

WO/PBC/19/2 Add

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 26 سبتمبر 2012

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 سبتمبر 2012

تقرير أداء البرنامج 2010 - 2011

إضافة

التمست لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التاسعة عشرة (المنعقدة من 10 إلى 14 سبتمبر 2012) أن تنعكس التعليقات الواردة من الدول الأعضاء فيما يتصل بتقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 على تقرير لجنة البرنامج والميزانية علاوة على إرفاقه بتقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. وبموجب هذا القرار تُنسخ التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء في الوثيقة الحالية.

[وفيا يلي التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء
بشأن تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011]

التعليقات الواردة من الدول الأعضاء أثناء المناقشات الخاصة بتقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 (الوثيقة WO/PBC/19/2) أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية.

الرئيس: هذا هو البند 8 الخاص بتقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 وتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 واستعراض بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية التي تواجهها. وتحتوي الوثيقة WO/PBC/19/2 على لمحة عن أداء منظمة الويبو على مدار سنتين 2010-2011 المتحقق باستغلال الموارد المعتمدة من خلال البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011. وبذلك أود الآن أن أعطي الكلمة إلى الأمانة لعرض هذا البند.

الأمانة العامة: شكرا سيدي الرئيس. تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 هو ختام التقرير عن سنتين، مقارنة بالتقرير المرحلي الذي تقدمه في منتصف فترة السنتين. ويقس التقرير إنجاز النتائج المتوقعة فيكمل دائرة الأداء التي تبدأ بمرحلة التخطيط للبرنامج والميزانية وتستمر بالتنفيذ على مدار السنتين ثم تنتهي بتقدير الإنجازات. وطرح عدد من التحسينات من خلال هذا التقرير مقارنة بالفترة السابقة. وبداية لدينا استعراضاً ملخصاً للمنجزات التي تمت على مدار هذه الفترة ولكن وفقاً للأهداف الاستراتيجية، ما وفر لمحة تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية. كما يتوافر لدينا ملخصاً أكثر إيجازاً للإنجازات حسب البرنامج. ولدينا تقارير تفصيلية بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية مدرجة في جزء منفصل تحت كل برنامج بناء على التحسينات التي أدخلناها على تقرير أداء البرنامج الأخير. وتتوافر لدينا تقارير ذات قدر أكبر من الشفافية بشأن استخدام الموارد، تستند إلى التعليقات التي تلقيناها من الدول الأعضاء أثناء انعقاد الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وللمرة الأولى نحصل على تقرير كامل بشأن تنفيذ الأموال الاستثنائية التي وردت في المرفق الثاني من الوثيقة. وهذه هي المرة الأولى التي نحاول أن نقدم لكم فيها تقريراً شاملاً معنياً بالإنجازات بغض النظر عن مصدر التمويل، فاشتمل على تلك الممولة من الميزانية العادية وغيرها الممولة من مصادر غير مرصودة في الميزانية. وأخيراً تحسن العرض العام للتقرير على سبيل المثال على مستوى جداول بيانات الأداء.

الرئيس: شكرا. نود أن نستمع إلى عرضي كلا التقريرين ثم نخضعها للنقاش مجتمعين. الوثيقة WO/PBC/19/3 بعنوان تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للثلاثية 2010-2011، رجاء فليفضل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

الأمانة العامة: شكرا. أجرت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تثبيتها لتقرير أداء البرنامج استناداً إلى عينة من مؤشرات الأداء المختارة بأسلوب عشوائي. كان الهدف من التثبيت هو التأكد بشكل مستقل من موثوقية المعلومات المتاحة في التقرير المعني بتنفيذ البرنامج وصحتها ومعدل تنفيذ التوصيات التي احتوت عليها تقارير التثبيت السابقة. وعكفنا على تقييم مستوى اعتماد هذه التوصيات من جانب الأشخاص المسؤولين عن البرنامج وعن أدوات المسار المتاحة من خلال البرامج، وخصوصاً أدوات الإدارة القائمة على النتائج. وفيما يلي النتائج الأساسية لهذا التثبيت في ظل القيود التي تفرضها العينة: نقاط القوة هي احترام المهلات الزمنية المحددة وجمع البيانات بكفاءة وفعالية ومعدلات التنفيذ. كما وجدنا بعض النقاط التي يمكن تحسينها مثل: مدى ملاءمة البيانات، وكفاية البيانات المتعلقة بالتنفيذ أو المسار الذي رُصد في البرنامج أو عدم دقة هذه البيانات، وهو الأمر الذي مكنا من كتابة التقارير أكثر مما مكنا من إدارة البرامج. لذا كانت هناك مسألة تخصيص الأدوات، وتناولها، وإدارة أدوات الإدارة القائمة على النتائج، لكي تكون تلك الأدوات مفيدة ولكي تتمكن الإدارة من تحقيق الاستخدام الأنسب لها. وبالفعل شهد التقرير تحسناً على مستوى التنسيق، ومؤشرات الأداء، وجودة بيانات المراجع علاوة على تعريف الأهداف. ولا تزال متابعة المؤشرات من الأمور التي يعتبرها المديرون من المهام الإدارية. ولم تصبح بعد أداة للمساعدة ترمي إلى تحسين الإدارة بالنسبة للعديد من الزملاء، وأشمل نفسي بهذا الكلام. ولا يزال من الممكن تحسين مستويات التخصيص ومستويات الإجابة. وقد يؤدي التدريب والمتابعة المدعومة للموظفين بنا إلى درجات أفضل من الإجابة، وكما ذكرت من قبل تدارسنا جميع التوصيات الواردة من تقرير التثبيت السابق لكي نرى إن كانت قد نُفذت بالفعل أو في طريقها إلى ذلك. وفي نهاية التقرير سوف تجدون توصيات مذكورة في الملخص أيضاً الوارد في بداية التقرير، وهي

معنية بضرورة تقوية جودة البيانات علاوة على استخدام المؤشرات والأدوات الضرورية لإدارة البرامج. ومن ثم سوف نزيد الدعم المقدم إلى الإدارة القائمة على النتائج، وإلى متابعة الموظفين من خلال تنظيم المزيد من حلقات العمل، كما نحاول وضع آجال محددة لتسليم التقارير والتقارير المجمعة من البداية بغية تيسير تخطيطها، دون الحاجة إلى العمل تحت ضغط إدارة الوقت. ومن الضروري الإحاطة بأن تقارير التثبيت هذه المعنية بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج بينما تغطي إدارة البرامج دورات مختلفة. ولذلك فإن التوصيات المقدمة في نهاية دورة 2010-2011 مقدمة بعد أن تكون الوثيقة المتعلقة بالفترة 2012-2013 قد نوقشت واعتمدت بالفعل. وتمثل وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 تحسينا وتقدما ملحوظا عند مقارنتها بالوثيقة السابقة. وهي بالفعل لعملية مستمرة رامية إلى التحسين.

الرئيس: مع جزيل الشكر. والآن أود أن أبدأ بالتعليقات العامة. وأحيط بوفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرغب بالتقدم بتعليق عام على تقرير أداء البرنامج. مرحبا سيدي، تفضل.

الولايات المتحدة الأمريكية: سيدي الرئيس تشكر الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على تقديم تقرير أداء البرنامج للفترة 2011-2012، وتقرير تثبيت البرنامج لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الذي يحتوي عليهما الوثيقتين WO/PBC/19/2 و WO/PBC/19/3، وعلى الرغم من أن تعليقاتي لا تقتصر على تقرير أداء البرنامج وتثبيته أود أن أقدم ببعض التعليقات العامة بشأن دور الويبو وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أتناول بعض الأنشطة الحديثة التي أثارت انشغالنا بالنسبة إلى طريقة تقديم المنظمة للمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك سوف تتحدث السيدة ديورا لاشلي جونسون من المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية إلى الحضور عن هاجس محدد يتعلق بتقرير مقدم من فريق خبراء حول الملكية الفكرية والصحة. تتطلب التحديات التي تواجه الملكية الفكرية شراكة قوية مع المنظمات الدولية التي تتمثل ميزتها المقارنة في نطاقها العالمي وشموليتها. ولهذا السبب ترغب الولايات المتحدة في ضمان استمرار الويبو منظمة تتصف بالحيوية ومستقرة في تشجيع حماية الملكية الفكرية في شتى بقاع العالم ليس فقط بالنسبة للشركات والأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لكل من يؤدي بهم إبداعهم إلى إنتاج ملكية فكرية أيا كان نوعها. ولكن لكي تتمكن من الاستمرار في دور الشريك الحيوي عليها أن تضمن أن تتمتع الموارد المقدمة من الدول الأعضاء والرسوم المحصلة من الأعمال التجارية والمؤسسات والأفراد من داخل الدول الأعضاء بقدر مناسب من الرقابة الإدارية والمساءلة والشفافية. ولهذا السبب تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالانشغال إزاء إجراء الويبو مشروعات للمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا المطورة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان خاضعة إلى عقوبات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دون علم من الولايات المتحدة الأمريكية ولا أي من الدول الأعضاء الأخرى ولا حتى اللجان المعنية بالعقوبات المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتهتم الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بثلاثة أسئلة: ما الذي حدث؟ وكيف يمكن إصلاح ما حدث؟ وكيف يمكن الحيولة دون حدوثه في المستقبل؟ ونعتقد أن الويبو والدول الأعضاء بحاجة إلى أن تأخذ مأخذ الجد أسلوب تحسين آليات الرقابة الإدارية والشفافية والمساءلة، وأن تضع موضع التنفيذ ضمانات لضمان استشارة الدول الأعضاء ولجان فرض العقوبات المنبثقة عن مجلس الأمن بشكل مناسب في المستقبل قبل اعتماد مشروعات تجرى في البلدان الخاضعة لعقوبات من مجلس الأمن. وترحب الولايات المتحدة بتوفير الويبو التقرير المستقل للمراجعة الخارجية بشأن المساعدة الفنية المقدمة إلى البلدان الخاضعة لعقوبات من الأمم المتحدة من خلال موقعها، وهو التقرير الذي اكتمل مؤخرا. ونحن بصدد دراسة التقرير وتوصياته. ونتطلع إلى الاستماع إلى ما تزعم المنظمة القيام به نحو تنفيذ التوصيات بأسلوب هادف ومناسب، ولأي خطوات أخرى تنوي اتخاذها للتصدي لهذه المسائل الخطيرة التي أثارها التقرير. ومن خلال مراجعتنا للوضع نعتقد أن الويبو تحتاج إلى وضع ضمانات جديدة شاملة ومستقرة تعني بما يلي:

- اشتراط إجراء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مراجعة شهرية للمشروعات أو أشكال المساعدة الأخرى المزمع تقديمها إلى الدول الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن.

- ومتابعة مكتب المراجعة الخارجي من خلال إجراء مراجعة ربع سنوية وإصدار تقرير سنوي مرسل إلى جميع الدول الأعضاء بالجمعية العامة لليوبو ومواصلة الالتزام بالتبنت من الاستخدام النهائي للمعدات التي تُشحن بالفعل إلى بلدان معينة وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد أثبتت هذه المسألة مدى أهمية السياسات الجيدة لحماية المبلغين. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية واضح على مستوى جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة. فلا بد أن يكون المبلغين قادرين على التبليغ بنية حسنة عما يتعلق عن أعمال التدليس أو الفساد أو كليهما دون الخوف من الانتقام. وفي حالة إنفاذ هذا الانتقام أو التهديد به لا بد أن يكون للمبلغين آلية فعالة يلوذون بها. وتود الولايات المتحدة الأمريكية أن تثنى على جهود الأمانة المبذولة إلى الآن بشأن سياسة حماية المبلغين الجديدة، ونتطلع إلى اعتمادها وتنفيذها أثناء انعقاد اجتماع لجنة التنسيق في شهر أكتوبر. ولكن في هذه الأثناء من المهم للغاية أن يُطمئن المدير العام جميع الموظفين بالويبو بضمانات كتابية بأنهم من الممكن أن يناقشوا هذه التحويلات التي تخضع للمراجعة دون أي خوف من أي نوع من أنواع الانتقام. وتلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل بشكل مباشر مع المدير العام والأمانة بغية ضمان تمتع المنظمة بالشفافية والمساءلة والاستجابة إلى الدول الأعضاء، كما تمتثل إلى القواعد واللوائح والنظم المؤسسة دوليا، وخصوصا عندما تتم عمليات مثيرة للشكوك تشمل بلدان خاضعة لعقوبات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الرئيس: أتقدم بالشكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ماذا عن البيان الثاني الذي أبحث إليه، فهل تود في الإدلاء به الآن؟

الولايات المتحدة الأمريكية: شكرا سيدي الرئيس. تدعم الولايات المتحدة الأمريكية بشدة جهود الويبو المهمة الرامية إلى مساعدة البلدان على تطوير استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية بغية تلبية احتياجاتها الوطنية وزيادة النمو الاقتصادي. وتبرز الوثائق الوطنية المعنية باستراتيجية الملكية الفكرية التي صاغتها الحكومات بمساهمات من القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية الخيارات المتعلقة بأسلوب استخدام الملكية الفكرية في تعزيز البحوث العلمية والتكنولوجية وتطويرها وتسويقها. وعلى مدار السنين قدمت الويبو دعما هائلا على هيئة مساعدة فنية، وخبرات، وبيانات مقارنة، وأداة الجرد الحسابي لأصول الملكية الفكرية وهي عبارة عن استبيان يمكن استخدامه قبل تطوير أي استراتيجية للملكية الفكرية بغية الوصول إلى البنية التحتية الداعمة القائمة وإلى الشروط المسبقة الضرورية لتطوير أصول الملكية الفكرية وإدارتها. وتوجب على السؤال أين نحن، لكي نتمكن من تعريف الدرب الذي نرغب في السير عليه. علاوة على ذلك يهدف جدول أعمال التنمية لليوبو إلى أن تكون اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو، وخصوصا أن اعتماد الجمعية العامة لليوبو مجموعة من 45 توصية وإنشائها لجنة للتنمية والملكية الفكرية دلالة على سعيها لتعزيز بعد التنمية في مشروعات المنظمة وأشطتها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم دور الويبو في مساعدة البلدان على تطوير استراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية، وتقر بالدور المتنامي والضروري لليوبو في المساعدة على التعامل مع المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، فإننا نتخوف من المشروع الصادر بعنوان: "إطار الويبو المعني بتصميم استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية". إذ يبدو هذا المشروع وكأنه يتعلق بعدد من المشروعات الجارية والمعقدة لجدول أعمال التنمية، فإنه لم يخضع لتدقيق الدول الأعضاء ولم تعتمده على وجه الخصوص من خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك اختير فريق من مجموعة من الخبراء المعنيين بالملكية الفكرية والصحة بالفعل وأنيط الفريق بمسؤولية صياغة تقرير ولكن دون نقاش من الدول الأعضاء. وهذا المسار شاذ للغاية من وجهة نظر الوفد. وفيما يبدو يعمل الخبراء المختارون وفقا لعقد اتفاق خدمة خاصة وسوف يحصلون على مكافآت وسوف تُعطى نفقات انتقالاتهم. ونعتقد أن الدول الأعضاء لا بد أن تتاح لها فرصة مناقشة المشروع قبل الإقدام على العمل على التقرير. ونأمل أن تحفظ منظمة الويبو على العمل الذي كلفت به الخبراء حتى تعتمد الدول الأعضاء المشروع. ونتطلع إلى الاطلاع على اقتراح مشروع بشأن هذا الموضوع أثناء اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لاحقا.

الرئيس: أتقدم بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأفسح المجال أمام وفد فرنسا لتقديم بيانه، تفضل سيدي.

فرنسا: شكراً سيدي الرئيس. اسمحوا لي بإبداء بعض الملاحظات على النهج العام المتبع في هاتين الوثيقتين، وهو النهج الذي نراه إيجابياً. فإن معرفتي بالمنظمة تتيح لي تقييم أداؤها في جميع البرامج. ولكن لدي سؤال مختصر: هل من المزمع أن تستخدم كل واحدة من اللجان بالفعل العناصر المدرجة في هذا التقرير بحيث تطبق هذا التقييم الذاتي؟ ونرى أن التقرير الأساسي الصادر عن الأمانة يصعب استخدامه لأنه وثيقة كبيرة للغاية. ونحن نحاول أن نرى كيف يمكن لكل منا أن يستفيد من هذا العمل وكيف يمكن لهذا العمل أن يصب في الدورة التالية للميزانية. أما السؤال الثاني فيتصل بالعينات الخاصة بكل برنامج المذكور في تقرير التثبيت: فهل استندت النتائج إلى عينات؟ وعلاوة على ذلك نود أن نعلق على حجم هذا التقرير وهو الأمر المهم للغاية. حيث تبدو الصورة ممزوجة بعض الشيء بالنسبة للأقسام الخاصة بالمبالغ المذكورة المستخدمة في تقييم التطور. ولكن هذه المشكلة التي نواجهها عابرة ونراها في وثائق أخرى أيضاً لأن الموارد يجري تحويلها في بعض الأحيان بقيمة أكبر من الحدود القصوى المحددة وفقاً للقواعد المسموح بها. ويذكر تقرير المدقق وجود برنامج واحد معني بهذا، وهكذا نعتبر هذه مشكلة عابرة ولكننا يجب أن نتوخى الحذر لاحقاً، لكي نتمكن من تتبع هذه التحويلات بشكل مناسب وأن نفهم بشكل صحيح أي العناصر تعتبر مرجعاً. ويتصل السؤال الثالث بإصدار تقارير حول التنمية. فقد رأيت العديد من الجهود الحميدة التي تسعى إلى تقنين الأثر على التنمية في كل برنامج من البرامج. وهذا الأمر مثير حتى وإن كانت الممارسة افتراضية. ولكن المشكلة التي نواجهها هي تناقض التعريفات والسمات في بعض البرامج التي تقنن التنمية عند النظر في التعريف الجديد ذلك لأن بعض العناصر المتصلة بالتنمية لا تؤخذ في الاعتبار. ولذا يستمر التناقض المثير للهواجس. وتشير النقطة التالية التي يتقدم بها وفدي إلى التثبيت بالاستعانة بمدقق داخلي. ونرى ذلك ممارسة مفيدة ونحيط بأن هذه الممارسة فيما يبدو لم تنفذ في منظمات أخرى هنا في جنيف. ونعتبر هذه الممارسة مفيدة ولذا من الجدير الاستمرار فيها. ونعني برؤية كيفية استخدام هذا العمل، وخصوصاً تحليل جودة البيانات ومعايير التقييم، التي تُطبق على كل برنامج. إن ممارسة التثبيت جزء من الممارسات الجيدة التي نود أن تشاركنا فيها المنظمات الأخرى. وبالنسبة للويبو نتوقع أن تمثل هذه الوثيقة أساساً للدورة القادمة. فقد أبرز التقرير نقطة مهمة وحاسمة تتعلق باعتماد نهج الإدارة المستند إلى النتائج وممارسته واستخدامهما. ولا بد أن تكون معايير البيانات والتقييم أدوات تساعد الشخص الذي يدير برنامجاً، لا مجرد قائمة من المهام. وبإمكاننا أن نحدث هذا التغيير الثقافي. ويحيط الوفد بأن هذا الإصلاح مستمر بالفعل ويعتبر أن مصداقية الإدارة القائمة على النتائج إنما تعتمد على مدى إجابة تقنياتها. هذه هي النقطة الحاسمة للغاية من منطلق التعليقات العامة.

الرئيس: شكراً لوفد فرنسا. لتفضل البرازيل.

البرازيل: شكراً سيدي الرئيس. أخذت الكلمة نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وفي البداية تود المجموعة أن تنتهز هذه الفرصة لكي تتقدم بالشكر إلى الأمانة لإعدادها الوثيقة WO/PBC/19/2 بعنوان تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. يحتوي هذا التقرير على كم هائل من المعلومات التي تساعد للدول الأعضاء في متابعة أنشطة المنظمة. كما ترحب مجموعة جدول أعمال التنمية بالوثيقة WO/PBC/19/3 بعنوان تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للثلاثية 2010-2011. وهذه الوثيقة أداة مهمة للتوصل إلى فهم أفضل للمعلومات المقدمة من خلال تقرير أداء البرنامج. وتقدم للدول الأعضاء تحليلاً مفيداً حول ملاءمة مؤشرات تقرير أداء البرنامج ودقته. وأحطنا بشكل إيجابي بكون هذا هو التثبيت الثالث الذي تتولاه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية منذ سنة 2008. وتشجع مجموعة جدول أعمال التنمية هذه الممارسة. كما نحيط بأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تعتبر البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 ذي جودة أفضل من سابقه، مع توقع المزيد من التحسينات أثناء إجراء الممارسة القادمة. أما بالنسبة لتقرير أداء البرنامج فقد أحيط بأن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة للتوصية باعتماد جمعيات الدول الأعضاء في الويبو للوثيقة. ومع مراعاة طبيعة الوثيقة ونتيجة لبعض الاعتبارات التي تنتج عنها ترى المجموعة أن لجنة البرنامج والميزانية عليها أن توصي الجمعيات العامة بالإحاطة بمحتويات تقرير أداء البرنامج. وبالنسبة إلى طبيعة الوثيقة فإن تقرير أداء البرنامج بشكل أساسي عبارة عن تقييم ذاتي يتولاه مديرو البرامج بخصوص أداء المنظمة، وذلك وفقاً للفقرة الأولى الواردة في المقدمة. ويخدم هذا الغرض من رفع التقارير إلى الدول الأعضاء داخل إطار الإدارة المستندة إلى النتائج بالويبو. ونقر بقيمة الوثيقة بوصفها أداة أساسية للمساءلة بالنسبة للدول الأعضاء. ولكننا نرى أن تقرير أداء البرنامج ليس وثيقة خاضعة لاعتماد الدول الأعضاء، إذ سيترتب على ذلك الاتفاق

على جميع جوانب التقييم المقدمة في التقرير وبطبيعتها هذه ليست وثيقة خضعت للتفاوض بين الدول الأعضاء. ونرى أنه من الأنسب أن نحيط بها علمًا. وللمجموعة جدول أعمال التنمية بعض الملاحظات المتعلقة بعرض البرامج الذي سيقدم أثناء مناقشة الوثيقة. فعند النظر إلى الوثيقة في مجملها يلاحظ أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تحدد بعض نقاط القوة وبعض القيود على التقرير. ومن بين نقاط القوة وضع الأطر الزمنية لرفع تقارير أداء البرامج كل على حدة، وكفاءة جمع البيانات، وسهولة الوصول إلى بيانات الأداء. بينما تنسب بعض التقييدات بالجزئية بل وتتعلق بملاءمة بيانات الأداء، مصحوبة بالافتقار إلى كفاية البيانات وشمولها. كما لاحظت المجموعة أن أسس المقارنة في بعض الأحيان قد تغيرت، كما أننا نجهد الأسباب التي أدت إلى ذلك بالتحديد. ولا يرد شرح لهذا في التقرير في جميع الحالات وهو الأمر الذي يثير بعض المخاوف. علاوة على ذلك فإن الجزء الخاص بتنفيذ جدول أعمال التنمية مختلف تمامًا بين البرامج وهو ما يثير بعض المخاوف. فلا بد من وضع تحليل أكثر استفاضة بشأن طريقة تنفيذ جدول أعمال التنمية في أعقاب تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل الوبو. أما بالنسبة لصفحة 15 من الوثيقة WO/PBC/19/3 يقدم المؤلف جدولاً لتثبيت النتائج بناء على منهجية تستخدم العينات العشوائية. وبناء على المعلومات المتاحة في الجدول قدمت 27 بالمائة فقط من البرامج بيانات تتصل بالأداء تعتبر بيانات ملائمة أو قيمة. وبالنسبة لمعايير الشمولية لم تستوف سوى 42 بالمائة من البرامج المعايير، في حين لم تستوف المعايير 10 بالمائة من البرامج. ويبرز تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أمثلة على أفضل الممارسات لكل معيار من المعايير. وتشجع مجموعة جدول أعمال التنمية الاقتداء بهذه الممارسات الجيدة في جميع البرامج. وأخيراً تقدمت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بتوصيات في القسم السادس من الوثيقة من شأنها أن تساعد الأمانة على تحسين جودة تقرير أداء البرنامج ودقته. وتشجع المجموعة على اعتماد هذه التوصيات. وفيما يتعلق بتوصيات تقارير التثبيت السابقة قدمت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية متابعة على وضع التنفيذ من خلال القسم السابع من التقرير. ومن بين التوصيات الإحدى عشرة صُنفت ثمان على أنها تخضع للتنفيذ الجزئي. ونود أن نحصل على تثبيت من الأمانة بشأن التدابير التي تتخذ بغية تنفيذها بشكل كامل. وفي هذا السياق نود أن نبرز أهمية التوصية السابعة. ونرحب بالقول بوجود تحسينات تتعلق بمتابعة البرنامج والميزانية. ولكن بالنسبة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط فمن المثير للقلق أن يجيب 97 بالمائة من المبحوثين بعدم درايتهم بتطوير أدوات للمتابعة بغرض تتبع التقدم.

الرئيس: شكراً لوفد البرازيل أود أن أجمع جميع التعليقات العامة الآن بما أن التعليقات ليست متعددة. وصباح يوم غد نستأنف برد الأمانة على التعليقات العامة. مصر فلتفضل.

مصر: شكراً سيدي الرئيس. تود مجموعة البلدان الأفريقية أن تشير إلى بيانها الافتتاحي. وتعرب المجموعة عن تقديرها لعمل الأمانة لإعدادها هذه الوثيقة بعنوان تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. وأود الإحاطة بهذه الوثيقة، وهي تقرير تقييم ذاتي أعده مديرو برامج الوبو، دون التشاور المسبق مع الدول الأعضاء ولا مشاركة منها. كما تدعم مجموعة البلدان الأفريقية الملحوظات المقدمة من وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وتحيط بشكل إيجابي بالملاحظات التي تقدم بها وفد فرنسا. وأخيراً أود أن أبرز التوصيات الواردة في هذا التقرير من جانب المدقق الداخلي.

الرئيس: شكراً لوفد مصر. جمهورية كوريا فلتفضل.

جمهورية كوريا: يود وفدنا التقدم بالشكر إلى الأمانة لإعدادها هذه الوثيقة. ونحيط برضا بالتحسينات الإيجابية التي تمت بالنسبة للملكية إطار النتائج، واستخدام إطار النتائج للمتابعة الداخلية، كما يرد من خلال تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ومن خبرتنا في مجال الإدارة القائمة على النتائج نفهم تماماً أن هذه الممارسة بطبيعتها عبارة عن عمل مستمر. ويعني هذا توافر المجال دائماً للتحسين. وفي هذا الصدد نحيط بأن بعض المؤشرات تحتاج إلى المزيد من التنقيح بغية تمكينا من قياس الأداء بشكل مناسب. ويود وفدي أن يتعرف على الآلية التي تعرف المؤشرات وتحدد المستهدفات، ومدى مشاركة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تثبيت المؤشرات. وثانياً، اسمحوا لي أن أشير إلى تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. فقد أبرزت التوصية 2 أن إدارة أطر النتائج لدعم مسارات اتخاذ القرار لا تزال في حاجة إلى تحسين. وقد يكون طرح نظام للتنصيف للنتائج والأنشطة المتوقعة من كل برنامج أسلوب من أساليب التصدي لذلك.

وسوف يساهم ذلك في تحقيق قدر أكبر من التساق البرامج مع أهداف الويبو. وأخيراً أود أن انتهز هذه الفرصة لأكرر البيان الذي أدلى به وفدنا أثناء الاجتماع الأخير للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالويبو وذكر فيه أن الويبو بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة عليها الالتزام بجميع القواعد والنظم الخاصة بالمنظمة بما في ذلك القواعد والنظم الأمنية.

الرئيس: مع جزيل الشكر. جنوب أفريقيا، فلتفضل.

جنوب أفريقيا: يود الوفد أن يعرب عن اصطفاؤه مع البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية وبيان مجموعة جدول أعمال التنمية. ونحيط بمدى تحسن التقرير على مستوى طريقة عرضه ومحتواه. ولذا نتقدم بالشكر إلى الأمانة على هذه التحسينات. ويود الوفد أن يتقدم بالشكر إلى أمانة الويبو على توفيرها الدعم على مستوى عدد الأنشطة على المستوى القطري، حيث كانت جنوب أفريقيا على مدار التقرير واحدة من الدول المتلقية لهذه المساعدة. ولدينا ملاحظتين، بل ثلاث. ذكر بعض منها بالفعل في بيان مجموعة جدول أعمال التنمية. واحدة تتعلق بالإشارة إلى أسس المقارنة. ونود أن نعرب عن رغبتنا في الحصول على تفسير مفصل للأسباب التي أدت إلى تغيير دراسات خط الأساس. ونفهم بالطبع أنه في العديد من الحالات يعود أساس المقارنة إلى سنة 2009 مثلاً، وفي حالات أخرى كانت هناك بعض الأمور التي "لم يبت فيها". ولكن في بعض الحالات التي توافر فيها أساس المقارنة ثم شهدت تغييراً، ونود أن نحصل على تفسير لذلك. وثانياً يحتوي كل برنامج على قسم بعنوان تنفيذ جدول أعمال التنمية. ولكن هذا القسم تقلص لكي يضم فقط تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على أن جدول أعمال التنمية لا يقتصر فقط على تنفيذ مشروعاته. بل يمتد ليشمل تنفيذ جدول أعمال التنمية ككل، أي بوصفه إطار عام. وقد استفادت بعض البرامج بالفعل في هذا الموضوع ولكن بشكل عام كنا نرغب في التقدم بهذه الملحوظة لأنه سيكون من المفيد أن ندخل في التفاصيل المعنية بطريقة تنفيذ برنامج بعينه لجدول أعمال التنمية من عدمه. وتكرر الإشارة داخل جميع البرامج إلى جملة نصها كما يلي: "واسترشد هذا البرنامج في تصميم أنشطته وتخطيطها وتنفيذها بالتوصيات الوجيهة من جدول أعمال التنمية". ونود أن تُشرح هذه الجملة بقدر من التفصيل. أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بتفاصيل تتعلق بالمعلومات. ونكون شاكرين إن تعرفنا على بعض الحالات بشكل أوضح من منطلق تنفيذ بعض الأنشطة. فنجد في بعض الحالات إدراج مستفيدين بعينهم وعدم إدراجهم في حالات أخرى. ونود أن نعرف إن كان من الممكن التقدم بالمزيد من التفاصيل.

الرئيس: باكستان فلتفضل.

باكستان: شكراً سيدي الرئيس، لن أستغرق أكثر من دقيقتين. أولاً أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. ولا بد من شكر الأمانة على هذه الوثيقة، إذ نقدر التحسينات التي أدخلتها. كما نتقدم بالشكر إلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التي أبرزت التحسينات، بقدر ما أبرزت نقاط الضعف والتقييمات. ونعتقد أنه من المهم أن نبني على نقاط الضعف هذه فيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج وبذلك نتطلع إلى تقرير أداء البرنامج الواضح.

الرئيس: شكراً لوفد باكستان. الصين، فلتفضل.

الصين: يود الوفد أن يتقدم بالشكر إلى الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد تقرير أداء البرنامج للفترة 2010/2011 وتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقد شهد التقرير العديد من التحسينات التي حظيت بتقدير كبير على حد وصف الأمانة. ونرى أن تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يعكس بشكل موضوعي بعض المسائل. ويبين ذلك أن الويبو عززت تنفيذ البرامج وإدارتها، كما زادت من عزمها على تحسين الشفافية. ونرحب بذلك. ونأمل في المستقبل أن تأخذ الويبو في الاعتبار التوصيات المقدمة في تقرير التثبيت عند تقييم التنفيذ.

الرئيس: شكراً لوفد الصين. أستراليا فلتفضل.

أستراليا: يعرب وفد أستراليا عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته المنظمة للفترة 2010-2011. ويدعم الوفد استخدام إطار الإدارة القائمة على النتائج وآليات رفع التقارير المتضمنة في تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. ونحيط بالتوصيات التي وردت في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية 19/3 ونتطلع إلى استجابة المنظمة لها بشأن المسائل التي يثيرها هذا التقرير. وتدعم أستراليا برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي الرامي إلى تغيير الثقافة داخل المنظمة وتعزيز نظم العمل داخل المنظمة وسياساتها. ولكن لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بالمهجبة المستخدمة في تقرير التثبيت التي سوف نرجئها إلى الغد.

الرئيس: شكراً لوفد أستراليا. جمهورية إيران الإسلامية، فلتفضل.

إيران (جمهورية - الإسلامية): شكراً سيدي الرئيس. عندما أخذ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة كان وفدي غائباً لذا أحفظ حتي في التعليق صباح غد. ولكننا اندهشنا لسماعنا أن الدعم الفني المقدم من الويبو إلى إيران أتى انتهاكاً للعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة. فإن أي شخص على دراية بأساسيات القانون الدولي سوف يدرك أن هذا البيان محض بيان سياسي، من شأنه أن يهدد البيئة التقنية التي تلف الويبو. ولذلك يود وفد بلادي ووفود بعض البلدان النامية الأخرى استمرار المساعدة الفنية من جانب الويبو وذلك بموجب التوصيات الخمسة والأربعين وخصوصاً المادة 5، التي تلتبس من الويبو بتقديم معلومات عامة عن أشكال المساعدة الفنية المقدمة ونشرها بشكل مفصل، ولكن مع الحفاظ على سرية هذه المعلومات ونشرها بعد موافقة وفد البلد المعني أو البلد المعني ذاته، وهو الأمر الذي لم ينفذ للأسف.

الرئيس: شكراً لجمهورية إيران الإسلامية. ألمانيا.

ألمانيا: مجرد اقتراح خاص بتقارير أداء البرنامج في المستقبل. لدينا مشكلة كبيرة متعلقة بمسار إعداد الميزانية. فنحن نقر ميزانية دون أن نعرف النتائج التي تحققت بموجب الميزانية السابقة. ونقرر في شهر سبتمبر ما سيتم للفترة 2012-2013 والآن نحن نتحدث عما حدث في 2011. لذا سيكون من المفيد أن نفرّد قائمة أو عامود يحتوي على كل من النتائج المتصلة بالجوانب المالية والنتائج بالنسبة للفترة 2012/2013 في تقرير أداء البرنامج. وهو الأمر الذي سوف يتيح للدول الأعضاء تقييم مدى أخذ المسائل التي أشير إليها في الفترة 2010-2011 في الحسبان بالنسبة للفترة 2012-2013 ومدى سيرنا في الاتجاه الصحيح.

الرئيس: كان هذا هو المتحدث الأخير. كلي ثقة أن الأمانة أحاطت بهذه التساؤلات والاقتراحات المهمة للغاية التي طُرحت هذا المساء. وسوف نبدأ صباح غد بإعطاء الأمانة الكلمة للرد على جميع الأسئلة.

الرئيس: صباح الخير زملائي الأعزاء وأصحاب السعادة. كما تعلمون أننا انتبهنا ليلة أمس من الملاحظات العامة وأنها الآن يصعد إتاحة الفرصة للأمانة للرد على هذه الملاحظات العامة المتعلقة بالبرامج وأدائها، وهو ما سنتبعه بفتح الباب للأسئلة المتعلقة ببرامج بعينها. لن نتناول البرامج واحد تلو الآخر، إلا إن كان هناك طلب بذلك. ولذا سيكون من الأكفأ أن نتصدى لبرنامج بعينه في حال التماس مناقشته. وبذلك اسمحوا لي أن أعطي الكلمة إلى الأمانة للرد على الملاحظات العامة من يوم أمس.

الأمانة العامة: شكراً سيدي الرئيس وصباح الخير جميعاً. سوف أحاول أن أصنف الأسئلة المطروحة من الوفود في مجموعات. ذكر وفد فرنسا استخدام تقرير أداء البرنامج في عمل لجان الويبو وإذا كان ذلك سيعود بالفائدة. ونشكر وفد فرنسا على هذا الاقتراح. لأننا سنرحب باستخدام تقرير أداء البرنامج بشكل أكثر كثافة من منطلق موضوعي داخل اللجان الأخرى أيضاً، وسوف يساعد التقرير من خلال استرشاد صنع القرار به، كما يضمن استخدام أشمل لهذه الوثيقة مقارنة باستخدامها الحالي.

وردت العديد من الاقتراحات من وفود فرنسا وألمانيا وأسئلة عن طريقة تحسين الصلة بين تقرير أداء البرنامج والمناقشات بشأن البرنامج والميزانية. وعلى خلفية هذا السياق اسمحوا لي بأن أذكر بأن تقرير أداء البرنامج الذي يغطي السنة الأولى من

فترة السنتين يقدم في الوقت المناسب بما يسمح باسترشاد مناقشات البرنامج والميزانية للفترة القادمة به. ويغطي هذا التقرير السنوي لأداء البرنامج التقدم المحرز في السنة الأولى للفترة.

وقدم وفد ألمانيا اقتراحات محددة بشأن طريقة تحسين هذا الوضع. وأحطنا بشكل مناسب بهذا الأمر وسوف نتباحث بشأن التحسينات التي يمكن إجرائها في هذا الصدد.

وقد ذكرت العديد من الوفود الأقسام المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية. ومن بين الانشغالات التي أثرت ذلك المتعلق باتساق التقارير عبر البرامج. وأحطنا بالانشغالات الدول الأعضاء وسوف نعمل على تحسين هذا الأمر في تقارير أداء البرنامج اللاحقة. ولكننا نود أن نذكر بأن التناقضات عبر البرامج تعود جزئياً إلى الجهود المستمرة نحو تعميم التنمية على جميع نواحي العمل الجوهري بالمنظمة وبالتالي عبر البرامج، وهو الأمر الذي يعني أن العمل لا يزال مستمراً. ولدينا بعض الأمثلة الجيدة في هذا التقرير لأداء البرنامج مثل البرنامج 4 على سبيل المثال، ولكننا بالطبع من الممكن أن نتحسن وسوف نتناول هذا التقدم. وفي هذا الشأن ذكر وفد فرنسا الصلة بين الموضوعات حسب ورود تقاريرها تحت البرامج ونفقات التنمية الواردة في المرفق الأول للوثيقة. نود أن نلفت الانتباه إلى أنه كما يرد في المرفق الأول فقد نقحنا الطريقة التي نقيم بها نفقة التنمية مقارنة بالفترة السابقة ولذا سيكون من الأيسر تتبع المواد والإنفاق في المستقبل وربطها ببعضها البعض. علاوة على ذلك الفترة 2012-2013 هي الفترة الأولى التي توضع لها ميزانية قائمة على النتائج، وخصصنا لكل نتيجة من النتائج نصيباً في التنمية وهو ما لم يكن لدينا من قبل، ولذلك فإن الصلة بين المواد والموارد قد اتضحت وباتت أسهل في تتبعها بغية إحراز التقدم. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن الأقسام المعنية بتنفيذ جدول أعمال التنمية معنية بالأساس بتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وقد أحطنا بشكل مناسب بذلك وسوف نعمل على ضمان تناول تنفيذ توصية التنمية من منظور أشمل من خلال الأقسام المعنية بذلك لكل برنامج على حدة. وفي هذا السياق اسمحوا لي بلفت انتباهكم إلى البرنامج 8 المعني بتنسيق جدول أعمال التنمية في هذه المنظمة. حيث تشمل التقارير بموجب هذا البرنامج لمحة عن مدى تقدم تنفيذ جدول أعمال التنمية على امتداد المنظمة ككل.

ووردت ملحوظة واحدة من وفد فرنسا تتعلق بتقرير التثبيت بشأن الفارق بين الإدارة القائمة على النتائج ورفع التقارير عن النتائج. ولكن تغيير الثقافة إلى ثقافة قائمة على النتائج داخل المنظمة يحتاج إلى وقت ويصعب تحقيقه بين يوم وليلة. ولكنني وددت أن أؤكد أنه على الرغم من ضرورة إحراز المزيد من التقدم، يشير تقرير التثبيت إلى 16 برنامج من بين 31 ذكر استخدام إطار النتائج لأغراض الإدارة الداخلية مقارنة بستة برامج فقط ذكرت استخدامها لذلك أثناء إجابتها على الأسئلة المتعلقة بالتثبيت للفترة 2008-2009. وهكذا فقد انتقلنا بشكل أساسي من 20 بالمائة من البرامج إلى 52 بالمائة من البرامج. ولذلك أرى أننا أحرزنا تقدماً جيداً مع إقرارنا بالاحتياج إلى المزيد من التحسينات عند السير قدماً.

وقد أثار وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ووفد جنوب أفريقيا نقطة اعتماد تقرير أداء البرنامج مقابل الإحاطة به. وأود أن أذكر فقط بأن تقرير أداء البرنامج في الويبو قد اعتمدته الدول الأعضاء بشكل متسق هو والتقارير المالية (أي وجمي العملة الواحدة وهما جانب الموارد والجانب الموضوعي). ولكن لا بد من الإحاطة بانتفاء أية شروط قانونية تقضي بضرورة اعتماد تقرير أداء البرنامج وفقاً للقواعد والنظم المالية. غير أن تقرير أداء البرنامج جزء لا يتجزأ من إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وهو أداة أساسية للمساءلة لرفع التقارير إلى الدول الأعضاء حول أداء المنظمة. ويساهم اعتماد تقرير أداء البرنامج في تقوية إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وهو ممارسة جيدة عند النظر فيه عبر المنظمة. وفي هذا السياق أود لفت الانتباه إلى تقرير مقدم من وحدة التفتيش المشتركة منذ سنة 2006، ولكنه مع ذلك لا يزال له وجهته بشأن تحسن تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في نظام الأمم المتحدة. وتوصي التوصية 6 من هذا التقرير باعتماد تقرير أداء البرنامج بغية غلق الدائرة التي تبدأ بالبرنامج والميزانية وتنتهي بتقييم الأداء. وأشار وفد البرازيل أن تقرير أداء البرنامج يستند إلى التقييم الذاتي بدلاً من التقييم المستقل أو من إجراء تمرين للتقييم. واسمحوا لي أن أذكر بأن ذلك كان هو السبب وراء تأسيس ممارسة تثبيت تقرير أداء البرنامج المنعقد كل سنتين، ألا وهو قيام هيئة مستقلة بطمأنة الدول الأعضاء أن المعلومات التي يحتوي التقرير عليها والأدلة الواقعية التي يستند إليها صحيحة.

علاوة على ذلك تعد ممارسة التثبيت المستقل لتقرير أداء البرنامج من الممارسات الفريدة داخل نظام الأمم المتحدة. فنحن المنظمة الوحيدة على حد علمي التي تقدم على هذه الممارسة بغية توفير الضمان الضروري للدول الأعضاء. وهكذا تلخيصاً لما قيل ترى الأمانة، إن جاز لها أن تعرب عن وجهة نظرها، أن عدم اعتماد تقرير أداء البرنامج من شأنه أن يضعف إطار المساءلة بسبب عدم إكمال دائرة إدارة الأداء والجهود الحالية الرامية لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.

وردًا على السؤال المتعلق بأسس المقارنة الموجه من وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد جنوب أفريقيا أود أن أشرح ذلك باستخدام شريحة. تتحدد أسس المقارنة لأي برنامج وميزانية وقت إعدادهما. وعند أخذ الفترة 2012/2013 مثلاً، فقد تقرر أسس المقارنة في وقت ما في منتصف سنة 2011 عندما أعدنا البرنامج والميزانية. ولكن يجب أن تعبر أسس المقارنة عن الوضع مع نهاية سنة 2011 إذ توفر معياراً يُقاس عليه الأداء طوال فترة السنتين. ولذلك أسسنا ممارسة وهي إطلاق تمرين لتحديث أسس المقارنة عقب اعتماد البرنامج والميزانية بحيث نتكمن من تحديث أسس المقارنة لكي يعبر عن الوضع في نهاية سنة 2011. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ في هذا السياق أنه في الحالات التي تنسق فيها المؤشرات من فترة لأخرى تشكل بيانات الأداء عند نهاية فترة أساس المقارنة للفترة التالية لها، أي للفترة 2012/2013 بالنسبة لهذا المثال كما فعلنا بالنسبة لتقرير أداء البرنامج عن الفترة 2010/2011. ويبين لنا هذا السبب وراء اختلاف بعض أسس المقارنة في تقرير أداء البرنامج عما كانت عليه في البرنامج والميزانية. وتجدر الإحاطة بأن تحديد أسس المقارنة عبارة عن عمل مستمر لأننا كلما ازدادنا خبرة في جمع بيانات الأداء فلا بد أن نكون في وضع أفضل مع مرور الوقت لنتمكن من تقدير أسس المقارنة عند نهاية الفترة، ما يجعلنا نتوقع مشاهدة قدر أقل من التحديثات في وقت لاحق عما نراه الآن.

وتساءل وفد جمهورية كوريا عن آلية تعريف مؤشرات الأداء وأسس المقارنة والمستهدفات في البرنامج والميزانية. وأفاد بأن هذه العملية عملية تكرارية بين مديري البرامج والوحدة المركزية للتيسير ألا وهي قسم إدارة البرامج والأداء. فمديرو البرامج هم رعاة الموضوع الخاص بمؤشرات الأداء ونقدم ضمان الجودة لكي نضمن أن المؤشر مؤشر بالفعل. وتكرس الجهود لتعريف آلية جمع البيانات وهو الأمر الذي يتعلق بإحدى توصيات تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لأننا نحاول بجد أن نضمن توافر آليات جيدة التعريف لجمع البيانات الخاصة بكل مؤشر.

الرئيس: أتقدم بالشكر إلى الأمانة على كل هذه التفسيرات ولدينا سؤال واحد إضافي سوف يرد عليه السيد فافاتي المراقب المالي فيما يتعلق بالتحويلات.

المراقب المالي: شكراً سيدي الرئيس. أود الرد على الانشغالات التي أثارها وفد فرنسا على وجه الخصوص فيما يتصل بسياسة التحويلات. وأود أن أقول إننا لحرصون غاية الحرص على احترام قواعد التحويل. ولدينا سياسة تتسم بالشفافية الشديدة بشأن هذه التحويلات بالميزانية. وعلى مدار السنتين سوف تجدون في الوثائق المتاحة المعلومات المتصلة بالتحويلات. فعلى سبيل المثال ستجدون جدولاً يعرض هذه المعلومات المتعلقة بتحويلات الميزانية بالنسبة لتقرير أداء البرنامج لسنة 2010. وعندما نسلم الميزانية للفترة القادمة سوف ترون جدولاً مماثلاً. وسوف تجدون جدولاً آخرًا متعلق بالتحويلات في تقرير أداء البرنامج عند نهاية فترة السنتين. وفيما يخص سياسة الشفافية التي تتبعها واحترام التحويلات سوف أحيلكم أيضاً إلى تقرير الإدارة المالية بالوثيقة WO/PBC/19/5. وخصوصاً إلى الجدول 3 في هذه الوثيقة الذي يمكنكم أن تطلعوا من خلاله على معلومات تتعلق بالميزانية المتبعة والتحويلات المعتمدة. وفي نهاية هذا الجدول نشير إلى القاعدة التي تحكم التحويلات وسوف أقرأها لكم لمعلوماتكم. "يجوز للمدير العام القيام بتحويلات من أحد برامج البرنامج والميزانية إلى برنامج آخر لأي فترة مالية، بحد أقصى 5 بالمائة من المبلغ الذي يعادل المخصصات على مدار السنتين للبرنامج المتلقي، أو 1 بالمائة من إجمالي الميزانية، أيهما أعلى، عندما تكون هذه التحويلات ضرورية لضمان عمل الخدمات بشكل سليم (القاعدة 5.5 من القواعد والنظم المالية)". وسياسة التحويلات وقواعدها الحاكمة يصدرها المدقق الخارجي وسوف أحيلكم إلى تقرير المدقق الخارجي في وثيقة WO/PBC/19/6 وعلى وجه الخصوص الفقرة 23 من هذا التقرير التي يأتي نصها كما يلي: "ويبنت المراجعات التي قام بها زملائي أنّ تحويلات الميزانية بين البرامج قد نفذت وفقاً للقواعد المطبقة داخلياً."

الرئيس: شكراً. مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية فليتنفضل.

مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية: شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، سوف أتحدث باختصار شديد. ببساطة أردت أن أبدأ بشكر الوفود على استقبالها الإيجابي للعمل الذي جرى بموجب مسار التدقيق الداخلي - فليس من اختصاصها الأساسي تثبيت تقرير أداء البرنامج - ولكن ليس لدينا ما نعيبه على ذلك. وقد جرت العادة داخل مؤسسات التدقيق على المستوى الوطني العمل على تثبيت تقارير برنامج الأداء. وبعطينا ذلك نظرة عامة على جميع برامج المنظمة والطريقة التي يجري تنفيذها بها. وقد ذكرت اللجنة بالأمس انشغالا يتعلق بعينات المؤشرات لكل برنامج. وراجعنا كل برنامج. ولذا فإن الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير التثبيت تأخذ في الحسبان الواقع بأنها تستند إلى عينة، وقد انتقينا مؤشرات بعينها ربما لا تكون هي الأهم بالنسبة لبرنامج محدد.

وبالنسبة للإدارة القائمة على النتائج لا يسعني سوى التأكيد على أنكم سمعتم لتوكم أننا أحرزنا تقدماً وأن إحرار المزيد من التقدم متاح. ومن المفيد استخدام طرف ثالث للتدقيق على أساس منتظم بغية النظر في المؤشرات وتقييم الأداء. وقد علقت بعض الوفود على التغييرات في أسس المقارنة. فاسمحوا لي أن أقول إننا كما سمعنا علينا أن نأخذ في الاعتبار التغييرات في البيئة المحيطة. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في أسس المقارنة. وفي بعض الأحيان نفتقر توثيق شرح الأسباب وراء هذه التغييرات. وفي أحيان أخرى نجدها مركبة بعض الشيء. وذكر وفد البرازيل التوصية الواردة في تقريرنا السالف الخاص بمتابعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ومسألة توافر أداة من شأنها أن تساعدنا في عملية المتابعة. ونحن في قسم التدقيق سوف نستخدم هذه الأداة بمجرد توافرها بغية تنفيذها.

أما التوصيات التي يحتوي هذا التقرير عليها وغيره من التقارير التي تقدمها إلى إدارة الويبو فسوف تخضع للمتابعة الدورية مرة كل شهرين أو ثلاثة أشهر. ولكن كما سلف وشرح النكيان الاستشاري المستقل فإننا نكف على تصميم أدوات جديدة للمتابعة بغية الحفاظ على نهج متفاعل بقدر أكبر. وقد ذكرت إمكانية تكليف المدقق الداخلي بمهمة جديدة. ولكن إن عهدت لجنتم والدول الأعضاء إلينا بمهمة جديدة عليكم التمتع بالقدرة على تمويل هذه المهمة الجديدة. شكراً.

الرئيس: أشكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأعطي الكلمة إلى وفد ألمانيا.

ألمانيا: بالنسبة للتفسيرات المقدمة بخصوص التحويلات. عكفت على مقارنة بضعة وثائق ولدي المزيد من الأسئلة المتعلقة بسياسة التحويلات. ولا أقصد التحويلات الفردية. فلدينا وثيقة للبرنامج والميزانية للفترة 2013/2012 المعتمدة في شهر سبتمبر من السنة الماضية. وهناك تحويلات مذكورة في مارس - إبريل نتيجة لأن المسودة الأولى للموازنة تأتي في الربيع. وعند النظر إلى هذه القائمة ومقارنتها الآن بتقرير أداء البرنامج سوف نجد التقرير يقدم التحويلات الفعلية مع نهاية السنة. ومن ثم ترون جميع أشكال التوليفات: زيادة التحويلات، أو تدني التحويلات، وفي بعض الأحيان زيادتها مع تقلص الإنفاق عن الميزانية الأصلية، ولذا سؤالي كما يلي: كيف تتم هذه العملية؟ هناك تحويلات غير مستخدمة في النهاية، بل ويتقلص مستوى الاستخدام في بعض الأحيان إلى ما هو أقل من التحويل الأصلي. وهكذا أفترض وجود سياسة ومسار قد يشمل مستوى فئة مساعد مدير عام ونائب المدير العام بسبب القاعدة التي تنص على 1 بالمائة و5 بالمائة. والسؤال هو ما المعايير الخاصة باعتماد التحويلات؟

وتبادر إلى ذهني سؤال عندما نظرت إلى البرنامج والميزانية للفترة 2013/2012 يتعلق بأسس المقارنة والمستهدفات المشار إليها بتعبير "لم يتخذ قرار بشأنها". تشير أسس المقارنة إلى نهاية سنة 2011 وبذلك تحدد الأمانة في ربيع 2012. وترد بعض هذه المستهدفات بالفعل في الوثائق التي اعتمدت. والسؤال إذن هو: متى تخطر الدول الأعضاء بالتغييرات؟ وقد شرحت الأمانة توافر مسار لتحديث المستهدفات وأسس المقارنة، ولذلك فلا أعلم عدد المستهدفات الواردة في الوثيقة التي لا تزال صحيحة ولا عدد التي وقع عليها التغيير. وهو أمر لن نعلم عنه شيء قبل حلول العام القادم. ولذا فهل من أسلوب للإشارة إلى هذا في تقرير أداء البرنامج؟

الرئيس: شكراً لوفد ألمانيا. هل من أسئلة أخرى قبل أن أتيح الفرصة للأمانة للرد بشكل شامل جامع. أستراليا فلتفضل.

أستراليا: شكراً سيدي الرئيس. هذا السؤال موجه إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ويتعلق بتقرير التثبيت. أولاً أود أن أعرب عن شكري لك على هذا التقرير المفيد للغاية. وقد ساعدنا بالفعل في مراجعة تقرير أداء البرنامج. ويتعلق سؤالاً بالفرق بين المؤشرات الرقمية وتلك المتصلة بالكيف. فعند الاطلاع على تقرير أداء البرنامج نجد تنوعاً كبيراً في برامج الويبو، بحيث يسهل قياس بعضها ويمكن إتمام القياس بشكل مناسب باستخدام البيانات الكمية أو المؤشرات الرقمية، بينما يصعب ذلك بالنسبة لبرامج أخرى. وأعتقد أن البرامج ذات الصلة بالتنمية من المجالات التي تدلل على ذلك لأنه من الممكن أن نبين انعقاد سبع حلقات عمل. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن حلقات العمل هذه اتسمت بالكفاءة ولا أنها أدت إلى نتائج إيجابية مستدامة مثلاً. وهكذا فإن هذا بالضرورة مجال لا يصلح فيه استخدام المؤشرات الرقمية. عند النظر إلى المعايير التي سوف تستخدمونها لتقييم البرنامج يبدو قدر من الانحياز نحو المؤشرات الرقمية أو على الأقل ميل من جانب مديري البرامج نحوها لسهولة توضيحها وجمعها بل وسهولة الوصول إليها. ويمكن مقارنتها بسهولة أكبر. وهي أسهل في تثبيت صحتها. ولذلك ربما تكون هذه واحدة من المسائل التي تصدون لها داخلياً. ولكنني أود استلهاً رؤاكم في هذا الشأن.

إسبانيا: أشكرك سيادة الرئيس، لدي تعليق عام موجز وبعض الأسئلة المحددة بشأن برامج محددة. فهل حان الوقت لطرح تلك الأسئلة؟

الرئيس: بمجرد الانتهاء من كافة التعليقات العامة سنتناول البرامج المحددة. فلتتقدم إذن بالتعليق العام.

إسبانيا: أشكرك سيادة الرئيس. كما نود أن نهني الأمانة على الوثيقة وأن نشدد على أهمية الإدارة القائمة على النتائج واستخدام الأهداف والغايات. والآن، نود أن يجري تحديث كل ذلك قدر الإمكان على نحو ما أعربت ألمانيا مع إضافة المزيد من التوضيحات قدر المستطاع. وحينما ننظر بدقة في هذه الوثائق الطويلة جداً، نشعر بالحاجة إلى أن نكون قادرين على أن نرى بوضوح مقارنات مع السنوات السابقة لنحدد أيضاً إذا كانت الأهداف تتحقق أم لا. وأود أن أضيف تعليقاً آخر لا أقول إنه يحدث، لكن ينبغي ألا نخشى من التفكير فيما إذا كانت بعض الأهداف لم تتحقق، لأنه الفشل في تلبية بعض الأهداف، هو الذي سيمكننا من أن نرى الطريق أمامنا ونحدد المجالات التي نحتاج إلى بذل جهود إضافية فيها.

بيرو: تماشياً مع ما سمعناه لتونا من إسبانيا، أعتقد أن من المفيد للغاية للدول الأعضاء الحصول على معلومات مفصلة عن مثلاً المبالغ التي تدفعها كل منطقة ويدفعها كل بلد من أجل المساعدة الإنمائية. ونحن بحاجة إلى الحصول على جداول تقدم لنا مقارنات وكشوف بهذا الشأن. وهذا أمر مهم للغاية وينبغي أن يطبق في كل برنامج حتى نتمكن من معرفة كيفية استخدام تلك الأموال. كما سيكون ذلك مفيداً للغاية في التقرير العام.

المملكة المتحدة: أشكرك سيادة الرئيس. إنه تقرير ممتاز ومفيد للغاية حيث يوضح المكاسب المطردة التي تحققت من خلال العديد من البرامج. وستظل هذه الوثيقة قيد التنفيذ نظراً لتطور مؤشرات الأداء وبيانات الأداء باستمرار. وقد كان تقرير التثبيت محبباً للامال لبعض الشيء، لكن ثمانية برامج بالأخص هي التي استوفت وحدها كافة المعايير القيمة ذات الصلة. وبالإشارة إلى ما ذكره زميلي الأسترالي قبل ذلك، نعتقد أيضاً بأننا نميل إلى قياس ما يمكننا قياسه بدلاً من قياس ما هو مهم. وإذا لم تعكس مؤشرات الأداء ما يعتقد مستخدمو البيانات وأصحابها بأنه مهم، فإن الأمر سيكون دوماً صعباً. وكما أشار البعض، من الضروري الموافقة على التدابير اللازمة وأن تكون ملائمة للمديرين المعنيين حيثما أمكن.

الرئيس: فلتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: أشكرك سيادة الرئيس. فيما يتعلق بمسألة التحويلات، صحيح أن السياسة التي نعتمدها بشأن شفافية هذه التحويلات تعني أننا نوضح حالة تلك التحويلات خلال فترة السنتين في مختلف التقارير التي نصدرها. وتتطور تلك الحالة بالطبع خلال فترة السنتين وهو ما يفسر تغير الأرقام. وفيما يتعلق بمسألة المضمون أو الإجراء، أي معايير إجراء التحويل،

فإننا نتبع بوضوح القاعدة التي تحدت بهذا الشأن. وهي المادة 5.5 من النظام المالي التي تشير إلى أن المعيار الأساسي لتلك التحويلات هو ضمان تسيير الخدمات بسلاسة. وبالأخص، ضرورة إجراء تلك التحويلات لتحقيق النتائج أو الأهداف التي تنشدها المنظمة والتي أيدتها مسار البرنامج والميزانية.

الرئيس: أشكركم. السيدة باشر إذا سمحت.

الأمانة العامة: أشكرك سيادة الرئيس. فيما يتعلق بمسألة أسس المقارنة التي أثارها وفد ألمانيا، نفيد بأنه يجري تحديثها. وللمجرد التوضيح، يجري أيضاً تحديث أسس المقارنة المشار إليها في البرنامج والميزانية بأنها "تحدد فيما بعد".

واعتترف بأنه قد يصعب على الدول الأعضاء أن تقف بالضبط على أسس المقارنة التي جرى تحديثها وتلك التي لم يجر تحديثها. لذا فقد تمكن من التفكير في طريقة لتوضيح ذلك في التقرير الأول عن أداء البرنامج في فترة السنتين، المقرر تقديمه في شهر سبتمبر من السنة الأولى، وذلك عن طريق تقديم معلومات عن أسس المقارنة المحدثة مقابل أسس المقارنة الأصلية الواردة في البرنامج والميزانية. فقد يسهل ذلك من عمل اللجنة.

وترحب الأمانة بالاقترح الممتاز المقدم من وفد إسبانيا فيما يتعلق بعقد مقارنات مع السنوات السابقة. ونحن نحاول بالفعل القيام بذلك إلى حد ما عن طريق إدراج المزيد من الرسوم البيانية في التقرير حيث إنها لا تقتصر فقط على فترة السنتين وإنما تتجاوز ذلك. وما يزال ذلك العمل جارياً لكن سيكون مفيداً للغاية الإشارة إلى تطور بيانات الأداء مع مرور الوقت.

ووجه العديد من الوفود تساؤلات بشأن المؤشرات إلى مدير الرقابة الداخلية. لكن يكفي القول بأن تحسين المؤشرات، كما كان الحال فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة، ما زال قيد التنفيذ. لكن، إذا قارنا المؤشرات الواردة في البرنامج والميزانية 2010-2011 وتلك الواردة في البرنامج والميزانية 2012-2013، فإننا ستمكّن بالفعل، وفق اعتقادي، من ملاحظة أن تحسناً كبيراً طرأ على المؤشرات. لكن ذلك لا يعني التوقف عن العمل، حيث سيكون ذلك بالفعل هو أحد محاور تركيزنا في البرنامج والميزانية المقبلة لاستعراض المؤشرات وتحسينها قدر الإمكان. والواقع أن نوعية المؤشرات سواء كانت كمية أو كيفية تتوقف على طبيعة البرنامج. ففي المجالات المعيارية على سبيل المثال، يصعب للغاية تحديد مؤشرات كمية. وحين يتعلق الأمر بتكوين الكفاءات، وهو المثال الذي تم تسليط الضوء عليه، أعتقد أن ذلك يكون ممكناً بالفعل، ليس فيما يتعلق بعدد برامج التدريب المنفذة، لأنها تندرج ضمن النتائج، ونحن نحاول التوجه بشكل متزايد نحو مؤشرات النتائج، وإنما فيما يتعلق بالنسبة المئوية للمشاركين الذين شعروا بالرضا، والذين تعلموا خلال تلك المناسبات، والذين يستخدمون معارفهم ومهاراتهم في المؤسسات وتأثير ذلك على المؤسسات، وعليه ففي العديد من الحالات التي نعتقد بأنها لا يمكن أن تخضع لمؤشرات كمية، نجد أن ذلك ممكناً رغم التركيز أيضاً على الجودة.

وارتأى وفد بيرو أن من المفيد أن تقدم البلدان والمناطق كشفاً بمصروفات التطوير. وفي هذا السياق، أود أن أحيلكم إلى الأسئلة والأجوبة بشأن مصروفات التطوير، لا سيما السؤال رقم 3، الذي أثير أيضاً خلال المشاورات الإعلامية. وفيما يتعلق بهذه النقطة، ليس لدينا كشف من البلدان أو المناطق، لكننا سننظر في جدوى القيام بذلك في سياق تنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية.

الرئيس: أشكرك. فليتفضل السيد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية: أشكرك سيادة الرئيس. أود أن أشكر مندوبي المملكة المتحدة وأستراليا على الأسئلة التي طرحها بشأن المؤشرات الكمية والكيفية. ونحن نستخدم بالفعل المؤشرات الكمية بكثرة لأسباب بسيطة، أولها أنها أسهل في جمع البيانات ذات الصلة في المقام الأول، وثانيها أن المؤشرات الكمية أسهل كقاط مرجعية. وعليه، فإذا رغبت في عقد مقارنة مع العام الماضي وهكذا، فإننا ننظر إلى المؤشرات الكمية. وقد أشير بالفعل إلى أن المؤشرات الكمية هي المؤشرات التي يتحمل بشأنها مدير البرنامج المسؤولية كاملة. فإذا تناولتم حلقات العمل، سيكون بإمكان مدير البرنامج

القول: "لقد نظمت عشر حلقات تدريب وهو ما يسهل التحقق منه. لكن، إذا نظرتم إلى الأمر من الناحية الكيفية لمعرفة عدد الأشخاص الذين شعروا بالرضا عن هذا التدريب وتأثير ذلك على المؤسسة الوطنية للملكية الفكرية، فإن ذلك سيتطلب بذل المزيد من الجهود لجمع المعلومات وسيتعين عليكم أيضاً الاستناد إلى الإجابات المقدمة من الغير. ولن يكون المدير مسؤولاً عن ذلك وسينبغي لنا الاعتماد على ما قاله الغير وعلى ما أجريناه من مناقشات مع مديري البرامج عند محاولة التحقيق في ذلك. وأود أن اختتم بقولي إنه تحول حقيقي في الثقافة. لقد تناولنا العديد من الأشياء حيث تناولنا كل منتج على حدة. فكم عدد المنتجات التي ظهرت مقابل النتائج المتعلقة بجودة النتائج. لذا فتغير الثقافات يستغرق زمناً طويلاً.

وفيما يتعلق ببرنامجي، لدينا مؤشرات كمية وعشرة تقارير و15 تقريراً وتقرير واحد. وهذا أمر جيد. لكنني، لا أعتقد أن عدد التقارير الصادرة يعنيكم وإنما الآثار التي قد تترتب عليها في إدارة المنظمة. وحين أقدم ذلك كمؤشر للأداء، سيصبح جمع المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأداء أكثر تعقيداً من مجرد قياس كم التقارير التي صدرت.

الرئيس: أشكرك. هذا منصف بما يكفي. لكن، من المهم أيضاً الإشارة إلى الآثار المترتبة والنقطة التي أثارها أستراليا مقبولة. يمكننا الآن الدخول في تفاصيل بعض البرامج. لذا يرجى إثارة شواغلكم أو تساؤلناكم بشأن بعض البرامج. فجميع مديري البرامج جالسون في الصف الخلفي. وهم سيجيبون على الأسئلة بمجرد جمعها. فليفضل وفد إسبانيا، كان لديكم سؤال بشأن برنامج محدد.

إسبانيا: أشكرك. إن سؤالي يتعلق بالبرنامج 27 المعني بخدمات المؤتمرات. فقد بلغت مصروفاتنا 38 مليون فرنك سويسري في الفترة 2008-2009 وانخفضت إلى 35 مليون فرنك سويسري في الفترة 2010-2011. وهذه تعد وفورات كبيرة مع الأخذ في الحسبان أن عدد الاجتماعات قد تضاعف مقارنة بالفترة السابقة. هذا بالإضافة أيضاً إلى مسألة الوثائق. فسنكون ممتنين للحصول على مزيد من التفاصيل حول كيفية تحقيق تلك الوفورات. فعلى سبيل المثال، يبدو أن عدد الرسائل البريدية قد تقلص. فالوفورات كبيرة لكنني لم ألاحظ تحقيق وفورات كبيرة بشأن بنود أخرى ولا في مجالات أخرى. فمن الضروري توضيح ما إذا كانت قد بذلت جهود ماثلة بشأن بنود أخرى من الميزانية مثل الأسفار والاتصالات والكهرباء وفترات الغياب بسبب المرض. فالوفورات في هذه المجالات غير ملاحظة إلى حد كبير وأود أن أفهم كيف تحققت وفورات كبيرة في بند من بنود الميزانية ولم تتحقق في بنود أخرى حيث من الممكن تحقيق وفورات كبيرة.

الرئيس: أشكرك، وفد إسبانيا. إيطاليا.

إيطاليا: أشكرك سيادة الرئيس. أود أن أشير إلى البرنامج 30 المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة. ففيما يتعلق بالمؤشرات، انقطع العمل بأربعة من عشرة مؤشرات أداء، وتحقق السير جزئياً في مؤشرين، وهو ما يزيد على نصف المؤشرات. وقد يرجع ذلك إلى الطريقة التي وضعت بها تلك المؤشرات. وفي العام الماضي، لاحظنا في سياق الموافقة على الميزانية، حدوث تحسن في المؤشرات وتبسيطها على نحو أكبر. وأود أن أشدد ببساطة على أننا نشجع الويبو على مواصلة جهودها في هذا المجال المهم لتقديم الدعم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو أمر مهم للغاية لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

الرئيس: أشكرك. البرازيل.

البرازيل: أشكرك سيادة الرئيس. لدى سؤال لمجرد الاستيضاح. أعرف أننا بصدد مناقشة البرامج و أننا لن نناقش هنا سوى البرامج التي بشأنها تعليقات. واقتراحي هو أن نتبع ترتيب الوثيقة، فإذا كانت لدينا تعليقات بشأن برنامج محدد، نناقش ذلك البرنامج، ثم تبدي كافة الوفود المعنية تعليقاتها بشأنه. وإذا لم يطرح سؤال عن برنامج معين، ننتقل إلى البرنامج التالي.

الرئيس: أشكرك، وفد البرازيل. يكون الأمر كذلك إذا أثرت العديد من المسائل بشأن تلك البرامج. فكم هو إذن عدد الوفود التي لديها أسئلة بشأن برنامج محدد؟ فإذا كان هناك سبع أو ثمانية أسئلة أو ما شابه، فسيكون من المفيد أكثر عدم تناول كل برنامج على حدة. لكن، لو طرح نحو 30 سؤالاً، فسيتعين علينا تناول كل برنامج على حدة. فهل يمكن للوفود أن

تشير برفع الأيدي إذا كان لديها تعليقات بشأن برنامج محدد؟ بشأن البرنامج 1 مثلاً،اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة. ما دام لدينا نحو ستة، فمن الأفضل تناول تلك التعليقات دفعة واحدة بدلاً من تناول كل برنامج على حدة. فسيكون ذلك مفيداً أكثر فليفضل إذن وفد البرازيل، هل لديكم تعليقات بشأن برنامج محدد؟

البرازيل: أشكرك سيادة الرئيس، والواقع أن مجموعة جدول أعمال التنمية لديها تعليقات بشأن العديد من البرامج. وبعض الأعضاء في المجموعة سيعلقون على برامج محددة. فعلى سبيل المثال، نود أن نعلق على البرامج 1 و2 و3 و4 و8 و11 و17 و22 و30. فلدينا إذن عدد من البرامج. فهل يمكن أن نبدأ بالترتيب؟ سوف يبدي وفد الجزائر تعليقات بشأن البرنامج 1.

الجزائر: أقدم تعليقاتي بشأن البرنامج 1 بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وأود أن أشكر الأمانة على عملها الممتاز في عرض ذلك البرنامج. وترجع تعليقاتنا على الأرجح إلى أن البرنامج قد عرض بوضوح شديد. وقد ساعدنا ذلك على فهم ما نريد أن نعرفه. ونود أن يعكس البرنامج على نحو أفضل حقيقة أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأود هنا أن أحييكم إلى الصفحة رقم 9 حيث نتحدث عن إجراء بحث عن اللجنة في الوقت الحاضر. فكلنا المجموعتين نشعر بضرورة أن نلقي المزيد من الضوء على عدم إحراز اللجنة نفس القدر من التقدم بشأن كافة القضايا. فبعض الأمور استكملت والبعض الآخر لم يستكمل. ونحن نتحدث هنا عن أداء اللجنة. فقد أشير إلى أن اللجنة أحرزت بعض التقدم في بعض المسائل، ومنها على سبيل المثال جودة البراءات وأنظمة الاعتراض والعلاقة بين مستشاري البراءات وزبائنهم، لكنها تقول إنها لم تحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة. وأعتقد أن من الضروري للغاية توضيح أسباب إحراز تقدم في بعض المسائل وعدم إحراز تقدم في مسائل الأخرى، رغم أنها جميعها تتمتع بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للجنة.

أما تعليقي الثاني فيشير إلى الفقرة الخامسة التي تتعلق بكل المساعدة التي تقدمها شعبة البراءات إلى الدول الأعضاء. وأود أن أوضح الأمانة ما إذا كانت كافة الحلقات الدراسية والمساعدات التقنية المقدمة إلى البلدان تتجه نحو تحقيق نظام متوازن للملكية الفكرية داخل مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، فنحن نشعر بشيء من القلق لأن كل تلك الحلقات الدراسية تروج لوجهة نظر ضيقة عن مستقبل الملكية الفكرية. وربما نود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الوحدات الدراسية أو المسائل محل البحث في تلك الحلقات الدراسية حتى تتكون لدينا رؤية أوضح عن نظام الملكية الفكرية الذي يجري الترويج له خلال تلك الحلقات الدراسية.

أما تعليقي الثالث والأخير، فيتعلق بالجدول، وبالأخص بالنتيجة المتوقعة رقم 1 ومؤشر الأداء المتعلق بزيادة عدد المناقشات حول الممارسات القانونية في أنظمة البراءات. وتشعر مجموعتنا بالقلق لوجود بعض التناقض هنا. فقد تبين من قرارات اللجنة أو قرارات الدول الأعضاء بشأن بعض المسائل أن اللجنة ليست قادرة بعد على تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك. وحين نسأل الأمانة عن الحالة، تقول إن النتائج قد تحققت بالكامل لكنها تقول أيضاً وبكل وضوح إن اللجنة ليست قادرة بعد على تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك. وهذا تناقض واضح ونود الحصول على تفسير بهذا الشأن.

الرئيس: أشكرك شكراً جزيلاً وفد الجزائر باسم مجموعة جدول الأعمال ومجموعة البلدان الأفريقية.

جنوب أفريقيا: يقدم أيضاً وفدي هذه التعليقات باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. والتعليقات التي لدينا تتعلق أكثر بمسألة الوضوح. ففي الفقرة 5 من البرنامج 1، ترد إشارة إلى أن البرنامج يقدم المساعدة التشريعية والمشورة في مجال السياسة العامة إلى الدول الأعضاء. ونحن نلاحظ أن ذلك يتم إلى حد ما في سرية. لكن، نظراً لأننا علمنا أن من الضروري موافقتنا على تلك الوثيقة، فإننا نشير هنا إلى السياسات بما في ذلك مواطن المرونة. ونود إلقاء المزيد من الضوء على طبيعة مواطن المرونة التي أتيت. فكما فهمنا، أيضاً من الفقرة التالية أنه قد تم نشر وعي أكبر بالمبادئ والممارسات القانونية لنظام البراءات. وسنكون ممتنين إذا حصلنا على مزيد من المعلومات بهذا الشأن. وبالنسبة لبيانات الأداء، وردت إشارة تحت مؤشرات الأداء إلى تزايد عدد الأطراف المتعاقدة بموجب المعاهدات التي تديرها الويبو فيما يتعلق بالبراءات. علماً بأن أسس المقارنة بالنسبة لاتفاقية باريس هو 173 طرفاً. وقد وصل العدد إلى 174 وفقاً لبيانات الأداء خلال فترة السنتين.

لذا، فإننا نريد أن نفهم إذا كان بإمكاننا القول عن حق بأن عدد الأعضاء قد تزايد بشكل أكبر فيما يتعلق باتفاقية باريس، لأن العدد قد زاد واحداً فقط على حد علمنا، فهل يعني ذلك أن السير محقق كلياً؟ ونفس الشيء ينطبق على معاهدة بودابست حيث تحدد أسس المقارنة 72 طرفاً، بينما تحدد بيانات الأداء 75 طرفاً، بزيادة قدرها 3، وهنا أيضاً، اعتبر السير محقق كلياً. وعلى حد فهمنا "تزايد العدد" يعني أن يفوق العدد ذلك بكثير. ونود الحصول على توضيح حول إمكانية اعتبار ذلك محقق كلياً أو جزئياً. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات، يوجد تداخل فيما بين مؤشرات الأداء والمعاهدة التي ذكرت مرتين. ونشير إلى أن نفس الأمر قد حدث في البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011، ونريد فقط توضيح أسباب اعتبار معاهدة قانون البراءات مؤشر أداء قائم بذاته في إطار النتيجة الثالثة المرتقبة ثم إدراجها أيضاً في مؤشر الأداء في إطار النتيجة الأولى المرتقبة. والنتائج لم تتغير في هذا الصدد، فأسس المقارنة تحدد 22 طرفاً وبيانات الأداء تحدد 30 طرفاً والسير "محقق كلياً"، لذا، فهناك تداخل قد نرغب في تفاديه في المستقبل ما لم يرد تفسير لأسباب الإشارة إلى معاهدة قانون البراءات مرتين.

الرئيس: أشكر وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. من أيضاً من مجموعة جدول أعمال التنمية يريد مواصلة الكلمة؟ من فضلك.

البرازيل: أشكر سيادة الرئيس. سيكون تعليقنا المقبل بشأن البرنامج 2 وسأعطي الكلمة ثانياً إلى الجزائر كي تبدي تعليقها بشأن هذا البرنامج.

الجزائر: أشكر سيادة الرئيس. إن تعليقاتنا بشأن البرنامج 2 المتعلقة بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، تشبه إلى حد ما التعليقات على البرنامج 1 لأن ذلك البرنامج يتضمن أيضاً تقديم مساعدات تقنية وعقد حلقات دراسية للبلدان النامية. ونود أن نعرف بمزيد من التفاصيل مضمون هذه الحلقات الدراسية وغيرها من الأنشطة من أجل تقييم الصورة المقدمة عن النظام الحالي للملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية في إطار البرنامج 2، أشير إلى دراسات جرى استعراضها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ونود الحصول في هذا البرنامج، كما حدث في البرامج الأخرى، على تفاصيل بشأن التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة فيما يتعلق بالدراسات التي جرى استعراضها. وقد جاء في البرنامج 2 أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تنظر في أي تقرير لكن دون الإشارة إلى تعليقات الأعضاء أو على الأقل دون إيجاز الآراء التي أعرب عنها في حين يتضمن البرنامج 1 تفاصيل عن التوصيات التي أصدرتها اللجنة. وعليه، فإننا نقترح على الأمانة أن تضيف معلومات تمكننا من الاطلاع على التوصيات التي صدرت عن اللجنة فيما يتعلق بالدراسات التي عرضتها الأقسام المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية على اللجنة.

البرازيل: أشكر سيادة الرئيس. سوف نقدم الآن تعليقات على البرنامج 3 المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. يسرنا في البداية أن نرى هذه الطاقة الواسعة من الأنشطة التي تمخضت عن هذا البرنامج خلال فترة السنتين الماضية. لقد حققت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إنجازات خلال تلك الفترة ونحن نعترف بالجهود المضي التي بذلتها الأمانة في إعداد الوثائق واللوجيستيات لكافة الاجتماعات التي عقدت خلال تلك الفترة. فقد شهدت تلك الفترة أنشطة مكثفة. وفيما يتعلق ببيانات الأداء، نرى أنه رغم أنها تقدم معلومات مهمة بشأن الجانب الكمي، فإنها لا تقدم نفس المستوى من المعلومات عن الجانب الكيفي. وقد ينطبق أيضاً هذا التعليق على برامج أخرى عديدة. فقد أبلغت الدول الأعضاء، على سبيل المثال، بأن كافة الأهداف المتعلقة بالإسهام في وضع السياسة الدولية المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة والإطار القانوني لها والبنية التحتية العالمية لحق المؤلف قد تحققت. لكن، لا يمكن تقييم مضمون هذا الإسهام. ونشير أحد مؤشرات الأداء إلى تزايد عدد الدول الأعضاء المستفيدة من المشورة القانونية بشأن مختلف قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة. وهنا أيضاً، ما من وسيلة للتحقق من أن الأنشطة الواردة في إطار هذا المؤشر للأداء قد أدت إلى تحقيق نظام عالمي متوازن لحق المؤلف. وفي نفس السياق، وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة، وهي تحقيق وعي أكبر وكفاءة أعلى لدى الدول الأعضاء في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، تشير أحد مؤشرات الأداء إلى عدد الاجتماعات/ المؤتمرات/ الندوات بحسب المنظمات والبلدان التي تدعى الويبو إليها لتعميم المعلومات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وهنا أيضاً، لا يمكن تقييم نوع المعلومات التي جرى تعميمها ويبدو أنه لم يجر تقييم للمضمون. ولاحظنا أيضاً أن تقرير التثبيات الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

يشير إلى مؤشر الأداء التالي "القرارات والطلبات الناتجة عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة". وهو يخلص إلى أن مؤشر الأداء ليس بالضرورة مهماً ومحددًا بما يكفي لتقديم تقارير عن النتيجة المرتقبة. فصياعته والغرض منه ليس واضحين بالضرورة؛ وهو يستمر في إحصاء عدد القرارات بدلاً من إعداد تقارير عن جودة القرارات. وهذا لا يشير بالضرورة إلى أن البرنامج يحقق النتيجة المرتقبة.

الرئيس: أشكرك وفد البرازيل. ما تزال مجموعة جدول أعمال التنمية تشير إلى برامج أخرى. وسوف نتلقى تعليق مدير البرنامج على البرنامج 1 أخذاً في الحسبان كافة ملاحظات مجموعة جدول أعمال التنمية وغيرها من المجموعات.

البرازيل: أشكرك سيادة الرئيس. أود الآن أن أبدي بعض التعليقات عن البرنامج 4 المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. فرغم أن حجم الأنشطة التي وردت في هذا البرنامج كبير، فإن الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين 2010-2011 تعكس بالفعل الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء. لكن تجدر الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الأمانة في تسهيل اجتماعات لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، والمبادرات الرامية إلى جمع التبرعات لصندوق التبرعات الطوعي للويبو المخصص للمجموعات الأصلية والمحلية، وتعميم المعلومات بشأن المعارف التقليدية، والدورات الإعلامية الرامية إلى اطلاع المندوبين على الدورات الرسمية. وكما في حالة البرنامج 3، تشير مجموعة جدول أعمال التنمية إلى توجه تكوين الكفاءات وغير ذلك من المساعدات التقنية الذي لا يسمح بتقييم مضمون الأنشطة المذكورة. وفيما يخص البرنامج 8 المتعلق بتنسيق جدول أعمال التنمية، صدرت تعليقات ليس فقط عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وإنما أيضاً عن وفود أخرى في إطار البيانات العامة. ولاحظنا على نحو إيجابي الأنشطة التي أنجزت فيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة التالية: "فهم معمق لجدول أعمال التنمية لدى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين". ويشير التقرير إلى كتيب عنوانه: "جدول أعمال الويبو بشأن التنمية - لمحة عامة"، لكنه لا يقدم معلومات أخرى عن الكتيب ولا عن مضمونه، لذا نود طلب المزيد من التفاصيل عن ذلك. وفيما يتعلق ببيانات الأداء بشكل عام، فقد أشارت وفود أخرى بالفعل إلى ذلك. فلا ترد معلومات كافية عن كيفية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بفعالية في كافة البرامج. ويشير مؤشر الأداء الأول إلى إعداد جميع أنشطة الويبو تماشياً مع مبادئ جدول أعمال التنمية وقد اعتبر أنه قد تحقق كلياً. وقد يؤدي ذلك إلى فهم أن جدول أعمال التنمية قد تم تعميمه بشكل كامل في كافة مجالات عمل الويبو. وفي رأينا أن ذلك العمل ما زال جارياً. كما يظهر على سبيل المثال في المناقشات المتعلقة بإدراج لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو في قائمة الهيئات المعنية في إطار آلية التنسيق. وفي تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، يرد تحليل لمؤشر الأداء التالي: "النجاح في تنفيذ التوصيات الناتجة عن عمليتي الرصد والتقييم". ويشير المؤلفون إلى أن البيانات التي جمعت من أجل هذا المؤشر لا تمكن من إعداد تقارير مجددة. وهذا مثال لأحد المجالات التي ينبغي تحسينها فيما يتعلق بإعداد التقارير بشأن هذا البرنامج. والآن جاء الوقت للتعليق على البرنامج 11 وأعطى الكلمة لوفد الجزائر.

الجزائر: أشكرك. أولاً تعليق عام على البرنامج 11 المتعلق بأكاديمية الويبو. إن شاغلنا الرئيسي هو التأكد من أن أكاديمية الويبو تقدم دورات دراسية تدريبية أو معلومات وخبرات متكيفة مع الرؤية الشاملة لكافة رؤى الدول الأعضاء بشأن الملكية الفكرية. لذا فإننا نحتاج إلى أن نحصل على مزيد من التفاصيل عن السبيل الذي يربط ذلك بجدول أعمال التنمية. فنحن لا نعرف بالتحديد ما الذي ينطوي عليه ذلك. وعليه، فإننا نحتاج إلى بعض التوضيحات حتى نتأكد من أن كافة شواغلنا قد أخذت في الحسبان. وثانياً، نود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن جدول بيانات الأداء وبالأخص النتيجة المرتقبة الأولى، حيث ترد الإشارة إلى معدل الرضا واعتباره "محقق كلياً". وأود أن أعرف كيف تمكنت الأمانة من تقييم مستوى رضا المهنيين أو من تابعوا الدورات. وحين تشير إلى أن مستوى الرضا قد تحقق كلياً، فما هو الذي فعلته الأمانة كي تتمكن من التأكد من مستوى رضا المشاركين؟ كيف تمكنت الأمانة من تقييم ذلك الرضا، حتى نستفيد من ذلك في الأنشطة المقبلة. كما وردت إشارة إلى زيادة التمثيل الجغرافي للشركاء الرئيسيين في الشبكة الملتزمين بالتعاون. ونود الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن تلك الزيادة، فما الذي يعنيه ذلك بالتحديد؟ هل يعني ذلك تزايد عدد الشركاء ومن أي مناطق؟ وكيف تحدد التمثيل الجغرافي؟

الرئيس: أشكركم وفد الجزائر. إليك وفد البرازيل.

البرازيل: أشكركم سيادة الرئيس. ما زالت لدينا تعليقات على البرنامجين 22 و30. فيما يتعلق بالبرنامج 22 الخاص بإدارة الشؤون المالية والميزانية والبرنامج، نود تسليط الضوء على تنفيذ النظام المالي الجديد ولأتمته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الإطار الزمني المحدد، باعتباره من الإنجازات الرئيسية التي تحققت في تلك الفترة. ولوحظ أيضاً أن البيانات المالية للويبو لعام 2011 تلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بعملية وضع الميزانية، ترى مجموعة جدول أعمال التنمية ضرورة تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في تلك العملية. وثمة سبيل ممكن لتحقيق ذلك وهو استعراض الجدول الزمني للاجتماعات. وقد كان ذلك هو أحد الاقتراحات المقدمة من جدول أعمال التنمية في إطار تبادل الآراء حول إدارة الويبو. وأخيراً، نعترف بأن أمانة الويبو قد بدأت في وصف الإنفاق التتوي. وهو تعريف ما زال يحتاج إلى مزيد من التنقيح كي يكون أكثر دقة ومجموعتنا تتطلع إلى الإسهام في تلك المناقشات بهذا الصدد خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية.

ما زالت لدينا تعليقات عن البرنامجين 30 و17 ولدى الجزائر تعليقات على البرنامج 17 ولدى الهند تعليقات على البرنامج 30. أشكركم.

الجزائر: أشكركم. فيما يتعلق بالبرنامج 17 الخاص بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، أود حقاً أن أطلع على آراء الأمانة بشأن الفقرة الأولى من هذا البرنامج حيث إنها تقول إن قرار مواصلة برنامج عمل اللجنة أبرز ما تبذله الويبو من جهود في هذا الصدد، والالتزام بالتشجيع على اتباع مقاربة شاملة في الاضطلاع بأنشطة الويبو الرامية إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وقد شهدت مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية ذلك. وقد اتخذ القرار مواصلة العمل في الدورة الثامنة لأنه لم يكن هناك اتفاق على خطة العمل المقبلة وليس بسبب رضانا عن برنامج العمل السابق. فالذي حدث بوضوح هو أن عدداً من الاقتراحات قدم إلى اللجنة. ولم يجر الاتفاق على الاقتراح الذي سي طرح في برنامج الميزانية المقبل. وعليه، فقد عقدت مناقشة حول تمديد برنامج العمل الحالي. ومن ثم، فإن التفسير الذي قدمته الأمانة بشأن هذا الاتفاق غير واضح بعض الشيء. ونود حقاً الحصول على المزيد والمزيد من التوضيحات بشأن تلك النقطة بالأخص. وثانياً، تقول الأمانة في الفقرة الثالثة إن البرنامج يضمن أن كافة الأنشطة تعكس وتتناول على نحو كاف الشواغل الاجتماعية الاقتصادية والمتجهة نحو التنمية فضلاً عن التوازن بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة. والآن، نريد أن نعرف بالتحديد كيف تسنى للشعبة المسؤولة عن البرنامج 17 أن تضمن مراعاة التوازن بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة في كافة الأنشطة.

الرئيس: أشكركم وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وتأتي النقطة الأخيرة التي تثيرها مجموعة جدول أعمال التنمية على لسان وفد الهند. فليفضل وفد الهند.

الهند: أشكركم، سيادة الرئيس. كما أشكر الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على إعداد تقرير التثبيت. ونلاحظ مع التقدير عدد الأنشطة المنجزة في إطار البرنامج لمساعدة المكاتب الوطنية والمؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة على إعانة المقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. كما نلاحظ العدد الكبير لبرامج تدريب المدربين والمنتدى الإقليمي ودون الإقليمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المحفلين الوطنيين اللذين نظما في الهند في الفترة 2010-2011. ونلاحظ أن الأنشطة المنجزة في إطار البرنامج تشكل إسهاماً مهماً ورئيسياً في الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تعزيز الابتكار والتطوير في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في البلدان النامية حيث يكتسب قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة. ومع ذلك، يبدو أن تقرير أداء البرنامج يحصي المؤشرات الكمية أو الإنجازات أكثر مما يركز على أثر تلك الأنشطة من أجل قياس النتائج المرتقبة التي تحققت. وقد أثارت بالفعل العديد من الوفود تلك النقطة. كما نود الإشارة إلى أن بيانات الأداء الواردة في هذا البرنامج معدة بشكل جيد. لكن العديد من البيانات غير متاح. لذا، نود أن نعرف أسباب توقف بعض الأنشطة المقررة مثل مساعدة المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشير تقرير التثبيت الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى أن بيانات الأداء

الواردة في هذا التقرير مهمة وقيمة. لكن ينبغي تعزيزها بإضافة التعليقات المطلوبة من المشاركين في مناسبات الويبو في المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن أثر الأنشطة. كما يشير إلى أن بيانات الأداء ليست كافية للمتمكين من إجراء تقييم سليم للأنشطة المنجزة لتحقيق النتيجة المرتقبة ولتحليل مستوى رضا المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وعليه، فإننا سنطلب في المستقبل تقييم تنفيذ البرنامج. ومن الضروري أخذ تلك العناصر في الحسبان.

الرئيس: أشكركم وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. فليفضل وفد ألمانيا.

ألمانيا: أشكركم شكراً جزيلاً. لدي مسألتين بشأن البرنامج 20 والبرنامج 23. وسوف أبدأ بالبرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية. فمنذ عام 2010، والويبو تبحث في مسألة إنشاء مكاتب خارجية جديدة. وكان من أولويات الجمعية العامة في عام 2011 التوصل إلى قرار بهذا الشأن. لكن الوثيقة التي أمامنا تشير إلى أن تلك المسألة "منقطعة" أي لم تجر متابعتها. فمن المطلوب توضيح أسباب تحول تلك المسألة من أولوية قصوى إلى مسألة متوقفة. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، أود أن أثير مسألة التدريب. فلا جدال أن التدريب مهم بالنسبة للموظفين وبالنسبة للويبو كذلك. لكن، حين تنظر في نقطة البداية، تشير إحدى الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن الموارد البشرية إلى أن 16 موظفاً من أصل 21 موظفاً في إدارة الموارد البشرية لم يتلقوا أي تدريب خلال العشر سنوات الأخيرة إلا في مجال اللغات. وهذا يؤثر بعض القلق، وهو ما قد يشاطره مدير الشعبة فيما يخص مسألة التدريب بشكل عام في الويبو. وحين تنظر إلى البرنامج 23 المتعلق بالموارد البشرية، وتنظر في فترتي السنتين الأخيرتين أو الثلاث فترات الأخيرة، ستلاحظ أن الموارد المخصصة للتدريب تصل إلى 1 في المائة - أي نحو 4 ملايين، وأن المصروفات الحالية تبلغ 1,4 و1,6 مليون. مما يعني بالضرورة توفر موارد في النظام لتخصيصها لإجراء بعض التدريبات. ومما يعث على مزيد من القلق هو الإشارة في تقرير أداء البرنامج فيما يخص البرنامج 23 إلى أن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين وهو نظام الأداء الجديد يهدف إلى تحديد احتياجات التدريب وأن الاحتياجات الحالية المحددة تصل إلى 1 500 دون وجود موارد متاحة لتلبيتها. فمتى إذن تتناول الأمانة تلك المسائل؟ وما هو حجم الموارد المطلوبة ومن أين ستأتي؟ وهل أجريت بالفعل بعض التحويلات؟ لا يمكننا الانتظار حتى الفترة 2014-2015 لتناول تلك القضية الرئيسية المتعلقة بالتدريب. فمن الضروري تناولها في فترة السنتين الحالية.

الرئيس: أشكركم وفد ألمانيا. إليك وفد جمهورية كوريا.

جمهورية كوريا: أشكركم، سيادة الرئيس. دعني ألفت انتباهكم إلى البرنامجين 5 و6. إن مؤشر الأداء "عدد الطلبات" يرتبط بالنتيجة المرتقبة وهي "الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات". وأنا في الأساس أدرك أن تلك الإحصاءات مهمة للغاية بالنسبة للويبو، لكن الحقيقة أن هذا المؤشر يعتمد بشدة على عوامل خارجية مثل الحالة الاقتصادية والسلوك الابتكاري وما إلى ذلك. وعليه، فأني زيادة أو انخفاض في عدد الطلبات قد لا يعتمد سوى على قدر ضئيل من جهود الويبو. لذا فمن الضروري استكمال ذلك النوع من المؤشرات ببيانات أداء تقيس الأنشطة الفعلية التي تنجزها الويبو. ولا ينبغي تفسير ذلك على أنه عائق أمام استخدام تلك المؤشرات، فنحن نود أن نتحمل المسؤولية وأن نكرس المزيد من الجهود في هذا الاتجاه. أما النقطة الثانية التي أود إثارتها فتتعلق ببيانات الأداء لكل البرامج تقريباً: فبيانات الأداء تعرض بطريقة مقتضبة للغاية. وللمقارنة، دعوني ألفت انتباهكم إلى المرفق 2 لبرنامج الأداء والميزانية للفترة 2011-2011، الصفحة 139 حيث يرد شرح للأنشطة المنجزة في إطار الصناديق الاستثنائية. وهذه المعلومة أكثر قابلية للفهم. سؤالنا إذن هو إذا كان من الممكن إتاحة المزيد من المعلومات المفصلة للدول الأعضاء كما جاء في صيغة الصناديق الاستثنائية.

الرئيس: أشكركم وفد كوريا. فليفضل وفد بيرو.

بيرو: أشكركم. سؤالنا يتعلق بالبرنامج 23. فقد أفاد باستحداث عدد من الوظائف وعددها 156 وظيفة، ثم تحدث عن الأصل الجغرافي في أحد المؤشرات وهي: "عدد الموظفين المهنيين الذين تم توظيفهم من مناطق غير ممثلة بالقدر الكافي". وقد تراوح عددهم بين 3 و5. ومع بلوغ إجمالي العدد 6 موظفين تم توظيفهم من أصل 156، كيف سيعمل نظام إشارات السير؟

كيف يكون السير محققاً في ظل وجود مثل هذه النسبة المتدنية من الأشخاص القادمين من بلدان ذات تمثيل متدنٍ؟ وهذا الأمر ينطبق على مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وغيرها.

الرئيس: أشكرك، وفد بيرو. وفد جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: أشكرك، سيادة الرئيس. أشير فقط إلى أننا سنأخذ الكلمة في كثير من الأحيان لأن لدينا العديد من التعليقات بشأن البرامج. وأنا ما زلت أتناول البرنامج 2 هنا. فقد ورد في الفقرة الأخيرة من الصفحة 12 أن هذا البرنامج استرشد في تصميم أنشطته وتخطيطها وتنفيذها بالتوصيات الوجيهة من جدول أعمال التنمية. ولوفدي رأي آخر في هذا الصدد، فقد كان علينا أن نطلب إجراء دراسة تضع التوصية 15 من جدول أعمال التنمية في الاعتبار. ولا نعرف كيف يمكن اعتبار ذلك صحيحاً ونود الحصول على مزيد من التوضيح من مدير البرنامج حول كيفية مراعاة التوصية 15 لدى مناقشة معاهدة تتعلق بحماية الرسوم والنماذج الصناعية. أما عن مؤشر الأداء الثاني الوارد في الصفحة 13، فهو يشير إلى ما لا يقل عن 10 حالات تصديق لكننا نعلم أن تسع دول فقط هي التي أصبحت أطرافاً خلال فترة السنتين. ومع ذلك، نجد الإشارة إلى أن معدل الأداء قد تحقق كلياً، فهل هذا يتسق مع الهدف؟ تسع دول مقابل 10 حالات تصديق؟ فهل هذا يعني أنه محقق كلياً؟ ربما يمكن اعتباره محققاً. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، نلاحظ أن الفقرة 2 لا تتضمن أي معلومات دقيقة عن التحديات والاستراتيجيات. ونلاحظ أن البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011 يشير باستمرار إلى الاستراتيجيات ومن ثم التحديات. ولا يبرز تقرير البرنامج والميزانية سوى الإنجازات، و فقط الإنجاز فيما يخص مناقشات معالي البصر في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. فينبغي أن نلقي الضوء في المستقبل على التحديات، لأن المسائل الأخرى مهمة للغاية أيضاً. وفيما يتعلق بالتقييمات والاستثناءات، ينبغي أن نعرف أسباب عدم إحراز تقدم في هذا الصدد. كما نود أن نطلب الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق باللغة المستخدمة. وسوف يكون وفدي ممتناً، إذا تمكنت الأمانة في المستقبل من توضيح أن سعينا فيما يخص حماية البث الإذاعي يفضي إلى إبرام معاهدة بهذا الشأن. وكما كان الأمر في حالة معالي البصر، نقولون إنه صك دولي. وبالنسبة لنا هو عبارة عن خطة عمل نحو التوصل إلى معاهدة لحماية هيئات البث الإذاعي - فليس من الواضح بالنسبة لنا ما المقصود "بحماية هيئات البث الإذاعي". ومن الممكن طرح ذلك للنقاش. إذن، فنحن نريد فقط توضيح أن الأمر يتعلق بمعاهدة. وفيما يتعلق ببيانات الأداء الواردة في صفحة 18، نلاحظ أنه لم ترد إشارة سوى إلى مؤشرات الأداء 1 و2 و3 و4. وفيما يتعلق بمؤشر الأداء الآتي: "القرارات والالتزامات الصادرة عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة"، سنكون ممتنين للحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن لأن من الصعب القول بأنه قد تم تناول 20 قراراً والتماساً صادرين عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ونود أن نطلب الحصول على المزيد من المعلومات بهذا الشأن. وفيما يخص مؤشر الأداء الذي لا يشير فقط إلى معالي البصر وإنما أيضاً إلى الفئات التي تعاني من إعاقات أخرى، فقد اعتبر محقق كلياً. لكن بيانات الأداء لا تشير سوى إلى معالي البصر. ولم ترد إشارة إلى من يعانون من إعاقات أخرى. وعليه، فإننا نود أن نطلب المزيد من المعلومات من الأمانة لمعرفة كيف اعتبر ذلك محققاً كلياً. لننتقل إلى الفقرة 32 من البرنامج 4، لمجرد تسليط الضوء على الطلب الذي تقدم به وفدي أمس لإلقاء مزيد من الضوء على الأقسام التي تتناول تنفيذ جدول أعمال التنمية. ويرد في الصفحة 21 مثال على ما نشير إليه، لذا فإننا نقدر هذا البرنامج الخاص ونثني عليه لأنه يقوم فعلياً بما توقعناه من حيث تسليط الضوء على كيفية تنفيذ جدول أعمال التنمية كما ورد في البرنامج والميزانية. ولا يكفي بالقول بأننا نفذ ذلك. ثم إن لدينا أسئلة بشأن الصفحة 23 في البرنامج 4، فيما يتعلق بالمناصب الشاغرة. فقد يكون من المفيد إضافة المزيد من التوضيح لأن ذلك يؤثر على المصروفات بسبب شغور بعض المناصب ونقل بعضها. ويعتبر الوفد أن هذا البرنامج مهم وأن من الضروري تقديم المساعدة بشأنه عند ظهور مشكلات فيما يتعلق بملء الشواغر.

الرئيس: إذا كان لديكم تعليقات أخرى، أرجو تقديمها الآن بالنسبة لكافة البرامج. وبمجرد الانتهاء، سيأتي مدير البرامج إلى هنا. أعطي الكلمة إلى وفد هنغاريا.

هنغاريا: أشكرك شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. فيما يتعلق بالبرنامج 10، تود هنغاريا باسم بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق أن تنتهز هذه الفرصة لتشكر الأمانة على جهودها ولترحب بمختلف المبادرات الواردة في هذا البرنامج والمتخذة في

البلدان المعنية لا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، والإصلاحات التشريعية، وتحديث البنية التحتية للملكية الفكرية، والتدريب على الملكية الفكرية. كما نود أن نعرب عن دعمنا للبرنامج 30 المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة وأن نحث على مواصلة اتخاذ المبادرات في هذا المجال وبالأخص بذل الجهود الرامية إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية في منطقتنا.

الرئيس: أشكرك، وفد هنغاريا. مصر.

مصر: أشكرك شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. سؤالى بغرض الاستيضاح. هل ينبغي أن ننظر عرض الأمانة بشأن البرنامج 18 قبل إبداء تعليقاتنا؟ كما أن لدينا تعليقات بشأن البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب والعلاقات الخارجية. ونود أن نعرب عن المفاوضات التي أجرتها المنظمة فيما يخص تلك المكاتب الخارجية. فعلى سبيل المثال، ليس لدينا مكتب خارجي في أفريقيا، لذا فسنقدر الحصول على توضيح لهذه المسألة. كما نود الحصول على توضيح فيما يتعلق بوضع معايير وتقديم معلومات بشأن مدى إسهام هذا البرنامج في تنفيذ برامج التنمية، لا سيما منذ خوض اللجنة المعنية بالمعايير الموحدة مناقشات عن تنفيذ التوصيات.

الرئيس: أشكر وفد مصر على تعليقاته. فليتفضل وفد جمهورية كوريا.

جمهورية كوريا: أشكرك سيادة الرئيس. فيما يتعلق بالبرنامج 9، دعني أشير إلى المناقشات التي أجريت في الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في أبريل 2010 حيث وافقت الدول الأعضاء على اقتراحين لتطوير التكنولوجيا ودعم وضع الاستراتيجيات المقررة. وقد أعربت العديد من الوفود حينذاك عن رأيها بضرورة أن يقتصر هذان المشروعان على ولاية الويبو وأن تبذل من ثم الجهود للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات غير الحكومية. وقد انتهى العمل في هذين المشروعين الآن أو هما في مراحلها الأخيرة، لذا يطلب وفدنا الحصول على فرصة للاستفادة من الخبرات المكتسبة إلى الآن. وأخيراً، يود وفدنا أن يشكر كل مدير على مجهوده لتنفيذ هذين المشروعين.

الرئيس: أشكرك وفد كوريا. كان هذا هو المتحدث الأخير، هل من متحدث آخر يود أخذ الكلمة؟ لو لم يكن كذلك، فإنني أود أن أدعو مدير البرنامج 1 إلى أن يأتي إلى المنصة، ليجيب على الأسئلة، يليه مدير البرامج الأخرى.

الأمانة العامة: شكراً سيدي الرئيس. ذكر وفد الجزائر عدة نقاط. أولاً، كيف يمكن إبراز واقع الأنشطة في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP) على نحو أفضل وتمثل الطلب ذو الصلة في تحسين هذا النوع من التقارير في المستقبل. وقد أحاطت الأمانة العامة علماً بكل من التعليق والطلب، وسوف نبذل كل الجهود بالتأكد من أجل إرضاء الوفد في المستقبل. وثانياً، بشأن المسألة المتعلقة بالفقرة 5 حول العمل على المشورة التشريعية والندوات وغيرها، وما إذا كان يتم السعي إلى تحقيق ذلك بطريقة متوازنة. فسمحوا لي بتقديم بعض التفسيرات حول العمل الجاري. فهو يتألف من حلقات دراسية وتعليقات على مشاريع القوانين وتفصيل لمشاريع القوانين الجديدة وبعثات المشورة التشريعية، وكل ذلك تقوم به الدول الأعضاء فقط عند الطلب. وكذلك يُطلب منا أيضاً المشاركة في الندوات الوطنية والإقليمية للتحديث عن مواضيع مختلفة تتعلق ببراءات الاختراع، على سبيل المثال، نماذج المنفعة وغيرها. وهناك نتحدث في كثير من الأحيان فقط عن موضوع واحد. سأعطيكم مثلاً. طُلب منا مؤخراً أن نتحدث عن حماية البرمجيات براءات. وما نقوم به هو شرح الوضع وضرب أمثلة على ما يحدث في مختلف أنحاء العالم. ونحن بالتأكيد لا نحاول التأثير على البلدان كي تسلك اتجاهاً معيناً أو آخر لأن هذا ليس دورنا هنا في الويبو. لكننا نفسر ما تقوم به البلدان والمناطق الأخرى. وسمحوا لي أيضاً أن أذكر ببعض المعلومات العامة. بادئ ذي بدء، أحد أهدافنا الرئيسية في هذا العمل هو محاولة تحديد كيف أن الملكية الفكرية يمكن أن تكون مفيدة. أو كيف يمكن أن تكون الملكية الفكرية مفيدة لبلد ما أو أحياناً ربما لا تكون مفيدة. وسمحوا لي أن أذكركم أيضاً أننا نعمل ذلك عند الطلب فقط، وكما ذكرنا وفد جنوب أفريقيا كما اعتقدت، فإن المساعدة التشريعية تكون سرية. ولكن ما أستطيع أن أقدمه لكم هو بعض المبادئ التي توجه عملنا. أولاً، أحد المبادئ الرئيسية لدينا هو محاولة أخذ حالة كل بلد في الاعتبار. وهذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع مسألة المرونة أيضاً: فنحن نتأمل البلد وجوانب المرونة حين نكون بصدد مسألة ما على سبيل المثال، ثم ندرس البلد، ونبين له أن الخيارات المطروحة أمامه هي هذا أو ذلك أو تلك. ألا أننا لا نملي عليهم رأياً محدداً.

ولكن ما نحاول القيام به هو أن نوضح للبلد، أو أن نساعد على أن يدرك، ما هي أهدافه، وما هو الاتجاه الذي يود أن يسلكه. كما نطرح عليه البدائل المختلفة التي يمكن لهذا البلد أن يختار من بينها من أجل تحقيق تلك الأهداف. والتوازن مهم للغاية بالنسبة لنا. وهذا يتضح أيضاً من خلال العمل الذي نقوم به حول المرونة، سواء من خلال المشورة التشريعية للبلدان وكذلك الندوات التي نعقدتها في مختلف البلدان حيث، على سبيل المثال، لا ننصح عن موقفنا إزاء المرونة، ولكننا نحاول حمل البلدان على أن تشرح لبعضها البعض كيفية استخدام مواطن المرونة وما هي نتائج تلك المرونة بحيث يمكن للبلدان أن تتعلم من بعضها البعض. كما يُطلب منا أحياناً أن نتحدث حول قضايا مثل الابتكار المفتوح، وهو ما نقوم به بشكل منتظم، أو المصدر المفتوح، وما إلى ذلك. لذا فنحن نفعل كل هذه الأشياء. ونحن بالتأكيد لا ندعو إلى مزيد من الملكية الفكرية، لكننا نحاول أن نبين كيف أن الملكية الفكرية في الحالات الفردية يمكن أن تكون أو لا تكون مفيدة لأهداف بلد ما. وفيما يخص السؤال الثالث لوفد الجزائر، أعتقد أن علينا أن نتأمله عن كثب. ولكن يبدو لي أن التناقض ربما ينبع من أن عموداً لدينا يتضمن أساس المقارنة وكانت تلك حالة معينة مفهومة في مرحلة ما. ثم ندرس الوضع بعد عامين. وحينئذٍ يمكننا أو لا يمكننا تحديد بعض الإنجازات. وأعتقد أن هذا هو أحد الأسباب وراء وجود نتائج مختلفة في الأعمدة المختلفة. ولكننا بالتأكيد سننظر عن كثب أكثر لمعرفة ما إذا كان باستطاعتنا تجنب هذا النوع من التناقضات إن كانت حقيقية. وأثار وفد جنوب أفريقيا تساؤلاً حول طبيعة أوجه المرونة التي ندرسها. وهذا سؤال لا يسهل الرد عليه، لأنها مرة أخرى مسألة فردية تعتمد على الطلبات التي ترد إلينا. ولكن من حيث المبدأ نحن بصدد الإطار القانوني الدولي الذي تلتزم به دولة ما. ومن ثم نحاول، بحسب أوضاع البلد ورغباته وأهدافه، أن نمحّه ونبين له جوانب المرونة في الإطار القانوني الدولي الحالي بموجب المعاهدات التي يلتزم بها هذا البلد. وهكذا يمكن له تنفيذ التزاماته ربما بطرق مختلفة بموجب هذا الإطار. ومن حيث أنواع المرونة التي نتناولها، مرة أخرى يعتمد الأمر على الطلب والالتزامات التي ترد إلينا من الدول الأعضاء. وكان السؤال الثاني المطروح يتعلق بزيادة الوعي. وذلك ليس من السهل قياسه وأعتقد أن هناك بالتأكيد مناقشات وطريقة لدراسة ذلك لجعل هذا المعيار أكثر قابلية للقياس. ولكن ما كنا نقوم به على الأقل خلال العامين الذين نتأملهما هنا في تقرير أداء البرنامج هو دراسة ما نقوم به في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP)، ودراسة ما كنا نقوم به في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP)، ودراسة ما نقوم به فيما يتعلق بالمشورة التشريعية وجميع هذه البعثات التشريعية التي نقوم بها. ونأمل، إذ بالطبع يصعب تحديد ما إذا كنا حققنا ذلك أم لا، ولكننا نأمل من خلال هذه المناقشات أن ننجح في زيادة الوعي بالملكية الفكرية بحيث تصبح البلدان بعد ذلك أقدر على اتخاذ قرار حول الاتجاه الذي ترغب في أن تسلكه. ثم أخيراً، بشأن المعاهدات، فإن النص يسمح بالقول إن التحسن من جانب أحد أطراف المعاهدة يعني إنجازاً. وأنا أتفق بالتأكيد أن ذلك أيضاً ينبغي مراجعته، على وجه الخصوص، لأن التزام البلدان بمعاهداتنا أو عدم التزامها هو أمر ليس في أيدينا حقيقةً. فهي في واقع الأمر مسألة تخص البلدان، والتي ينبغي عليها أن تقرر أيضاً طول العملية التي ستلتزم بها بمجرد أن تقرر الالتزام. ولذا فمن الأرجح أن ذلك سيكون أمراً يجب علينا إعادة النظر فيه في الوثائق مستقبلاً. وذكر أحد الوفود في وقت سابق أنه يتعين علينا أن نكون حذرين بحيث ألا يقتصر قياسنا على الجوانب القابلة للقياس وإنما يشمل أيضاً الجوانب ذات الصلة. وأعتقد أن ذلك بالتأكيد جزء من الأفكار التي نحن بصدد تنفيذها أو التي ننفذها بالفعل في الأمانة العامة. وفيما يخص معاهدة قانون البراءات، فقد ورد ذكرها مرتين لأنها يمكن بطبيعتها الحال أن تُعتبر جزءاً من تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء إلى حد ما، ثم تم تبنيها أيضاً كنتيجة محددة. وفي المستقبل، ينبغي لنا أن نتجنب هذه الازدواجية - فلا يوجد سبب وجيه عدا ذلك لذكر معاهدة قانون البراءات مرتين.

الرئيس: هل هناك رد على البرنامج 1 قبل أن أشكر مدير البرنامج 1؟ وفد الجزائر، تفضل.

الجزائر: شكراً جزيلاً لك، سيدي الرئيس. وأود أن أشكر الأمانة على هذه المعلومات المقبولة للغاية. ولكن تعليقي الأول الذي يعكس الواقع، أعتقد أنه ينبغي تنفيذه هنا في هذا التقرير الآن. وأظنه واضحاً أن ذلك شيئاً ينطبق على المستقبل. ولكن يجب أن ينطبق أيضاً على هذا التقرير لأنها مسألة تتعلق بالإحاطة علماً بالواقع. وينبغي أن ينطبق على هذا التقرير أيضاً.

الرئيس: شكراً لك، وفد الجزائر. علم. وبهذا نشكر مدير البرنامج 1 ونعطي الكلمة لمدير البرنامج 2، تفضل سيدي.

الأمانة العامة: شكراً سيدي الرئيس. وقد دوّنت التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 2 من وفدي الجزائر وجنوب أفريقيا. وفيما يخص أول تعليق من وفد الجزائر، وهي الإشارة إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية وعلى الأخص مساهمة البرنامج في عنصر العلامة التجارية لمشروع جدول أعمال التنمية 20 01 16، والذي أثمر عن تقرير ضخم جداً قُدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ولكن لأن اللجنة لم تتمكن من التداول بشأنه، فهو لا يزال معلقاً. ولهذا السبب لم يتمكن من رفع التقارير حول أي متابعة. ولهذا السبب أيضاً لا يزال التقرير كما قُدم ولم يتم تناوله بالدراسة أو البحث. ولذلك تم الانتهاء من التقرير. وقد قُدم، ولكن لم يكن هناك ما يكفي من الوقت لمناقشته بسبب جدول الأعمال المثقل للجنة. وبشأن السؤال الثاني، أي الحصول على مزيد من المعلومات تحديداً حول نشاطات تمت الإشارة إليها في هذا التقرير، وهو ندوة عالمية نظمها البرنامج بالتعاون مع حكومة بيرو، أود فقط أن أوضح أنه في هذا النوع من الفعاليات، سواء نظمناه هنا أم لا، فإن الدعوة توجّه إلى جميع الدول الأعضاء لحضورها. وتتلقى جميعها الدعوات في وقت مبكر قبل الجلسة، لذلك تتضمن السجلات بالفعل معلومات عن البرنامج علاوة على المتحدثين. كما إن العروض التي تُقدم في الندوة، كما هو الحال هنا، يجري نشرها على موقع الإنترنت، وتُرجم إلى عدة لغات ويتم تجميعها في وثيقة بتنسيق بي دي إف. وكل ذلك متاح وعند الحاجة إلى معلومات أكثر فأنا على أتم الاستعداد لإرشاد الوفود المختلفة إلى مصادر عديدة. وفيما يتعلق بالملاحظتين اللتين أبداهما وفد جنوب أفريقيا، حيث تتعلق إحداها أيضاً بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وبوجه خاص، دراسة طلبتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (SCT) والتي سوف تُستعرض في الدورة المقبلة للجنة المقررة أن تبدأ الأسبوع المقبل، أود أن أشير بإيجاز إلى تاريخ تلك الدراسة. فقد تم التكليف بها في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة ولكن قبل ذلك، أعدت الأمانة أيضاً وثيقة إعلامية، ووثيقة المعلومات الأساسية وهي الوثيقة SCT 26/4، والتي لخصت في حوالي 15-20 صفحة جهود اللجنة الدائمة فيما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية وممارستها. وقد تناولت الوثيقة التوصيات وُتمت مناقشتها في الدورة 26 العام الماضي. وبناء على تقييم عام، اتخذت اللجنة الخطوة التالية وطلبت دراسة أكثر تحديداً حول الآثار المحتملة لتنفيذ المشروع. لذا كانت هناك عملية ذات مستويين، كذلك كانت هناك في الواقع مداولات موقّعة جيداً عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من خلال اللجنة الدائمة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية. وكان من الممكن أن تُذكر ويُشار إليها في تلك الوثيقة ولكن تم ذلك في الوثيقة SCT 26/4. وأخيراً، بشأن النقطة الأخيرة حول ما إذا كان إحراز تسعة نقاط من عشرة يُعتبر إنجازاً تاماً أم لا من حيث التصديق على معاهدة سنغافورة، أود أن أشير إلى المقدمة العامة في صفحة 1 بالوثيقة التي تشرح نظام أضواء المرور. فالمهنية المطبقة تعتمد على تصنيف "إحراز تام" عندما تشير بيانات الأداء إلى إحراز 80 في المائة أو أكثر. وتشير تسع نقاط من أصل عشرة إلى 90 في المائة، ولهذا السبب يظهر التقييم باللون الأخضر.

الرئيس: شكراً، سيدي. هل هناك أي ردود على البرنامج 2 قبل أن نحول إلى البرنامج 3؟ وإن لم يكن، فلتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: شكراً جزيلاً. يتعلق السؤال الأول بما إذا كانت هناك الكثير من مؤشرات الأداء الكمي مقارنةً بمؤشرات الأداء النوعي في البرنامج 3. ونحن نعتقد أن تلك ملحوظة في محلها. ونحن نتفهم أن هناك بعض الصعوبات الكبرى التي تكتنف أولاً تحديد المؤشرات النوعية ذات الصلة ثم بعد ذلك قياسها قياساً موضوعياً. ونذكر أن هناك مشكلة تعترض القيام بذلك، ومع ذلك، فنحن نقدر أهمية وجود المعلومات النوعية، وبالتالي سنبدل كل ما في وسعنا لتوفير تلك المعلومات للدول الأعضاء. أما المسألة الثانية فتتعلق بالتحديات داخل البرنامج. ومرة أخرى، يمكن أن نكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البرنامج ويسعدنا تقديم المزيد من المعلومات في هذا الصدد. وثالثاً، فيما يتعلق بالأشخاص معاقى البصر، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك بعض الإشارة للفئات الأخرى التي تعاني من الإعاقة في بيانات الأداء، سنحجب فقط بأنه في إطار أسس المقارنة، فإن أساس المقارنة لمؤشر الأداء هذا تحديداً أشار فقط إلى الأشخاص معاقى البصر. ولهذا السبب فإن بيانات الأداء هي الأخرى لا تشير إلا إلى الأشخاص معاقى البصر. ورغم ذلك، فإن من بين 42 بلداً المذكورة في بيانات الأداء، كانت هناك بالطبع بعض البلدان التي تبذل المزيد من الجهد لتحسين إمكانية الوصول إلى الفئات الأخرى التي تعاني من الإعاقة. وتتعلق المسألة الرابعة بالبث. وتشير المعلومات التي لدينا إلى أننا نقف حالياً، والصياغة

في تقرير أداء البرنامج صحيحة. وبعبارة أخرى، نحن في هذه المرحلة في انتظار خطة العمل لهيئات الإذاعة. وبالطبع يمكن أن تؤدي خطة العمل إلى صكوك أخرى في الوقت المناسب. ولكن في هذه المرحلة تحديداً، فإن خطة العمل هي التي تجري مناقشتها حالياً.

الرئيس: شكراً لك يا سيدي. هل هناك أي ردود على البرنامج 3؟ جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: شكراً سيدي الرئيس. وأشكر الأمانة العامة لردّها على أسئلتنا. ومع ذلك، أتردد بشأن الموافقة على الشرح المقدم فيما يتعلق بمؤشر الأداء. فمؤشر الأداء في البرنامج والميزانية 2011/2010 الذي يعكسه أيضاً تقرير أداء البرنامج يشمل فئات أخرى تعاني من الإعاقة. لذا إذا افترضنا أن الأمر أنجز تماماً ولم يكن هناك تعداد على ذلك، فأنا أعتز. وفيما يتعلق بأسس المقارنة، فلا بد من تغيير أسس المقارنة. ويمكن تعديلها بسبب الأحداث والتطورات. لذا هنا يجب أن يتضمن الجزء الأخير على الأقل ذكراً لفئات أخرى تعاني من الإعاقة، لأنه لا يقتصر فقط على الأشخاص ضعاف البصر، ثم يقال لنا إن التقييم هو إنجاز تام. وبشأن خطة عمل هيئات الإذاعة واحتمال أن تثمر عن صك، فإن وفد بلدي يشارك في مسألة حماية هيئات الإذاعة وهو متحمس جداً بشأنها. ونحن نتحدث عن المعاهدة، لذلك فنحن لا نطلب سوى الدقة عند الحديث عن المنتج النهائي لخطة العمل، لأننا لا نريد أي غموض إذ إن هذه الوثائق مهمة جداً بالنسبة لنا. لذا ينبغي أن تتضمن معلومات موثوق بها. ولقد قررنا بالفعل أنها معاهدة. لذا فهذه هي النقطة التي كنا نود إبرازها.

الرئيس: شكراً لك، وفد جنوب أفريقيا. ولتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. ونحن نتفق مع وجهات نظر وفد جنوب أفريقيا. ويمكننا بالطبع تقديم المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالفئات الأخرى التي تعاني من الإعاقة. وثانياً، فيما يتعلق بالإذاعة، فصحيح أن ذلك هو ما نسعى للوصول إليه وربما يمكننا أن نكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بتلك النقطة بعينها.

الرئيس: إن لم يكن هناك شيء آخر، فلدينا وفد جمهورية كوريا، تفضل سيدي.

جمهورية كوريا: شكراً لك سيدي الرئيس. وفدنا لديه سؤال بسيط جداً فيما يتعلق بتوضيح القضايا الراهنة الناشئة حول حق المؤلف. فمؤشر الأداء الثالث يشير إلى عدد الدراسات المشتركة. ويتساءل وفدي عن سبب اختيار هذا المؤشر بدلاً من مجرد عدد الدراسات.

الرئيس: البرازيل.

البرازيل: شكراً سيدي الرئيس. الأمر ليس سوى تعقيب. ونشكر الأمانة العامة لتفصيل البرنامج 3 وتوفير المعلومات عنه. وقد أخطنا علماً بأن الأمانة العامة ستحاول تحسين التحليل النوعي أو التقييم النوعي لاستخدامه في الممارسة التالية. ومجرد اقتراح: لدينا عدد من المؤشرات المتعلقة بعدد الاجتماعات، وعدد القرارات، وعدد المؤتمرات. وأحد الوسائل الممكنة لاستكشاف المعلومات النوعية هو تزويد الدول الأعضاء ببعض الآراء حول مضمون هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية. فمن المهم بالنسبة لنا أن نعرف، ليس فقط عدد الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها، ولكن أيضاً محتوى هذه الأنشطة.

الرئيس: شكراً وفد البرازيل. ولتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. رداً على وفد جمهورية كوريا، فالإشارة إلى المؤلفين المساهمين يُقصد به الدقة. وهذا لا يعني بالضرورة أنه لا يمكننا الاستغناء عن الكلمة ولكن الهدف كان محاولة توفير نوع من التحديد للدراسات المعنية. كما نشكر أيضاً وفد البرازيل لتعليقه البناء الذي أخطنا به علماً، والذي سنحرص على أخذه بعين الاعتبار في المستقبل.

الرئيس: نود أن نشكر الأمانة العامة وننتقل إلى البرنامج 4.

الأمانة العامة: فيما يتعلق بسؤال وفد البرازيل والتعليقات التي أدلى بها باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، فإن أول تعليق يختص بالفقرة الأولى في نص تقرير أداء البرنامج. وأود بالفعل الاعتذار إن كنا قد أعطينا الانطباع من خلال النص بأننا نحاول أن ننسب لأنفسنا إنجازات الدول الأعضاء. فذلك لم يكن بالتأكيد في نيتنا. فقط أردنا أن نعكس التطورات الإيجابية في هذا الصدد وكذلك على أرض الواقع، الذي أعتقد أنه إيجابي إلى حد ما، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل جميع الدول الأعضاء وجميع أعضاء اللجنة الحكومية الدولية. وربما يُعزى ذلك بطريقة ما إلى أسلوب صياغة النتيجة المتوقعة ومؤشرات الأداء، الأول في صفحة 22. فالنتيجة المتوقعة تتحدث عن إطار قانوني دولي أقوى وآخر يتعلق بالسياسات لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وما إلى ذلك. ويتحدث مؤشر الأداء عن اعتماد صك دولي. وهذا بالتأكيد يتجاوز قدرة الأمانة العامة بكثير. لذا في هذا الصدد يمكن القول إن تقرير أداء البرنامج يقيس أداء الدول الأعضاء الذي كان جيداً جداً حتى الآن وأشكركم على ذلك. وبالنسبة للسؤال المتعلق بمضمون أنشطتنا للمساعدة التقنية، فإن جميع أنشطتنا الهادفة للمساعدة التقنية تعتمد على الطلب. وليس لدينا نهج واحد يناسب الجميع. فالأمر يعتمد على احتياجات وطلبات الدول الأعضاء كل على حدة. وفيما يتعلق بالمشورة التشريعية ترد بعض الأمثلة في صفحة 21، على سبيل المثال الأريبو. وبالنسبة لأنشطة بناء القدرات الأخرى، سيقوم زميلي بتزويدكم ببعض الأمثلة التوضيحية التي نأمل أن تعطيك فكرة عن نهجنا في هذا المجال. ومع ذلك، فنحن لا ندعو إلى أي نهج محدد بأي حال من الأحوال. ولم يبرز أي شيء على الصعيد الدولي مما يمكننا تعزيزه على وجه التحديد. ويركز عملنا على بناء القدرات المحلية، وتوفير الخيارات، وتحديد المشاكل التي سيتعين معالجتها إذا قرر بلد ما تعزيز إطارها حماية للمعارف التقليدية والأنشطة الثقافية التقليدية. وقبل أن أطلب إذن الرئيس كي يقدم السيد فندلاند مزيداً من التفاصيل، أود فقط الرد على السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا بشأن الوظائف الشاغرة المشار إليها في صفحة 23. فهذه ليست انعكاساً لأي مشكلة بعينها. وإنما هو فقط مؤشر عن سبب عدم إنفاق بعض الأموال بالكامل خلال فترة السنتين. ومسألة وجود وظيفة شاغرة في بداية فترة السنتين يرجع أساساً إلى تعيين مدير جديد، وهو السيد فندلاند، في مطلع عام 2010 وبعد ذلك قمنا بإعادة هيكلية بسيطة بالبرنامج وهو ما لم يؤدي إلى أي انخفاض في الكفاءة. ولتفضل السيد فندلاند.

الأمانة العامة: سيدي الرئيس، شكراً لك. فقط إضافة موجزة جداً وهي أن أنشطة المساعدة التي تقوم بها تشمل أربعة أنواع رئيسية. فنحن نقدم الكثير من العروض للوفود القادمة إلى الويبو وفي الاجتماعات خارج جنيف. وفي العام الماضي، على سبيل المثال، قدمنا 60 عرضاً مختلفاً لمجموعات عدة. كما نقوم بتوفير المساعدة للبلدان التي تطلب المشورة والعون في وضع سياسات وقوانين وطنية. وكذلك ننظم الفعاليات الكبرى والاجتماعات الإقليمية والدولية مثل الاجتماعات في سان بطرسبرج ومسقط ونيودلهي، المذكورة في تقرير أداء البرنامج، ونقدم دورات تدريبية أيضاً. وكما أشار السيد ويتشارد، فإن هذا مجال غير مستقر، ونحن ندرك تماماً أن هناك وجهات نظر مختلفة جداً حول القضايا وتمتاز جهودنا بكونها واقعية وتعريفية، ونحن نحاول بناء القدرات من خلال تحديد القضايا والخيارات، ليس أكثر.

الرئيس: شكراً لك سيدي. هل من ردود على البرنامج 4؟ وفد جنوب أفريقيا، تفضل.

جنوب أفريقيا: شكراً لك، سيدي الرئيس، وأشكر الأمانة أيضاً لردّها على سؤالنا. وفي المستقبل، حين نشير إلى إعلان عن وظائف شاغرة، أي يمكن أن نوضح العدد الذي نقصده؟ وفي برامج أخرى أشير إلى إعلانات دون تحديد الرقم. لذلك نود لو بيننا ذلك مستقبلاً، وشكراً.

الرئيس: علم.

الأمانة العامة: شكراً، دُوت الملاحظة.

الرئيس: حسناً. ما لم تكن هناك نقاط أخرى، شكراً. والآن ننتقل إلى البرنامج 5 وهو نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

الأمانة العامة: شكراً لك، سيدي الرئيس. أعتقد أن هناك سؤالاً واحداً حول البرنامج 5 من وفد جمهورية كوريا. يطرح السؤال مسألة ما إذا كانت تُسَخَّج سجلات معاهدة التعاون بشأن البراءات ينبغي اعتبارها مؤشر أداء كما يُشار إليها في الجدول ذي الصلة في صفحة 25 من التقرير. وأعتقد أن وفد جمهورية كوريا على حق. فُتسَخَّج السجلات لا تُعتبر بالفعل مؤشرات أداء. فنقلنا عن المرفق في صفحة 29: "كخلفية لمؤشرات الأداء، من المفيد النظر في تطور حجم عبء العمل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات [في جملة أمور]." ولذلك أدرجنا سُخَّج السجلات فقط كمورد للمعلومات الأساسية. وهي ليست بالفعل مؤشرات أداء لأننا لا نتحكم في عدد النسخ التي ترد. ولقد تسللت الى الجدول تحت عنوان "مؤشرات الأداء". وربما بعد تفكير يتبين لنا أن ذلك ما كان ينبغي أن يحدث. لذلك وباختصار، فإننا نتفق على أنها من الناحية الفنية ليست مؤشرات أداء. وقد أدرجت فقط كمعلومات أساسية. ونحن نعمل باستمرار على تحسين مؤشرات الأداء لجعلها معبرة إلى أقصى قدر ممكن.

الرئيس: شكراً لك سيدي. هل هناك أي ردود؟ جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: شكراً سيدي الرئيس. لم يكن لدي الوقت لطرح أسئلتني. وهناك أسئلة ممتمة تتعلق بهذا البرنامج بالذات. ففي صفحة 26، يشير مؤشر الأداء الأول إلى الاتصالات المنتظمة مع مودعي معاهدة التعاون بشأن البراءات في جميع أنحاء العالم. ونرى أن جميع المناطق قد تم تحديدها باستثناء أفريقيا، لذا فسؤالنا هو: هل هناك أي اتصال بمنطقة أفريقيا؟ تحت النتيجة المتوقعة الثانية ثم مؤشر الأداء الثالث، نلاحظ أن الأرقام في صورة نسب مئوية. في المستقبل نود أن نطلب أيضاً الأرقام الدقيقة لعدد المشاركين لأن التقرير لا يتضمن إلا نسباً مئوية. وعدد المحييين غير واضح. وفي صفحة 27، النتيجة المتوقعة الثانية. تذكر بيانات الأداء المتعلقة بمؤشر الأداء الثاني: "وفود الدول الأعضاء الممثلة في الدوريتين 2010 و 2011 للفريق العامل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أعربت عن تقديرها للأعمال التحضيرية للدورات من قبل الأمانة العامة، بما في ذلك جلسات الإحاطة غير الرسمية التي عُقدت في الفترة التي سبقت الاجتماعات، وكذلك أعربت عن تقديرها لجودة وثائق العمل المقدمة لينظر فيها الفريق العامل". هل يمكن وصف ذلك بأنه بيانات للأداء لأن ذلك يحدث في كل الأوقات؟ في كل دورة، يجري الإعراب عن التقدير للأمانة لإعدادها الوثائق. فهل يعني ذلك أنه سيندرج تحت بيانات الأداء ومن ثم فإنه يعتبر إنجاز تام؟ ويمكن في الواقع تكرار ذلك في جميع البرامج. ونلاحظ أيضاً أنه في صفحة 28، يقول النص إن بعض الأموال لم تُستخدم بسبب رحيل عدد من الموظفين بسبب برنامج إنهاء الخدمة الطوعي. فطلب المزيد من التفاصيل حول عدد من غادروا معاهدة التعاون بشأن البراءات بسبب إنهاء الخدمة الطوعي.

الرئيس: شكراً لك، وفد جنوب أفريقيا. أشار وفد جنوب أفريقيا إلى نقطة هامة وهي عدم وجود اتصالات مع أفريقيا.

الأمانة العامة: يتناول مؤشر الأداء هذا تحديداً الاتصالات المنتظمة مع مودعي معاهدة التعاون بشأن البراءات في جميع أنحاء العالم. لذلك فإنه يشمل المودعين فقط طبعاً. ولدينا بالطبع اتصالات كثيرة مع أفريقيا من حيث بناء القدرات والتدريب في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات ولكن هذا المؤشر يتحدث فقط عن الطلبات المودعة من قبل الشركات والأفراد. ولا أعرف على وجه اليقين ما إذا كان هناك اتصال ولو واحد مع مودع طلب من أفريقيا، لذا سيكون علي التحقق أولاً والعودة إليكم بالمعلومات المطلوبة. ولكن النقطة الرئيسية هي أن التركيز ينصب على وجه التحديد على الأفراد والشركات التي تودع الطلبات ولا يعني بأي حال أنه لا يوجد اتصال مع أفريقيا من حيث معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الواقع، أعتقد أن تلك الوفود تابعت المناقشات التي دارت في سياق خارطة طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات. ونحن نضع أهمية كبيرة على إقامة علاقات مع الدول الأفريقية حتى يتسنى لجميع المشاركين في عملية معاهدة التعاون بشأن البراءات تقييم فائدتها ومزاياها وعيوبها بشكل صحيح. ولكن سيدي الرئيس، إذا كانت هناك معلومات معينة مطلوبة، سيكون من دواعي سروري أن أعود إلى المسألة ربما بعد ظهر اليوم أو غداً.

الرئيس: شكراً. لأنه بطبيعة الحال إذا لم يكن هناك ولا مودع طلب واحد من أفريقيا، فهذا أيضاً أمر في غاية الخطورة. وأنا في انتظار تأكيدك لذلك. ولكن إذا كان ذلك هو الحال، فمن المهم أيضاً أن نأخذه في الاعتبار، وهذا في حد ذاته مؤشر خطير. هل هناك أي رد على الموضوع؟ جمهورية كوريا.

جمهورية كوريا: شكراً، سيادة الرئيس. نحن نوافق أساساً على استخدام مؤشرات الأداء الحالية لقياس الأداء الذي أجرتهما الويبو. وفي الواقع، ما أود تسليط الضوء عليه هو ضرورة أن تضطلع الويبو بمسؤولية زيادة استخدام طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات بحيث يمكن لمزيد من الناس الاستفادة من النظام العالمي الذي تطبقه الويبو. لذلك، في هذا الصدد، وكما ذكرت في وقت سابق، في بيانات الأداء، ربما يمكن تقديم مزيد من المعلومات، بما في ذلك إعلانات خدمة العملاء، والأنشطة الترويجية، الخ.

الأمانة العامة: كانت هناك بعض الأسئلة الأخرى من جمهورية جنوب أفريقيا، بعد إيدك سيادة الرئيس، سأواصل الرد عليها. كانت النقطة الثالثة تتعلق بآراء الدول الأعضاء في نوعية المقترحات. وأعتقد أن هذه نقطة سليمة. فالأمانة العامة، أي زملائي الذين يتعاونون مع الفريق العامل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وزملاء آخرون، اجتهدوا لفترة طويلة من أجل التوصل إلى مؤشر أداء معبر لمحاولة تحديد ما إذا كانت جهود هذه الفرق العاملة ناجحة أم لا. وبالطبع ربما يكون ذلك عملية صعبة في وجود العديد من المشكلات المتعلقة بالسياسات والمشكلات السياسية أحياناً. ولذلك فمن الصعب جداً وضع مؤشرات أداء تستطيع تحديد ما إذا كان شيء قد نجح أم لا. ولأن الأمر صعب، فقد تم إدراج هذا المؤشر. فهل هو معبر حقاً؟ وأنا أوافق على أنه قد تكون هذه المسألة محل خلاف. ربما يمكن للسيدة باتشتر الإضافة إلى ذلك.

الرئيس: إن أردت.

الأمانة العامة: شكراً سيدي الرئيس. وأعتقد أن هذا بالتأكيد أحد تلك المؤشرات التي يمكن تكرارها في جميع البرامج وسيكون لدينا بيانات الأداء نفسها عنها. وهل لي أن ألفت انتباهكم إلى البرنامج والميزانية للفترة 2013/21، حيث لم يعد المؤشر موجوداً. ويركز بديله أكثر على قياس التحسينات التي تتم في الواقع لذلك فقد حسنا المؤشر في البرنامج والميزانية الحالية.

الرئيس: شكراً لك على ذلك. يرجى المواصلة.

الأمانة العامة: شكراً لك. وكان هناك سؤال آخر بشأن عدد الأشخاص الذين غادروا معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال برنامج إنهاء الخدمة الطوعي. ليس لدي جواب دقيق الآن. ولكننا نعلم أن بعض الناس رحلوا. فأفضل ما يمكنني القيام به هو معرفة العدد وموافاكم به. والسؤال الثاني في صفحة 26، معذرة لكنه فاتني، فأرجو تكراره.

جنوب أفريقيا: كنت أشير إلى العروض المقدمة عن مؤشر الأداء الثالث فيتعلق بالنتيجة المتوقعة الثانية - موضحاً أنه بالإضافة إلى النسب المئوية سيكون من المفيد ذكر الأرقام بالضبط لأنه إذا قلنا إن 74 في المائة من المستطلعين كانوا راضين، فنحن لا نعرف من أصل كم. فرمياً يكونون خمسة أشخاص ومن بينهم ثلاثة أشاروا إلى أن كانوا راضين.

الأمانة العامة: سيتم تضمين ذلك في تقارير أداء البرنامج اللاحقة. ورداً على سؤال من جمهورية كوريا، فإن الجواب سيكون في تقرير أداء البرنامج العام المقبل، لأن تقرير أداء البرنامج هذا العام انصب تركيزه كثيراً على الجانب التشغيلي من المكتب الدولي. وينبغي أن نلقي نظرة أوسع على أداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع تطور طرقنا ومنهجياتنا، سيتضمن الإصدار المقبل من البرنامج والميزانية عدداً من المؤشرات التي نرى أنها معبرة للوقوف على مدى تطور النظام. ولذلك أعتقد أن العام المقبل سنكون مهتمين جداً بمعرفة ما إذا كان هذا الإصدار الجديد يتناول جوانب اهتمامكم.

الرئيس: شكراً جزيلاً. والآن ننتقل إلى البرنامج 6.

الأمانة العامة: شكراً سيدي الرئيس. ونرحب بتعليقات جمهورية كوريا، وسوف ندرس هذه التعليقات بالتأكد بيننا نواصل تحسين مؤشرات الأداء لدينا، وبينما نعرف المزيد عن الإدارة القائمة على النتائج. وفي غضون ذلك، أود أن أشير إلى أنه يتم توفير معلومات أكثر دقة عن الأداء في التقارير السنوية الملخصة التي نعدّها لكل من لاهاي ومدريد ويتم تحديث هذه المعلومات شهرياً على مواقعنا.

الرئيس: أي ردود على ذلك؟ ننتقل الآن إلى تنسيق جدول أعمال التنمية في البرنامج 8.

الأمانة العامة: شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. كان السؤال الأول يتعلق بكتيب حول جدول أعمال التنمية. وقد تم إعداد هذا الكتيب من قبل الأمانة العامة وقدم في نوفمبر 2010 في اجتماع لجنة التنمية والملكية الفكرية. وبعض الكتيبات لا تزال متاحة ويمكن توفيرها للوفود. أما السؤال الثاني فيتعلق بمؤشر الأداء الذي يوضح أن جميع أنشطة الويبو تتم وفقاً لمبادئ جدول أعمال التنمية. والعمل بالطبع لم ينته بعد، ولكن مؤشر الأداء هذا يتعلق بهذا البرنامج بصفة خاصة وليس بالمنظمة بأكملها. وعند وضع وثيقة البرنامج والميزانية وكذلك تقرير أداء البرنامج، فإن مسؤولية شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية تتمثل في ضمان إدراج مبادئ جدول أعمال التنمية في جميع الأنشطة في البرامج الأخرى داخل المنظمة. وبالتالي فإن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية تمر بشكل منهجي على كل الأنشطة المنفذة أو المقترحة تنفيذها من قبل جميع البرامج لضمان إدماج مبادئ جدول أعمال التنمية بها. وينطبق ذلك أيضاً عند تقييم البرامج كما ورد في تقارير أداء البرنامج، إذ يجب ضمان إدراج مبادئ جدول أعمال التنمية فيها عند تقييمها. وهكذا فقد قامت الشعبة بذلك بشكل منهجي. ولذلك فيما يخص البرنامج، فقد أنجزت تماماً ما طُلب منها.

الرئيس: شكراً جزيلاً. أي ردود؟ جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: شكراً سيدي الرئيس. في صفحة 47، بشأن التأجيل حتى فترة السنتين المقبلة للمؤتمر الدولي بشأن إدماج التنمية في عملية صنع سياسات الملكية الفكرية، نحن نتفهم أن هذا المؤتمر من المرجح إجراؤه العام المقبل. ويطلب وفد بلادي التوضيح حول حجم ما تخصيصه من موارد لهذا المؤتمر.

الرئيس: شكراً، وفد جنوب أفريقيا، السيد أونياما.

الأمانة العامة: ليست هناك مبالغ محددة مخصصة للمؤتمر الدولي. ولكن تتوافر الموارد الكافية ضمن البرنامج.

الرئيس: شكراً لك، السيد أونياما. إن لم تكن هناك أي ردود أخرى، لننتقل إلى البرنامج 11 وهو أكاديمية الويبو.

الأمانة العامة: اسمحو لي أن أبدأ بتناول ثلاث قضايا أُثيرت من قبل وفد الجزائر. وتعلقت القضية الأولى بعملية إدراج محتوى جدول أعمال التنمية أو توصياته في الدورات أو البرامج التدريبية التي تنظمها الأكاديمية. وفي هذا الصدد هناك ثلاثة مجالات على الأقل يمكن ذكرها: التدريب المهني ودورات التعلم عن بعد ودورات الماجستير بالجامعات. وفيما يتعلق بالتدريب المهني، يتم تنظيم الأنشطة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة. وتتمثل مساهمتنا وما نطلبه من المؤسسات الشريكة لنا في الإدراج المنهجي لمجموعة المبادئ المختلفة المدرجة في جدول أعمال التنمية. وفيما يخص دورات التعلم عن بعد، بدأنا العملية في 2010-2011. وهي تركز على المتعلم وتم بالتعاون مع المعلمين. ولذلك فنحن نعتمد على التفاعل بين المعلمين والطلاب. ويسمح لنا ذلك بوضع محتوى يتم تضمينه بواسطة خبير كمنهج لدورة التعلم عن بعد. وقد بدأنا بدورات عن حق المؤلف، والدورة المتقدمة عن حق المؤلف، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع والأبحاث حول براءات الاختراع. ونحن لا نزال في مرحلة تطوير محتوى المواد وذلك لإدراجه في دورات التدريب عن بعد. وفيما يتعلق ببرامج الماجستير، فقد أدرجنا جميع العناصر المختلفة التي يمكن أن ترتبط بجدول أعمال التنمية، كالتأثير الاقتصادي للملكية الفكرية، وجوانب المرونة، والملك العام، وطرق جديدة لترخيص الأعمال، والقضايا المتعلقة بحماية المعارف التقليدية والفولكلور، والوصول إلى معلومات براءات الاختراع، وما إلى ذلك. أما النقطة الثانية التي أُثيرت فتتعلق برضا المشاركين لدينا. وهذا هو مؤشر الأداء الأول. ونحن

نستخدم نماذج تقييم تُوزع على الطلاب في برامجنا للتدريب المهني، وبرامج الماجستير ودورات التعلم عن بعد ودورات الصيف أيضاً. وفي نهاية الدورة يزودنا الطلاب بمعلومات عن مستوى رضاهم. وهكذا نقوم بجمع المعلومات. وترتبط النقطة الثالثة بالنتيجة المتوقعة 4، وهي زيادة التمثيل الجغرافي لشركاء التعاون الرئيسيين في شبكة أكاديميات الملكية الفكرية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، انضم ثلاثة شركاء جدد إلى شبكة أكاديميات الملكية الفكرية: وهي مركز تعليم الملكية الفكرية في مقدونيا، ومعهد نيجيريا لحق المؤلف ومكتب الملكية الفكرية بباكستان.

الرئيس: حسناً. هل هناك أي ردود على أكاديمية الويبو؟ أرى عمان. تفضل.

عمان: أود أن أطرح عليكم بعض الأسئلة المتعلقة بتغطية الدورات والتعلم عن بعد وزيادة عدد الوحدات المقترحة بمختلف لغات المنظمة. وفيما يخص التغطية، فقد ذكر أنه تم إنجاز الأهداف. ومع ذلك، فإن بعض البرامج لم تتم ترجمتها إلى اللغة العربية بعد. ولذلك أطلب التوضيح حول مقدار ما تم إحراره من تقدم فيما يتعلق بترجمة هذه الدورات إلى اللغة العربية على وجه الخصوص. ويود وفدي أيضاً التعليق على التعاون بين سلطنة عمان والأكاديمية في عدد من الدورات، بما في ذلك تنظيم دورة باللغة العربية لأول مرة بالتعاون مع سلطنة عمان. وكما نود أن نرى مزيداً من التطورات في المستقبل بحيث يتم إيصال هذه الدورات لجميع البلدان التي تحتاجها وخاصة من خلال وسائل التعليم عن بعد، مما يمكن الكثير من المؤسسات والشركات من المشاركة في هذه الدورات.

الرئيس: شكراً لك .

الأمانة العامة: هناك 13 دورة بنظام التعلم عن بعد. بعضها قصير، وبعضها أطول. ويمكن أن تتراوح مدتها ما بين بضع ساعات أو 50 ساعة أو 100 ساعة، لذلك يختلف المحتوى. ولدينا ست لغات رسمية للأمم المتحدة. وقد قمنا، ولا تزال نقوم، بتحديث الدورات وفقاً لجدول أعمال التنمية. وبحسب السياسة المتبعة يجب تحديث الدورات مرة كل سنتين. وعند أخذ كل ذلك في الاعتبار، يتضح أن الأمر ينطوي على كم هائل من العمل كي يظل محتوى التعلم عن بعد حديثاً ومتاحاً بلغات مختلفة، وعلاوة على ذلك، نقوم بتطوير محتوى جديد ونجري الدورات ذاتها. ولذلك في فترة السنتين 2011/2010، وكما هو مبين في مؤشر الأداء، قمنا بترجمة أربع دورات جديدة إلى لغات جديدة، كما أن جدول أعمال التنمية-101 متاح الآن باللغة العربية. وكذلك نعطي الأولوية لترجمة الدورات وفقاً لاستخدام اللغات. وفي هذه العملية نحدد اللغات الأكثر استخداماً كي نحدد أولويات ترجمة الدورات تبعاً لذلك. ومن ثم، فإننا نضطلع الآن بترجمة الدورات إلى اللغة العربية. وقد بدأت هذه العملية في عام 2011/2010 وما تزال مستمرة إلى الآن. ولكن ينبغي الاعتراف بأنه من الصعب للغاية أن يتم تحديث جميع الدورات بجميع اللغات في جميع الأوقات.

الرئيس: شكراً لك سيدي. جمهورية كوريا.

جمهورية كوريا: وفدنا لديه بعض الأسئلة السريعة جداً. يبدو وكأن برنامجكم يوفر الدورات التدريبية في صورة محاضرات، لذا فسؤالي يتعلق بمنهجية التعلم في هذه الدورات - فهل هي تفاعلية؟

الرئيس:؟ شكراً وفد جمهورية كوريا. ليتفضل وفد جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: في صفحة 68، تحت تحويلات الميزانية، نود أن نفهم المبرر المنطقي للحد من الموظفين قصيري الأجل. هل لم تكن هناك حاجة إلى موظفين إضافيين أم أنه تم تقنين التعامل مع الموظفين قصيري الأجل؟

الرئيس: شكراً، وفد جنوب أفريقيا. الأمانة.

الأمانة العامة: جميع الدورات تنسم بالطابع العملي جداً والتفاعلي وتشمل منتديات ديناميكية يديرها الأساتذة. وفي هذه المنتديات، تتم مناقشة الاحتياجات العملية أو الحالات الفردية. ولذلك فالأمر ليس مجرد دورة تقرأ فيها نصاً، بل هو تدريب

حيوي للغاية. وفي برنامج النموذج، هناك منتديات أنشئت لكل واحد من فصول النماذج. ويمكنك تحميل أو رفع أنواع مختلفة من المحتوى النصي الفردي الذي يرتبط بالمادة التدريبية بحيث تكون المناقشات حيوية للغاية ومرتبطة ارتباطاً تاماً ببعض المشاريع المحددة التي تواجه الأشخاص.

جمهورية كوريا: هل هناك بعض البرامج التدريبية حيث يتم إعطاء المشاركين فيها محاضرات وتكليفهم بواجبات منزلية مع تطبيق المبادئ التي تم تدريسها خلال المحاضرات؟

الأمانة العامة: لدينا في إطار أنشطتنا التدريبية الشخصية تدريب عملي في المكتب على مختلف مجالات إدارة الملكية الفكرية. ولدينا أيضاً دورة واحدة محددة ترتبط بتطوير مشروع محدد لتنمية الملكية الفكرية لبلد ما. ويتم تنظيم هذه الدورة بالتعاون مع الحكومة السويدية وتنقسم إلى جزأين. ويحتوي الجزء الأول على تفسير وافٍ حول كيفية تصميم مشروع يرتبط بالتنمية والملكية الفكرية في بلد نام أو أحد البلدان الأقل نمواً. وبعد ثمانية أشهر، حين يتمكن المشاركون من البدء في تنفيذ مشروعهم، يتم تبادل الخبرات بين جميع المشاركين في الدورات من حيث التحديات التي واجهوها، والتطورات الجديدة، والإنجازات، وما إلى ذلك. ورداً على سؤال من وفد جنوب أفريقيا حول الفرق في الميزانية المعتمدة والنفقات النهائية الخاصة بالموظفين قصيري الأجل يرجع الفرق في الواقع إلى إمكانية تسوية أوضاع بعض الموظفين قصيري الأجل والذين أدرجوا في الميزانية في البداية خلال فترة السنتين.

الرئيس: شكراً جزيلاً، أي ردود؟ عمان.

عمان: أود أن أشكر الأمانة العامة للتفسيرات التي قدمتها. وأنا أدرك تماماً الصعوبات التي تنطوي عليها ترجمة جميع الدورات الحالية في برنامج التعلم عن بعد. ولكن مع ذلك أرجو منكم أن تأخذوا نوعية هذه الدورات بعين الاعتبار. فالدورات تمكننا من التواصل مع جميع المجتمعات حتى يتسنى لنا الحصول على فهم أكبر للموضوعات التي تغطيها هذه الدورات وبالتالي لا بد من ترجمة الدورات إلى جميع اللغات كما ينبغي أن تتلقى الدعم المالي اللازم.

الرئيس: شكراً. وأود أن أشكر وفد عمان. وأنا واثق من أن الأمانة ستحيط بذلك علماً.

الأمانة العامة: أتفق تماماً مع تعليق سلطنة عمان. ونحن لدينا سياسة لغوية للمنظمة وبموجب هذه السياسة اللغوية، تتمتع والتي من بينها اللغة العربية، والتي تحظى بالأولوية في الترجمة لدينا، ولكن أيضاً إلى لغات أخرى، والتي سبق أن تُرجمت دورات الأكاديمية إليها، مثل البرتغالية والكرواتية والفيتنامية. والآن بدأنا بالترجمة إلى اللغة العربية والإثيوبية ولذلك فنحن نهتم اهتماماً بالغاً ونركز على ترجمة سياق دورات التعلم عن بعد إلى لغات أخرى، أيضاً خارج لغات الأمم المتحدة لتسهيل وصول الجميع إليها.

الأمانة العامة: ونود أيضاً أن نلفت الانتباه إلى أن لدينا الآن سياسة لغوية للمنظمة وبموجب هذه السياسة اللغوية، تتمتع لغات الأمم المتحدة الست، بما فيها العربية، بمكانة متساوية. وبالفعل عندما نتأمل التعليم عن بعد، فإن السياسة التي نحاول انتهاجها هو أن نتيح جميع النماذج بجميع لغات الأمم المتحدة. وبالطبع، كلما كثرت الدورات المقدمة باللغة العربية، كلما زاد عدد الأشخاص المهتمين في العالم العربي، وكلما زاد تواصلهم بالتعلم عن بعد، لأن ذلك لا تدفعه الدول الأعضاء ولكن يحركه السوق، وشبكة الإنترنت. ومن ثم، كي يزداد عدد الطلاب أو الأشخاص الذين يستخدمون النظام باللغة العربية، علينا الحرص على توفير المحتوى أيضاً باللغة العربية. وكالمعتاد تنحصر المشكلة في الموارد. وأتم تدركون المسألة من وجهة نظر السياسة اللغوية. ولكن في الواقع لدينا أيضاً طلبات لتجاوز لغات الأمم المتحدة الرسمية. ونحن نفعل ذلك فعلاً. ويمثل الهدف الأول في استكمال جميع النماذج المتاحة، والنماذج القياسية بجميع اللغات. وكلما قمنا بتحديث المحتوى، نحصر باستمرار على تحديثه بجميع اللغات. وفي فترة السنتين هذه، نأمل أن يتحسن أداؤنا من حيث توفير نماذج أكثر وأكثر بلغات متعددة.

الرئيس: شكراً جزيلاً. وبهذا نغلق باب مناقشة البند 11 وهو أكاديمية الويبو. وننتقل الآن إلى البرنامج 17 وهو تعزيز احترام الملكية الفكرية.

الأمانة العامة: كان هناك سؤالان طرحهما وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ويتعلق الأول بالفقرة التي تصف العمل في اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ حيث اعترض الوفد على الطريقة التي نصيغ بها الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى، والتي تقول إن الاتفاق على مواصلة العمل أكد على جهود الويبو وكذلك التزام الدول الأعضاء بتعزيز اتباع نهج شامل في أنشطة الويبو المتعلقة بتعزيز احترام الملكية الفكرية. وصحيح أنه تمت مناقشة مختلف مقترحات العمل المستقبلي في الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ. ولكن في النهاية تم التوصل إلى اتفاق على مواصلة العمل على أساس برنامج العمل الذي تم وضعه في الدورة السادسة. وقد اعتُبر برنامج العمل هذا، ولا يزال يُعتبر، برنامج عمل متوازن يأخذ في الاعتبار الشواغل المختلفة لجميع الدول الأعضاء بما في ذلك العمل على البيانات الإحصائية. ويشمل أيضاً العمل على رغبات المستهلكين، وكذلك الجهود البديلة لمكافحة التقليد والقرصنة ومن ثم ربما تكون طريقة شديدة الدبلوماسية لوصف الوضع في اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ. ومع ذلك، ورغم كونه وصفاً دبلوماسياً للوضع في اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ، إلا أنه لا يزال وصفاً دقيقاً، ولكنني على أتم استعداد لدراسة مقترحات بديلة للعبارة. وفيما يتعلق بمسألة المساعدة التقنية، تناول السؤال تحديداً كيفية مراعاة أنشطة المساعدة التقنية للتوازن بين الحقوق الخاصة والمصلحة العامة. وهناك مقولة عامة ترددها دائماً، وهي أن مساعداتنا الفنية كما هو واضح تعتمد على الطلب، وهي ليست نهجاً واحداً يناسب الجميع. ولكننا لا نفعل الشيء نفسه مع كل البلدان. فالأمر يتوقف في كل حالة على الطلبات الفردية، وكذلك على وضع كل دولة عضو على حدة. وما تقدمه دائماً يقتصر على طرح المشكلات والخيارات. فلا نسعى لتحقيق أي أهداف محددة. وعلى سبيل المثال، عندما تقدم المشورة التشريعية، فإننا فقط نطرح للبلد الذي يطلب الخيارات المتوفرة، بما في ذلك بالطبع كل أوجه المرونة المنصوص عليها بموجب، حسبما أظن، القسم 3 من اتفاق تريبس. وفيما يتعلق بالاجتماعات التي ننظمها بالتعاون مع الدول الأعضاء في البلدان ذات الصلة، نقترح على الدول الأعضاء إدراج البنود التي تُناقش كثيراً أيضاً في اللجنة الاستشارية. ويشمل ذلك عناصر مثل المسائل الإحصائية والوسائل الإحصائية لقياس حجم وتأثير التقليد والقرصنة، ودوافع المستهلك للأسباب وراء التقليد والقرصنة، وجوانب المرونة كالتعاون الاستراتيجي بين الوكالات، وأيضاً التدخل في الطريقة التي يشارك بها أصحاب الحقوق في عمليات الإفناذ.

الأمانة العامة: وصف السيد ويشارد بإيجاز ما نحاول القيام به في برامجنا الخاصة بالوعي والتعليم والتدريب. فنحن ندخل المفهوم الكامل للاحترام المتزايد للملكية الفكرية ونعتمد على المناقشات والمعلومات المستقاة من اللجنة الاستشارية. ولذا سنبدأ بوصف كيفية إقامة بيئة تمكينية يمكن فيها احترام حقوق الملكية الفكرية. وفي كل القضايا التي سنناقشها، سنقوم بذلك بطريقة متوازنة. وعلى سبيل المثال، التخلص من البضائع. ومرة أخرى، سنعتمد على المناقشات التي دارت في اللجنة الاستشارية، وسندرس إمكانية الاستغلال في أغراض خيرية، إن أمكن. وعدا ذلك، سندرس ونقترح خيارات لإعادة التدوير أو أساليب التخلص الصديقة للبيئة. ولهذا السبب نتواصل أيضاً مع أعضاء مثل، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، وهو منظمة البيئة لدى الأمم المتحدة، لمعرفة إلى أي مدى يمكننا التعاون وتقديم التوجيه بدلاً من إضرار النيران وتدمير البضائع. وبالتالي فإن الأساس المنطقي يتمثل دائماً في أخذ روح التوصية 45 بجدول أعمال التنمية بعين الاعتبار والعمل على تفعيلها.

الرئيس: أي ردود على هذه النقطة؟ وفد الجزائر، فلتفضل.

الجزائر: شكراً جزيلاً. وأشكر الأمانة العامة لتوضيحها. وأنا سعيد بالرد على تعليقي، أي تعليقي الثاني. وأنا أدرك أن تنظيم حلقة دراسية معينة أو فعاليات أخرى يأتي بناء على طلب من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالرد على سؤالي الأول، لا زلت أرى أن الطريقة التي تم بها تقديم الفقرة 1، وخصوصاً الجملة الأخيرة، لا تمثل الوضع في اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ في الواقع. وبرنامج العمل الحالي، على ما أذكر، تم اتباعه بطريقة أو أخرى. ولكن ذلك في الحقيقة ليس دليلاً على رضا أعضاء اللجنة التام. بل نحن فقط نتكلم من التوصل إلى اتفاق على الاستمرار في عمل اللجنة. ولذلك أود أن أطلب من الأمانة أن

تقدم لنا عرضاً أكثر واقعية للوضع. وفي الواقع تواصل اللجنة عملها على أساس برنامج العمل الذي تمت الموافقة عليه في الدورة السادسة وستدرس وضع برنامج عمل جديد لأن ذلك سيكون انعكاساً أفضل للوضع الفعلي.

عمان: يود وفد بلادي أن يعلق على الوعي حول الملكية الفكرية. ونحن نتعاون حالياً مع الويبو من أجل وضع استراتيجية بشأن الملكية الفكرية والإبداع. وعلى أساس تجربتنا، رأينا أنه من المهم جداً تدريس مفاهيم الملكية الفكرية في المدارس. ولهذا السبب نرى أن من المهم أن تطلع المنظمة بتطوير مشروع لتدريس الملكية الفكرية في المناهج التي سيتم تدريسها ابتداء من مستوى المدارس الابتدائية، لأن أطفال اليوم هم كبار الغد. وإذا غرسنا هذه المفاهيم في نفوسهم في وقت مبكر، سيكون لذلك أثر إيجابي على المستقبل، حتى وإن تطلب ذلك قدراً كبيراً من الوقت. ومع ذلك، فإننا نرى أن مفاهيم الملكية الفكرية ستترسخ في أذهان هؤلاء الأطفال مع تقدمهم في العمر.

الأمانة العامة: ورداً على وفد الجزائر، سنلقي نظرة على الجملة ونقترح إعادة صياغة أخف في هذا الصدد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، أيضاً لتشجيع جميع الدول الأعضاء على الاستعداد لمناقشة العمل المستقبلي في الدورة المقبلة للجنة الاستشارية المعنية بالإفاد والتي ستعقد في أواخر ديسمبر. ولذلك سيكون هذا البند مرة أخرى على جدول الأعمال وبوصفكم الدول الأعضاء سيتم تقييمكم فيما يتعلق بعمل تلك اللجنة، لذا أدعوكم جميعاً للتخصير لذلك. وفيما يخص اقتراح عمان، بشأن التوعية، وأيضاً إدراج أطفال المدارس الابتدائية، نشكركم على هذا الاقتراح، وبالقطع سنواصل عملنا في هذا المجال والتي بدأناها بالفعل إلى حد ما. وبدعم من جمهورية كوريا، نعمل حالياً على إعداد فيديو يدور حول شخصية تُسمى برورو تخاطب أطفال المدارس في هذا السن على وجه التحديد.

الرئيس: فلتتفضل الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية: نحن نقدر عرض الأمانة وردّها. ولكنني أجد شيئاً من الصعوبة في فهم ما يسأل عنه وفد الجزائر. أعتقد أن الجملة الأخيرة في الفقرة الأولى انعكاس دقيق ومختصر نوعاً ما لما حدث في اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد. لذلك أظن أنني سوف أرحب بأي اقتراح، وسوف نلقي نظرة على أي اقتراح لدى الأمانة. ولكن أكرر أنني أعتقد أن هذه الجملة تعكس النتيجة التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد. وألاحظ أيضاً أننا واجهنا بعض الصعوبات نوعاً ما في الماضي قدماً في المناقشات بشأن العمل في المستقبل، ولكن أكرر أنها دقيقة.

الرئيس: أشكر الولايات المتحدة وأعطي الكلمة لجنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: يرغب وفد بلادي في أن يشكر البرنامج 4 على إيجاد تلك الصلة فعلاً بين جدول أعمال التنمية وما يقومون به بوصفه أنشطة. وهذا مذكور بوضوح في الصفحة 83 بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. ولجهد متابعة السؤال الأول الذي طرحه وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، بشأن بيانات الأداء، بيانات الأداء الأخيرة في الصفحة 84، فيما يتعلق بالمسألة التي تتعلق بالمؤتمر العالمي، المؤتمر العالمي السادس، أن هذه المناقشة طُرحت في محفل دولي بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة. أريد فقط مزيداً من التوضيح لأنني شاركتُ أيضاً. ولا أتذكر هذا التفاعل إلى ذلك الحد. وأتذكر أيضاً أننا لم تكن لدينا مشاركة من منظمات المستهلكين. ومع ذلك، عندما أنظر أسفل مؤشرات الأداء أجد أنها تتحدث عن دعوة المجتمع المدني والمنظمات المعنية الأخرى. مشاركة المجتمع المدني والأفرقة، لم أر ذلك يحدث؛ الصناعة، نعم، بالطبع، والحكومة إلى حد ما. لذلك يطلب وفد بلادي توضيحاً: هل جرت فعلاً دعوة المجتمع المدني والمنظمات المعنية الأخرى؟ يُشار إلى تصنيف الأداء على أنه تحقق بالكامل، نعم، استصفنا المؤتمر ولكن هل تحقق من حيث المشاركة في الأفرقة، لا سيما لأن الأفرقة كانت مهمة جداً في المناقشات؟

الرئيس: فلتتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: كان موضوع المؤتمر العالمي هو إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وقد عكس ذلك للمرة الأولى نهجاً عاماً وأكثر شمولاً. وإن كنتم تتذكرون الأفرقة التي كانت الويبو تؤيدها نوعاً ما، فقد كانت جميعها تعكس أيضاً القضايا التي تتماشى مع التوصية رقم 45 من جدول أعمال التنمية. وتعامل أحد الأفرقة مع قضية إنفاذ الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، وتعامل فريق آخر مع قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات، وآخر مع قضايا المنافسة. وفي جميع هذه الدورات، تأكدنا أيضاً من أن الأفرقة عكست نهجاً متوازناً. وأود أن أطلب من زميلي تقديم مزيد من التفاصيل.

الأمانة العامة: ستذكرون أنه في كل فريق كان لدينا نهج متوازن كامل، على سبيل المثال في الفريق المعني باتفاق التجارة لمكافحة التقليد الذي تأكدنا من أن نذكر فيه بوضوح مخاوف العالم النامي، بمساعدة وفد الهند على ما أعتقد، الذي قدّم لنا خبيراً. وقد كان التوصل إلى اتفاق مع مختلف الشركاء مهمةً طموحةً جداً للتأكد من أن كل فريق عكس التوازن ووجهة نظر شاملة لكل شيء، ولا أستطيع على الفور أن أذكر مباشرةً ممثلي المجتمع المدني ولكن هذا يتغير الآن. وفي فترة السنتين السابقتين، وقبلها، واجهنا مشاكل في الحصول على التعاون من مجموعات المستهلكين لحضور أنشطتنا. ومن أولوياتنا التأكد من أن لدينا توازناً، وأن لدينا نهجاً متعددة النواحي. ويمكننا دائماً التواصل معكم لتساعدونا مثلاً في هذا الصدد في المستقبل.

الرئيس: شكراً، بهذا ينتهي النقاش حول البرنامج 17. عندما نستأنف النقاش سوف نتناول البرنامج 20 الخاص بالمكاتب والعلاقات الخارجية.

الرئيس: مساء الخير. كانت توجد، كما تذكرون، بعض الأسئلة بشأن التعاون مع أفريقيا في البرنامج 5. فلتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: كان السؤال يتعلق بالمؤشر الأول للأداء في الصفحة 26. لماذا لا توجد أية إشارة إلى أفريقيا؟ هل هذا يعني ضمناً أنه لم يكن يوجد أي اتصال مع مودعي الطلبات الأفريقيين أو مودعي الطلبات المحتملين خلال الفترة؟ والجواب هو أنه كان يوجد، في الواقع، الكثير من الاتصال. لقد ألقيت نظرة على الأرقام ووجدت أنه خلال الفترة المعنية كانت توجد حوالي 17 حلقة دراسية نُظمت في أفريقيا حيث حضرها المنتفعون. وهؤلاء المنتفعون هم عادةً مخترعون ومحامون وشركات وكيانات ممن كانوا يستخدمون معاهدة التعاون بشأن البراءات أو يخططون لاستخدامها. والسؤال الوجيه هو: لماذا لا يرد ذكر هذا في بيانات الأداء؟ وسبب ذلك هو مسألة تنسيق من جانبنا. فالحلقات الدراسية في أفريقيا تنظمها شعبة التعاون الدولي. والشعبة القانونية هي المسؤولة عن التعامل مع مؤشر الأداء هذا "الاتصال المنتظم مع مودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في جميع أنحاء العالم". ولم نضع نحن الاثنين معاً. ولأن هذه الاجتماعات نظمتها شعبة التعاون، فلذلك لم تُذكر. وهذا بالطبع أمر يُؤسف له، ونحن نعتذر عن هذا النقص في التنسيق. ولكننا سوف نصحح هذا في المستقبل.

الرئيس: شكراً. يرجى تصحيح التقرير. وبهذا ننتقل إلى البرنامج 20 المكاتب والعلاقات الخارجية. فليفضل السيد ناريس براساد.

الأمانة العامة: جرت مداخلتان هذا الصباح بشأن موضوع المكاتب الخارجية. وقد تدخل وفدا ألمانيا ومصر في الموضوع. والآن، اسمحوا لي أن أذكركم بأنه على مدى العامين الماضيين أعرب العديد من الدول الأعضاء في الويبو عن رغبتهم في استضافة المكاتب الخارجية. ولكن في ظل عدم وجود سياسة عامة، نوقش هذا الأمر في الجمعية العامة لسنة 2010 للاسترشاد مثلاً. وأتفق في الجمعية على بدء عملية ما، عملية تشاور، مع الدول الأعضاء. ووفقاً لقرار الجمعية لسنة 2010، عقد المدير العام جولتي مشاورات مع السفراء والدول الأعضاء. وكان الاجتماع الأول في 13 ديسمبر من العام 2010. وكان الثاني في 16 يونيو 2011. وكان قد اتفق في مناقشة الجمعية العامة على أننا سوف نركز في إطار عملية التشاور على الاحتياجات والأغراض التي يمكن أن تفي بها هذه المكاتب الخارجية. ما الوظائف التي ينبغي أن تؤديها المكاتب الخارجية؟ وما هو تحليل تكاليف ومنافع أداء تلك الوظائف من خلال المكاتب الخارجية مقارنةً بأداء وظائف مائة من المقرات الرئيسية؟ ومن الواضح أن إعداد سياسة عامة وإنشاء مكاتب خارجية عملية معقدة وسوف تتطلب إجراء مشاورات شاملة مع دولنا الأعضاء. وفي سياق جولتي المشاورات اللتين أشرتُ إليهما، أبلغ المدير العام الدول الأعضاء بأنه ينوي دراسة السبل والوسائل اللازمة لتعزيز دور مكاتب الويبو الخارجية الحالية، المكاتب الموجودة في ريو، ونيويورك، وسنغافورة،

واليابان. وذلك على الأخص بهدف تحسين الخدمات التي تقدمها المكاتب. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغ الدول الأعضاء بأن المدير العام قد بدأ سلسلة منتظمة من المشاورات مع جميع هذه المكاتب الخارجية، وعقد مع هذه المكاتب حتى الآن أربعة مؤتمرات عبر الفيديو. كان آخرها الأسبوع الماضي. ويعتزم المدير العام أن يستمر في التواصل بنشاط مع المكاتب الخارجية بهدف التوصل إلى استنتاجات بشأن كيفية تحسين أداءها. وتحقيقاً أيضاً للالتزام الذي تعهد به المدير العام في أثناء مشاوراته مع الدول الأعضاء، تم إطلاق خدمة عملاء على مدار اليوم في شهر يوليو من هذا العام. وجرى إبلاغ السفراء بهذه الخدمة خلال جلسة الإعلان عن برنامج التقييم الاستراتيجي لاحقاً. وبعبارة بسيطة، ماذا يُقصد بخدمة العملاء على مدار اليوم؟ يُقصد بها في المقام الأول أن عملاءنا سوف يكونون قادرين على الوصول إلى بعض المعلومات الأساسية عن الويبو من أي مكان في العالم وفي أي وقت من الأوقات، ونحن نبذل جهوداً لتحسين هذه الخدمة. إذن هذا هو الوضع الراهن بشأن هذا الأمر. وفي النهاية أعتقد أننا بحاجة أيضاً إلى إدراك البيئة الاقتصادية الحالية في سياق إنشاء مكاتب جديدة. وهذا الأمر، بالطبع، يظل في أيدي الدول الأعضاء لإسداء المشورة والإرشاد.

الرئيس: أشكر السيد براساد على هذه الإحاطة بشأن المكاتب الخارجية. ما ليس واضحاً هو الوضع الحالي فيما يتعلق بالعملية، معايير اختيار هذه المكاتب. لقد عُقد اجتماع عام 2010 وآخر عام 2011، ولكن ما آخر مستجدات هذا الموضوع؟ ما هو الوضع الآن؟ هل توجد دراسات عن هذا؟ أتذكر أنه في مرحلة معينة كانت هناك محاولة للحصول على معايير الدول الأعضاء، وما إلى ذلك. وانحسر هذا. فما هو الوضع الحالي لهذا الموضوع؟

الأمانة العامة: من الواضح تماماً أننا سوف نظل في حاجة إلى التشاور مع دولنا الأعضاء، وأعتقد أن الفترة الانتقالية منذ المشاورة الأخيرة قد استُخدمت في محاولة لفهم الدور الذي تقوم به هذه المكاتب والخدمات التي تؤديها بالضبط، مبدئياً مثلما ذكرتُ بشأن الاجتماع عن طريق الفيديو. وأنا واثق جداً أن المدير العام في المستقبل القريب سوف يجتمع بالسفراء مرة أخرى وسوف يواصل عملية التشاور.

مصر: يطلب وفد بلدي توضيحاً بشأن أمر ما في البيان الأخير الذي أدلى به، وهو أن علينا أن ندرك الوضع الاقتصادي الحالي فيما يتعلق بالمكاتب الجديدة. هل يُفهم من هذا البيان أن الأمانة قد اتخذت بالفعل قراراً بأن الوضع الاقتصادي الحالي لا يساعد على فتح مكاتب جديدة؟ هل هذا قرار سبق أن اتخذته الأمانة؟ أم أن الموضوع لا يزال قيد التشاور، كما تفضلتم بالإلماح إلى ذلك؟ والجانب الثاني من هذا هو، بالطبع، أن الوضع الاقتصادي الحالي اعتباراً واحداً فقط من بين اعتبارات أخرى. فماذا عن الاعتبارات الأخرى التي تناولتها بالتفصيل وثيقة الويبو في هذا الصدد؟

الرئيس: شكراً لوفد مصر. وليتفضل وفد ألمانيا.

ألمانيا: كان سبب طرحي للسؤال هو استيضاح ما إذا كان هناك شيء من التطور بشأن هذه المسألة أم لا، لأنه عندما أعتبر تصنيف الأداء "متوقفاً" فهذا يعني أنه يوجد توقُّف. لذلك كان يجدر بتصنيف الأداء أن يكون أصفر أو ربما أحمر.

الرئيس: شكراً لألمانيا. الجزائر؟

الجزائر: أنا أتحدث بشأن هذا البرنامج تحديداً عن العناصر الأخيرة للمعلومات التي نقلتها الأمانة. أريد أن أتأكد تماماً أنني أفهم حقا الوضع الراهن لما يحزره هذا المشروع من تقدم فيما يتعلق بإنشاء مكتب جديد. تتشاور الأمانة دائماً مع الدول الأعضاء لوضع أو إسقاط وثيقة ستُقدَّم إلى الدول الأعضاء نفسها لتكون قادرة على اتخاذ قرار بشأن إمكانية فتح مكاتب خارجية جديدة أم لا. أريد أن أعرف هل كان فهمي سليماً أم لا. ثانياً، أود أن أعرف على وجه التحديد مضمون هذه المشاورات؛ ما الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء. لم يشترك وفد بلدي شخصياً في أي تشاور حول هذا الموضوع. وقد قلنا عدة مرات إننا مهتمون بذلك، وإنه يسعدنا الترحيب بإنشاء مكتب خارجي للويبو في الجزائر.

الرئيس: شكراً للجزائر. السيد براساد، الكلمة لك.

الأمانة العامة: ردا على مصر، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الأمانة لن تتخذ أبدا أي قرار بشأن هذا الأمر من دون ما نتلقاه من الدول الأعضاء من توجيه وتشاور ومشورة. وسوف يكون قرار الدول الأعضاء. وليس هناك أدنى شك في أن الأمانة اتخذت أي قرار. العملية مستمرة ليس إلا. وأنفق مع وفد ألمانيا في أن تصنيف الأداء كان ينبغي ألا يتوقف. فهو بالتأكيد لا يزال يتطور، وينبغي ألا يتوقف. وردا على وفد الجزائر، نحن لسنا في أي تشاور على أساس فردي. وما قصده بالمشاورات هي المشاورات المفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الويبو، وقد دُعي إليها جميع السفراء. ولم نُجر أية مشاورات فردية، ولسنا في مرحلة الوثائق. ولذلك لا يوجد شيء نشاركه في هذه اللحظة.

الرئيس: شكرا للسيد براساد. جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: نحن مهتمون بمسألة المكاتب الخارجية هذه، وندرك أن المشاورات كانت على مستوى السفراء. والسؤال هو، متى كانت المشاورات الأخيرة بين السفراء؟ لأن المناقشات على مستوى السفراء تدور حول إعداد سياسة عامة بشأن المكاتب الخارجية؟

الأمانة العامة: سبق أن أشرت إلى أننا عقدنا الاجتماع الأخير في 16 يونيو 2011. وكان الاجتماع السابق له في 13 ديسمبر 2010. وخلال ذلك الاجتماع قال المدير العام إنه سيحاول تجربة نوع الخدمات التي تقدمها المكاتب الحالية واختباره، في محاولة لاستكشاف سبل ووسائل لتحسين تلك الخدمات، ولتعزيز دورها، والتي ذكرت أننا نقوم بها من خلال عقد مؤتمرات منتظمة عبر الفيديو مع هذه المكاتب. ويوجد أيضا تعهد بتقديم خدمة عملاء على مدار اليوم وقد تم إنجازها، وهذا هو ما يحدث في هذه الأثناء. ولم نُجر الجولة التالية من المشاورات بعد. وربما هذا ما ينبغي أن يحدث في وقت مناسب.

الرئيس: شكرا للسيد براساد. الجزائر، من فضلك؟

الجزائر: ما زلت لا أملك جوابا بشأن مضمون هذه المشاورات. هل يمكن أن تحدثونا بشكل مبدئي عما ينتج عن هذه المشاورات؟ هل نعرف مثلا أين يمكن فتح مكتب أم لا؟ مجرد معلومات أكثر تحديدا عن محتوى هذه المشاورات ليس إلا.

الأمانة العامة: هذه المشاورات، كما قلت، هي مشاورات مفتوحة مع السفراء حيث تتلقى المشورة من السفراء حول مختلف القضايا، وهذا ما فعلناه. إذا كنت تريد أن تعرف المداخلات المفصلة، فلدينا على الأرجح سجل في مكان ما يُسعدنا أن نتشاركه معكم. لا أستطيع أن أتذكر ما قاله كل سفير. ولكن المشاورات، بالطبع، تدور حول المواقع، وحول الأمور التي من شأنها أن تكون مفيدة، والتكاليف التي ستترتب على ذلك، وماذا سيكون التقسيم الجغرافي. هذه هي التعليقات التي ذكرت خلال هذه المشاورات.

الرئيس: شكرا. فلتفضل جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: أشكر الأمانة على ردها. لدينا تعليق على هذا. متى من المحتمل أن يكون لدينا قرار بشأن السياسة العامة نفسها؟ لأن هذه المسألة تُطرح منذ مدة لا بأس بها. ورفعت إلى مستوى السفراء، والآن نعلم أن الاجتماع الأخير عُقد في شهر يونيو، أي منذ أكثر من عام، يونيو 2011. فمتى يحتمل أن نحصل على تلك السياسة العامة؟ لأنها يجب أن تأتي إلى أحد المحافل الحكومية الدولية، المحافل الحكومية الدولية المناسبة، حتى يمكننا بدء مناقشة محتويات السياسة العامة. هذا ما نرغب فيه، وليس فقط المناقشات على مستوى السفراء. فمتى يحتمل أن نفضل ذلك؟

الأمانة العامة: لن يكون في مقدوري أن أحدد لك التوقيت الدقيق للانهاء من السياسة، ولكن يكفي أن أقول إنه سوف يتم الانتهاء منها، وسوف تُعدها الدول الأعضاء وتصيغها في شكلها النهائي وتصدق عليها. وسوف نعود إليكم بخصوص الخطوات التالية التي نعزم اتخاذها في هذا الشأن. لكنني ليس في مقدوري أن أقول لك بالضبط متى سوف يتم الانتهاء من السياسة العامة. فهي جزء من عملية تشاورية. والعملية التشاورية يمكن أن تأخذ وقتها. وليس في مقدوري أن أقول لك هل سوف تتم في نهاية هذا العام أو العام المقبل، ولكننا سوف نرجع إليكم وإلى دولنا الأعضاء ولنتمس منها التوجيه.

الرئيس: شكراً. إذا كانت لا توجد أية ردود أخرى على هذا، فهذا ينتهي النقاش حول البرنامج 20. وننتقل الآن إلى البرنامج 22.

الأمانة العامة: فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها مجموعة جدول أعمال التنمية بخصوص مشاركة الدول الأعضاء في إعداد الميزانية، أود أن أذكر بأنه في العام 2006 وُضعت آلية لإشراك الدول الأعضاء في إعداد الميزانية. وتتكون هذه الآلية من الاستبيان الذي يُرسل إلى الدول الأعضاء لتقديم مداخلتها التي تؤخذ في الاعتبار عند إعداد المسودة الأولى. ويتبع هذا سلسلة من الجلسات الإعلامية. وبعد إنشاء هذه الآلية، طرحنا أيضًا أدوات عدة، منها على سبيل المثال "أسئلة وأجوبة" (Q&A)، وهي وسيلة لإمداد الدول الأعضاء بالمعلومات وتيسير مشاركتها في عملية إعداد الميزانية. وأثيرت نقطة أخرى تتعلق بالحاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن نفقات التنمية. نحن نعتمد حالياً على التعريف الحالي لنفقات التنمية ولكن هذا موضوع سوف يُناقش في إطار البند 9 من جدول الأعمال. وأود أن أعثم هذه الفرصة لأؤكد لكم أننا دائماً نحاول مراراً وتكراراً إشراك الدول الأعضاء في عملية إعداد الميزانية، وهذا بالنسبة لنا عملية مستمرة. وكل ما نتلقاه من الدول الأعضاء في هذا الصدد يحظى بتقديرٍ بالغ، ونحاول وضعه في الاعتبار إلى حدٍ بعيد.

الرئيس: شكراً. ننتقل الآن إلى البرنامج 23 إدارة الموارد البشرية وتطويرها.

الأمانة العامة: السيد الرئيس، شكراً جزيلاً. أعتقد أنه كانت توجد ثلاثة أسئلة تتعلق بالتدريب واستخدام وظائف إضافية تم إيجادها لاستيعاب الموظفين المؤقتين. وفيما يتعلق بالتدريب، كان لدينا عام 2011 حصة مالية للتدريب تبلغ 920 ألف فرنك سويسري تقريباً مخصصة للموارد البشرية. وهذا لا يمثل سوى أقل من نصف في المائة تقريباً من المبلغ الإجمالي الذي يُنفق على الرواتب. وقد تم تعيين حوالي 1 680 موظفاً أو 20 وحدة لتلقي هذه الكمية. وهذا يعني أن بعض الأشخاص تلقوا أكثر من تدريب واحد ولم يتلقَ آخرون أي تدريب. وشمل التدريب مجموعة من مواضيع التدريب المختلفة. وقسمنا هذا إلى تدريب استراتيجي ومشترك. ثم جرى تحديد الاحتياجات التدريبية الفردية من خلال نظام إدارة الأداء. وبعد ذلك كان هناك بعض البرامج التدريبية المتعلقة بالوظائف والمهن. والآن، ما لا تشمله الحصة التي تبلغ 920 000 هو التدريب الذي حُصص على سبيل المثال، لتكنولوجيا المعلومات أو لمشاريع خاصة. وأعتقد أننا على الأرجح بحاجة إلى القيام بعمل أفضل في جمع هذه المبالغ لإعطاء صورة أكثر شمولاً لما يُستثمر في التدريب ومن هم المستفيدون منه. وفيما يتعلق بالسؤال عن الوظائف البالغ عددها 156 التي تم إيجادها لاستيعاب الموظفين ذوي الخدمة الطويلة الأمد والمُعَيَّنين لفترات قصيرة. لعلمكم تذكرون من المناقشات السابقة التي جرت عام 2010 أن الويو خلقت مشكلة داخلياً بتعيين عدد من الموظفين بعقود قصيرة طويلة الأجل للغاية لا تحصل على استحقاقات. كان لديهم في الواقع فئتان من الموظفين: فئة كانت تحصل على جميع استحقاقات الموظفين مع المرتب واستحقاقات الإعاقة؛ وفئة أخرى تقوم بنوع مماثل من العمل ولا تحصل على هذه الاستحقاقات. ومن أجل معالجة هذا، أعتقد أن لجنة التنسيق وافقت على أن الويو ينبغي أن تُوجد 156 وظيفة على مدى فترة تبلغ خمس سنوات ابتداءً من العام 2012. لذلك تم إيجاد 30 وظيفة في العام 2012، منها 18 وظيفة شُغلت بالفعل و12 وظيفة جارٍ شغلها. بعضها مُعلن عنه حالياً، وأخرى سوف يُعلن عنها. وسوف نعمل الشيء نفسه عام 2013 إلى أن نحل حقاً مشكلة هؤلاء الموظفين المؤقتين ذوي الخدمة الطويلة. وأعتقد أن هناك دراسة شاملة عن هذا تقدم التفاصيل والمعلومات الأساسية. وإيجاد هذه الوظائف ليست له أية علاقة بمسألة التوازن الجغرافي، فالتوازن الجغرافي موضوع آخر يجب معالجته. وأعتقد أنكم عندما تنظرون إلى مؤشرات الأداء سترون أننا نتعهدنا بتوظيف عدد معين من الموظفين من دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ولكن تحقق هذا جزئياً فقط. وأعتقد أننا بحاجة إلى القيام بمزيد من العمل في العام 2013 للنظر مرة أخرى في توازننا الجغرافي. وفي هذا الصدد، سوف نضيف بعض الطاقات الاستيعابية إلى إدارة الموارد البشرية لأن هذا يحتاج إلى الكثير من البحث والتدخلات المستهدفة ثم الرصد حتى تتمكن من تحقيقه.

الرئيس: شكراً. ألمانيا.

ألمانيا: إن المسألة الرئيسية هي احتياجات التدريب البالغ عددها 1 542 التي جرى تحديدها عن طريق نظام إدارة الأداء

وتطوير الموظفين تليها المعلومات بأنه لا توجد موارد لتلبية هذه الاحتياجات. كم يلزم لمعالجة هذه المسألة؟ ومن أين تأتي الموارد؟ توجد إمكانية التحويلات. لا يمكننا أن ننتظر حتى 2014-2015 لحسم هذه المسألة.

الأمانة العامة: قد يكون التدريب قابلاً للتصنيف في مجموعات. ولا أعرف إن كان بإمكانك المساواة بين الاحتياجات والتدريب الفردي. يمكن أن يكون هناك تدخل تدريبي يلبي احتياجات عديدة.

الرئيس: هل توجد أية ملاحظات أخرى؟ فلتفضل بيرو.

بيرو: أشكر الأمانة على التوضيح. من النقاط التي تشغل البال مسألة الإقرار بوجود حاجة إلى العمل أكثر من ذلك بكثير لتحقيق التوازن الجغرافي. لذلك أود أن أعرف ما الخطط الموضوعة للعمل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق التوازن الجغرافي؟ وبناء على ذلك، يبدو أننا نقر بالافتقار إلى الوضوح حول هذه المسألة، فترى هل توجد أية نية لتوضيحها أم لا؟ أشعر بعدم الوضوح بشأن التوازن الجغرافي في هذا الوقت.

الرئيس: شكراً لبيرو. الأمانة.

الأمانة العامة: أحد الأشياء الأولى التي ستكون ضرورية هو التوصل إلى استراتيجية الموارد البشرية التي سوف تشمل قضايا التوازن الجغرافي. ونحن لا نملك هذا في الوقت الحالي. ولا بد من القيام بهذا. لا بد من القيام به في عملية تشاورية، وسوف يجب علينا الرجوع إليكم بإجابات.

الرئيس: شكراً. ألمانيا.

ألمانيا: لست سعيداً إطلاقاً باستنتاج أن علينا أن ننتظر حتى المرة القادمة. لا يمكننا أن ننتظر. على الأقل أود أن أطلب من الأمانة أن تدرج السؤال في "الأسئلة والأجوبة" مع بعض الإجابات لهذه الدورة وليس للجنة البرنامج والميزانية في السنة القادمة.

الرئيس: السيد سوندارام يرغب في أخذ الكلمة.

الأمانة العامة: المهم هو أن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين يسمح لنا بأن نفهم ما هي الاحتياجات التي يجب القيام بها. ويسمح لنا أيضاً بتصنيف احتياجات التدريب في مجموعات. ونحن نركز على التدريب الجماعي بدلاً من التدريب الفردي. وتوجد موارد مختلفة تتيح لنا هذه الأموال. أحياناً يكون تدريباً متعلقاً بتكنولوجيا المعلومات. وقد يكون التدريب على قدر كبير من التخصص، أو أن بعض الأشخاص يتطوعون لتصنيف هذه التدريبات. إنها مسألة تجميع هذه الاحتياجات وترتيب الأولويات حسب الأموال المتاحة للتأكد من أننا نغطي أقصى عدد ممكن من الاحتياجات التدريبية. ونحن، بالطبع، لا نعيش في عالم مثالي. ولا أحد يقول إن لدينا كل ما يحتاجه كل شخص. فيوجد بالتأكيد أشخاص قد لا يكونون قادرين على الحصول على التدريب الذي يحتاجونه. والشيء المهم هو تحديدهم والتعامل معهم بينما نحن نمضي قدماً. وهذا هو القصد هنا، وهذا ما نحاول القيام به. وأعتقد أننا سوف نحقق مرادنا، وسوف يكون جزءاً من استراتيجية جديدة للموارد البشرية.

الرئيس: حسناً، سوف نحقق مرادنا. مصر.

مصر: تود مصر والمجموعة الأفريقية أن تهنيئ المديرية الجديدة وتمنّي لها التوفيق في مهمتها. وأود أن أؤيد وأساند البيان الذي أدلى به وفد بيرو بشأن مبدأ التوزيع الجغرافي. فهذا أمر مهم بالنسبة لأفريقيا، ونكون شاكرين إن أمكن إمدادنا في التقارير التالية بمزيد من المعلومات عن هذا الأمر وبإشارة لكيفية مراعاة هذا المبدأ. وتعلق النقطة الثانية بالقسم الخاص بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. توجد إشارة، كجزء من التقدم أو الإنجاز، إلى إعداد مدونة للأخلاقيات في الويبو. وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى الاقتراح المشترك الذي تقدمت به مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن مدونة

لقواعد السلوك أيضا. نود أن نشير إلى هذه النقطة، ونكون شاكرين إذا استعرضت المديرية الجديدة هذه المسألة.

الرئيس: شكرا لمصر. باكستان.

باكستان: المديرية الجديدة لإدارة الموارد البشرية زادت آمالنا إلى حد كبير فيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية، التي نتوقع أن تكون متطورة. ونذكر أيضا أن هذه الإستراتيجية سوف تهتم بالكثير من القضايا التي أثرت خلال الأيام القليلة الماضية في اللجنة. وبالرجوع تحديدا إلى ما ذكره زميلي في وفد بيرو وأيده أيضا وفد مصر، نحن نعتقد أيضا أن من المهم أن تعكس مسألة التوازن أو التوزيع الجغرافي في مؤشرات الأداء بشكل كافٍ. ونعتقد أن من المهم للغاية تتبع مسار تطور الأمور في هذا الصدد. وسوف يكون وجودها في مؤشر الأداء أحد الأدوات التي سنكون قادرين بواسطتها على تتبع سير الأمور.

الرئيس: شكرا لباكستان. جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: أعتقد أنه توجد تطورات بشأن أحد مؤشرات الأداء هذه، ولكننا لسنا واضحين فيما يخص تحديد تلك التطورات. ونلاحظ أنه كان يوجد مؤشر في الصفحة 122، وهذا المؤشر متوقف. وهذا توزيع للموظفين وفقا لسنوات تولي المنصب. فنود أن نطلب توضيحا بشأن ذلك.

الرئيس: فلتفضل الأمانة.

الأمانة العامة: أعتقد أنه ربما يوجد التباس طفيف حول استخدام التصنيف "متوقف" في نظام إشارات السير. هل لي أن أحيكم إذا سمحتم إلى الصفحة 1 من الوثيقة. يُستخدم وصف "متوقف" في حالتين. إما عندما يعتبر مؤشر الأداء في النهاية مؤشرا غير جيد لقياس الأداء، أو لأن بيانات الأداء بخصوص المؤشر لم تكن متوفرة. وإحدى المسائل التي أثرت في وقت سابق في هذا الصدد كانت في البرنامج 30 وفي البرنامج 21. وهذا لا يعني بالضرورة أن العمل لم يحدث. ولا يعني، في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة مثلا، أن العمل على دعم مؤسسة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لم يحدث. ومع ذلك، لم يكن من الممكن الحصول على بيانات الأداء فيما يتعلق برضى مؤسسة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن مؤشر الأداء الذي يتعلق بهذه النتيجة بالذات. إلا أن العمل حدث. أرجو أن أكون قد أوضحت الأمر.

الرئيس: شكرا. جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: أشكر الأمانة على هذا التوضيح. ولكن سؤالي يتعلّق بالسبب المحدّد في هذه الحالة بالذات لتوقيف المؤشر.

الرئيس: حسنا.

الأمانة العامة: أحتاج إلى النظر في السبب الدقيق لتوقيف المؤشر والعودة إلى اللجنة.

الرئيس: شكرا لكم، يرجى أن تعودوا إلينا بإجابة. في حالة عدم وجود أية أسئلة أخرى، سوف ننقل إلى البرنامج 27 خدمات المؤتمرات واللغات.

الأمانة العامة: كان وفد إسبانيا قد أثار مسألة بخصوص الوفورات أو القصور في استغلال الموارد خلال فترة السنتين 2010-2011. توجد ثلاثة أسباب رئيسية للقصور في استغلال الموارد. أولها أننا بالغنا في تقدير المبالغ التي سوف يجب علينا تقديمها إلى مركز جنيف الدولي للمؤتمرات من أجل تنظيم عدد قليل من الاجتماعات. وكانت توجد وفورات في هذا الصدد لأن تلك المبالغ لم تكن لازمة. والسبب الثاني، كما ورد في تقرير أداء البرنامج، هو أننا أجرينا بعض المفاوضات مع الشركات المسؤولة عن المراسلات. ونتيجة لذلك تمكنا من خفض الأسعار بنسبة 18 في المائة مما أسفر عن تحقيق بعض الوفورات. ويتعلق السبب الثالث باعتماد أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب وتنفيذها. وكما تعلمون، كانت الويبو، خلال فترة السنتين 2010-2011، تنظر في سياسة جديدة للغات بالتشاور مع الدول الأعضاء، واستغرقت العملية برمتها عاما ونصف

تقريباً. ولم تصدّق الدول الأعضاء في الويبو على سياسة اللغات إلا في شهر أكتوبر 2011. وفي غضون فترة السنتين الماضية كان يوجد أيضاً بعض الاعتبارات بشأن اعتماد بعض الأدوات الجديدة للترجمة بمساعدة الحاسوب، ولكننا قررنا أن ننظر إلى المسألة برمتها نظرة شاملة بعد اعتماد سياسة اللغات. والآن، في أثناء النظر في أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب هذه، رأينا أن ندرس جميع الجوانب المختلفة، وبيئة الترجمة، وقاعدة بيانات المصطلحات، وأيضاً بيئة سير العمل. وبيئة سير العمل مهمة لأن أسعار الاستعانة بجهات خارجية آخذة في الارتفاع. ويجب أن يكون هناك تواصل أكبر مع المترجمين الخارجيين. وفي الوقت نفسه أردنا أيضاً تنسيق استخدام هذه الأدوات مع القطاعات الأخرى للمنظمة مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد اللذين يستخدمان أيضاً بعض هذه الأدوات للقيام بأعمال الترجمة الخاصة بهما. لذلك قررنا إرجاء اعتماد هذه الأدوات إلى فترة السنتين 2012-2013. وخلال الأشهر القليلة الماضية، كنا نختبر بشكل مكثف جداً بعض أدوات الترجمة المختلفة هذه في السوق، ونأمل أن نستطيع، خلال فترة السنتين هذه، اعتماد تلك الأدوات وتعزيز إنتاجية الخدمات اللغوية. وتزداد كمية العمل التي تكلف بها دائرة اللغات زيادة كبيرة جداً وهذا ما جعلنا ننظر إلى بعض هذه الأدوات التكنولوجية بعين الاعتبار لضمان أن إنتاجيتها تزداد وأنها قادرون على الاستمرار في استغلال الموارد المالية واستخدامها على النحو الأمثل. هذه هي الأسباب الرئيسية للقصور في استغلال بعض مواردنا في فترة السنتين 2010-2011.

الرئيس: شكراً، ألمانيا.

ألمانيا: سؤال استيضاحي قصير خارج الويبو. عندما تتفاوضون بشأن خدمات جديدة للهاتف والبريد، هل تقومون بذلك بشكل فردي كمنظمة أم بشكل جماعي مع المنظمات الأخرى في جنيف؟

الأمانة العامة: كنت أتحدث عن الخدمة البريدية التي تقوم بها بشكل فردي. وعندما تنظرون إلى بعض الخدمات الأخرى، تجدون أننا نقوم بها بشكل جماعي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

عمان: شكراً. أود أن ألفت الانتباه إلى النتيجة المتوقعة فيما يخص زيادة الكفاءة في ترجمة المؤتمرات والوثائق وفي الفقرة 2 فيما يتعلق بإعداد سياسة لغات فعالة من أجل تغطية جميع الاجتماعات وجميع الوثائق. وتقول في النهاية إن الجدول تحقق بالكامل. أود أن أشير إلى أن الفعالية والجودة قد تأثرا. وأنا أتكلم هنا من واقع معرفتي باللغة العربية هنا. فالوثائق دائماً متأخرة مما يؤثر في الوقت المتاح أمام العواصم لاستعراض الوثائق والمتاح أمامنا للحصول على المداخلات في الوقت المناسب. ولم يتم تحديث الأدوات اللغوية التي يمكن أن تساعد العواصم على فهم الأمور فهماً تاماً. فأنا أتلقى العديد من الاستفسارات والأسئلة حول بعض المواقع المتوفرة بلغات أخرى فقط وليست متوفرة باللغة العربية. وبناء على ذلك، نرى أن عبارة "تحقق بالكامل" ليست صحيحة تماماً.

الرئيس: شكراً.

الأمانة العامة: إذا نظرنا إلى مؤشر الأداء نجد أنه يتعلق بإعداد سياسة فعالة. وما حققناه في فترة السنتين 2010-2011 هو إعداد سياسة واعتمادها. وإذا نظرتم إلى سياسة اللغات والفترة الانتقالية على النحو الذي حددته الدول الأعضاء، ستجدون أن التغطية اللغوية الكاملة لجميع الوثائق العامة التي تنتجها الويبو سوف تستغرق من أربع إلى خمس سنوات تقريباً. ما قمنا به في العام 2011 هو توسيع نطاق التغطية باللغات الست ليشمل لجنيتين لم يكن يشملهما سابقاً. وفي أول يناير 2012 وسّعنا النطاق ليشمل ثلاث لجان أخرى. وسوف نوسعه خلال فترة السنتين الحالية ليشمل جميع الهيئات الرئيسية للويبو ما عدا جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ولجنة التنسيق اللتين سوف يشملهما النطاق في وقت ما في العام القادم. ولن نوسّع التغطية لتشمل الأفرقة العاملة خلال فترة السنتين الحالية، وذلك وفقاً لما قرره الدول الأعضاء. وتريد منا الدول الأعضاء أن نعود خلال عام 2013 لتقديم تقرير عن تجربتنا فيما يتعلق بالتغطية باللغات الست ثم اقتراح ما إذا كان نطاق التغطية سوف يُوسّع ليشمل أفرقة العمل أيضاً أم لا. إذن ما حققناه في الفترة 2010-2011 هو وضع السياسة واعتمادها. وسوف يكون التنفيذ عبر فترة زمنية معينة على النحو الذي حددته الدول الأعضاء.

الرئيس: شكرا. إسبانيا.

إسبانيا: نشكر الأمانة على تقديم معلومات إضافية. وتُقدَّر ما بُذل من جهود إضافية لخفض تكاليف معينة. إلا أننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك وفورات إضافية من خلال استخدام البرمجيات، ولكن نريد أن نتم ذلك بجهود مستمرة في أماكن أخرى. فينبغي للأمانة أن تبذل مزيداً من الجهود للحد من حجم الوثائق. فهناك العديد من الوثائق الطويلة جداً. وإلى جانب الوثيقة، تأتي، بالطبع، الترجمة الأكثر تكلفة. فجودة الوثائق غير مرضية في مناسبات معينة، كما أشار وفد عمان، ووفقاً لتجربتي هذا العام. ونحن نشيد كثيراً بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق سياسة اللغات، ولكن التغطية قد تكون في بعض الأحيان غير مكتملة. وربما واجهت الأمانة مشاكل للالتزام بقاعدة تقديم الوثائق قبل الاجتماع بشهرين. ولم يكن هذا هو الحال دائماً. فقد شهدنا أيضاً حالات معينة لم تقدم فيها الوثائق سوى ملخص. ويقودنا هذا إلى الاعتقاد بأنه في حالة الوثيقة الطويلة جداً تنص السياسة على وثيقة أقصر. وحتى الآن نرى وثائق أصلية طويلة هنا. لذلك، فإننا نقدر الجهود المطلوبة. هذه عملية مُعقَّدة، ولكن يوجد مجال لمزيد من التحسينات. وإضافة إلى ذلك، نأمل أن الجهود التي تُبذل لتحقيق وفورات تراها تمتد إلى مجالات أخرى. ونتساءل أين يمكن تحقيق تلك الوفورات. أعلم أن هذا أمر سابق لأوانه، ولكن نود أن نرى هذا المستوى من الطموح يمتد إلى مجالات أخرى مثل السفر والاتصالات والكهرباء لأننا نرى أنها تشير في تلك المجالات إلى أنها لا تزال هامشية إلى حد ما، على الأقل في هذه الوثيقة.

الرئيس: شكراً لإسبانيا. أريد أن أسأل السيد راي، ما تكلفة ترجمة صفحة واحدة إلى لغة واحدة، من الإنكليزية إلى الفرنسية؟

الأمانة العامة: إذا أسندنا العمل إلى جهات خارجية، لأن بعضه يتم داخل المنظمة ويُسند بعضه إلى جهات خارجية، هذا العام بسبب عبء العمل المتزايد نتيجة لاعتماد السياسة، استعنا بجهات خارجية لأداء نحو 68 في المائة من إجمالي أعمال الترجمة. وعندما نستعين بجهة خارجية لترجمة وثيقة ما، تكلفنا الترجمة 26 سنتياً لكل كلمة. وبما أن متوسط عدد الكلمات في الصفحة الواحدة يبلغ 330 كلمة، فإن تكلفة ترجمة الصفحة تكون 80 فرنكاً سويسرياً تقريباً.

الرئيس: كم؟

الأمانة العامة: 80 فرنكاً سويسرياً للصفحة عندما نستعين بجهات خارجية لترجمة وثيقة ما.

الرئيس: وعند الاستعانة بجهات داخلية؟

الأمانة العامة: في الواقع عند الحديث عن تكلفة ترجمة صفحة واحدة، يصبح من الصعب جداً إجراء تقدير مضبوط. فحتى الآن يجري الحساب بتقدير التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات اللغوية وقسمة تلك التكلفة على عدد الصفحات. فهي ليست مجرد تكلفة ترجمة صفحة واحدة. وتعمل الأمم المتحدة في نيويورك على التوصل إلى صيغة رياضية محددة في هذا الشأن. وعندما نسند العمل إلى جهات خارجية، لا تكون التكلفة الإجمالية للترجمة هي ما يُدفع للمترجم الخارجي فقط، لأنه توجد مهام إدارية أخرى. وعند استلام صفحة من المترجم الخارجي، يجب أن يراجعها محرر أول في الأمانة أو مترجم. وعندما يُراجع صفحة واردة من الخارج، فإن الوقت المُستغرق في تلك المراجعة يُقتطع من الوقت الذي كان سيقتضيه في ترجمة وثيقة ما. ومتوسط السعر الذي حسبناه لفترة السنتين الأخيرة بلغ 213 فرنكاً سويسرياً للصفحة، وكان قد انخفض من 226 فرنكاً سويسرياً في فترة السنتين السابقة. ونحن نستخدم صيغة رياضية ما لحساب التكلفة الدقيقة لترجمة صفحة واحدة.

الرئيس: شكرا. تتراوح تكلفة ترجمة صفحة واحدة في منظمة التجارة العالمية بين 350 و400 فرنكاً سويسرياً. وهم الآن يشعرون في إسناد أعمال الترجمة إلى جهات خارجية لأن القيام بها داخل المنظمة مُكلف للغاية. وعند التصرف على النحو الذي أوصحت به الأمانة، تنخفض التكلفة للغاية. مصر.

مصر: يود وفد مصر أن يؤيد وفد عمان، وأود أن أشكر الأمانة على هذا الشرح. لدي سؤال استيضاحي. يتعين على مترجمي الويبو مراجعة العمل الذي أُسند إلى جهات خارجية وهذا يزيد من التكلفة. ومن أجل خفض هذه التكاليف، هل يمكن للويبو أن تنظر في اعتماد متعاقدين خارجيين مُحدّدين وفقاً لمعايير الجودة في الترجمة، حتى لا توجد حاجة إلى مراجعة العمل داخلياً؟ وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية، السياسة هي توفير الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الاجتماعات الرسمية. فما هي السياسة الخاصة بالاجتماعات غير الرسمية؟

الأمانة العامة: سياسة اللغات في العام الماضي لم تشمل الترجمة الشفوية. وليست لدينا سياسة جديدة بشأن الترجمة الشفوية، ولكن العرف الذي نتبعه، لجميع اجتماعات اللجان مثل هذا الاجتماع والاجتماعات الجمعية العامة والجمعيات الأخرى أيضاً، هو تقديم ترجمة شفوية باللغات الست الرسمية للويبو. أما بالنسبة للاجتماعات غير الرسمية، فلا توجد سياسة. ويتوقف الأمر كله على ما يُطلب للاجتماع معين أو ما يُقرّر له. وفي معظم الحالات يعتمد الأمر على ما يطلبه الأعضاء فعلاً من الأمانة. ونحن نحاول، إلى أقصى حد ممكن، توفير مترجمين شفويين، إن وجدوا، على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء.

الأمانة العامة: أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أثنى على ما قاله وفد إسبانيا بخصوص الوثائق الأقصر وأركز عليه. إن آذاننا لتترب عند سماع الدول الأعضاء تطلب وثائق أقصر وأوضح. فهي تتيح لنا أن نقدم لكم أكثر من ذلك بكثير من حيث الوثائق. سمعنا سابقاً عن متطلبات لدعم اللغات في مجالات أخرى. وسمعنا عن ترجمة مسافات في الأكاديمية. وكل هذا سوف سيتقدّم بنا في مجالات أخرى وسوف يُسرّع سياسة اللغات هذه. أعلم أن كثيراً من الدول الأعضاء لا تريد أن تسمع هذا، ولكن في اجتماع واحد فقط، لن أذكر اسمه، بلغت المحاضر الحرفية الناتجة عن دورة واحدة 460 صفحة كان يتعين ترجمتها. فيمكنكم تخيل حجم إجمالي المحاضر الحرفية. وكان ذلك لدورة واحدة فقط. وسوف ناقش القدرات عندما نصل إلى البند 13 من جدول الأعمال. فمن ضمن البنود توجد المؤتمرات والوثائق. وربما في تلك المرحلة سوف نخاطر في مناقشة كيفية القدرة على الاستفادة من موارد المنظمة بشكل أفضل.

الرئيس: شكراً للسيد سوندارام. ألمانيا.

ألمانيا: أريد أن أثنى على ما قاله السيد سوندارام وأشار إلى أنه نسي كلمة واحدة، أقصر وأقل. فيمكن توفير الموارد واستخدامها في أماكن أخرى، ولكن أعتقد أنه توجد قيود؟

الأمانة العامة: أود أن أرد على تلك النقطة. فقد أثّرت أيضاً للنقاش عندما كنا نقاش السياسة في العام الماضي. تقوم السياسة بالكامل على حيازة أمانة الويبو على مجموعة أساسية من المترجمين والمراجعين داخل المنظمة. ولن نستطيع بأيّ حال التعامل مع حجم العمل لدينا دون هذه المجموعة الأساسية الموجودة داخل المنظمة حتى إذا تقرر إسناد جزء كبير جداً من العمل إلى جهات خارجية. وفي الوقت الحاضر يبلغ إجمالي ما لدينا في بعض الأقسام أقل من 15 أو 18 مترجماً أو مراجعاً. وفي أقسام اللغات، ليس لدينا حتى ثلاثة مترجمين أو مراجعين. وتوجد كمية كبيرة من الوثائق الواجب ترجمتها داخل المنظمة؛ ووثائق سرية، ومعاهدات، وقوانين، وتعميمات داخلية. ولا يمكن إسناد هذه الوثائق مطلقاً إلى جهات خارجية. ولا يمكننا قطعاً التأكد من نوع الجودة التي سوف نحصل عليها من مترجم خارجي. وعندما كنا نقاش سياسة اللغات في العام الماضي، قلنا إننا في فترة السنتين القادمة سوف نرفع النسبة من 35 في المائة إلى 45 في المائة. وطلبت منا الدول الأعضاء أن نرفع نسبة الاستعانة بجهات خارجية. وذلك أمر تتطلبه الظروف. ولم يكن لدينا أي خيار سوى أن نتجاوز النسبة التي تبلغ 45 في المائة التي حددناها بأنفسنا للاستعانة بجهات خارجية. والآن تبلغ نسبة الاستعانة بجهات خارجية 65 في المائة. وحتى إذا ارتفعت في المستقبل، فسوف يظل لدينا ما يكفي من العمل للمجموعة الأساسية من المترجمين الموجودين داخل المنظمة. وعلى كل حال، أعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز قسم أو اثنين حتى نستطيع إنتاج جودة أفضل للوثائق لأن الدول الأعضاء طلبت منا أيضاً في العام الماضي أن نحاول السعي إلى مستوى أعلى من الاستعانة بجهات خارجية دون أن يكون ذلك على حساب الجودة. ففي النهاية، عندما نجلس في غرفة ما ويجربنا شخص ما بأن جودة الوثيقة ليست جيدة، فنحن المسؤولون عن ذلك، وليس المترجمين الخارجيين. فالأمانة تصدق على الوثائق قبل إطلاع الدول الأعضاء عليها وتلك مسؤوليتنا.

الرئيس: شكرا. الصين.

الصين: أود أن أشكر الأمانة على التوضيح. ويقدّر وفد بلادي العمل الكثير الذي قامت به الأمانة لتمكّن من توفير الوثائق بجميع اللغات الرسمية. ولاحظنا أنه تم إحراز تقدم في هذا المجال. ولكن نرى أنه حتى الآن لا تزال لا توجد أية وثائق باللغة الصينية للاجتماع الحالي على سبيل المثال. بعض الوثائق لا توجد منها نسخة باللغة الصينية. لذلك نأمل أن تواصل الويبو تحسين هذا الأمر في المستقبل.

الرئيس: والآن، أود بهذا إنهاء البرنامج 27. أثّرت أسئلة بشأن البرنامج 30 باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ولكن أعتقد أن الأمانة شرحت مسألة التوقف هذه. فهل وفد الهند راضٍ؟ وفد الهند راضٍ. شكرا لوفد الهند. ننتقل الآن إلى البرنامج 18، وهو الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وأود أن أدعو السيد ويتشارد ليقدم لنا عرضًا حول هذه المسألة.

الأمانة العامة: أرى أنه من المشجّع للغاية أن هذه اللجنة قرّرت ترك أفضل شيء إلى نهاية المناقشات بشأن تقرير أداء البرنامج. ويسعدني أن أقدم لكم نظرة عامة على أنشطة البرنامج 18، التحديات العالمية، طوال فترة السنتين الماضية. وأريد أن أخطو خطوة إلى الوراء وأسأل عن كيفية انخراط الويبو في مجال الملكية الفكرية والتحديات العالمية. يمكن أن نعود إلى العام 1974. في الوقت الذي أبرم فيه الاتفاق بين الويبو والأمم المتحدة. والويبو وفقًا لهذا الاتفاق مسؤولية عن تعزيز النشاط الفكري ونقل التكنولوجيا لدفع عجلة التنمية الثقافية والاجتماعية. ونريد أن نحفّز على التنمية ونيسرها، فهي تضمن تقدّم عمل الويبو. إلا أن التعامل مع هذه المهمة على المستوى الدولي أصبح معقدًا بشكل متزايد. ولكن أصبح أيضًا ذا أهمية متزايدة. وهذا يرجع إلى حدّ كبير إلى تطوّرين مهمين على الأقل على المستوى الدولي، ألا وهما: أولاً التطوير من أجل مجتمع معرفة، وثانياً العولمة. وفي الغالب أصبحت الملكية الفكرية نتيجةً لهذين التطويرين تزداد ترابطاً مع المجالات الأخرى للسياسة التي من ضمنها مجالات في غاية الأهمية من مجالات السياسة العامة التي يمكن تسميتها التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي، والصحة العامة؛ وهذه التحديات للأسف تؤثر بشكل غير متناسب في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وبما أننا وكالة من وكالات الأمم المتحدة ذات ولاية في مجال الملكية الفكرية، فمن الواضح أننا نتناول هذه التحديات من منظور الملكية الفكرية. وسألنا كيف يمكن استخدام نظام الملكية الفكرية لمعالجة هذه المسائل الخاصة بالسياسة العامة. وأمّدتنا جدول أعمال التنمية بولاية معززة لمعالجة هذه القضايا أيضاً من منظور التنمية. لذلك عالجنا الويبو مسبقاً المسائل المشتركة بين الملكية الفكرية وبعض هذه التحديات لبعض الوقت على الأقل، لا سيما في إطار البرنامج 5 القديم، علوم الحياة. ولم يوافق الأعضاء على وضع برنامج خاص لمعالجة كل هذه التحديات العالمية والبحث في المسائل المشتركة بين تلك التحديات ونظام الملكية الفكرية إلا في العام 2008. وفي الفترة 2008-2009، جرى إنشاء شعبة التحديات العالمية، وفي فترة السنتين الأخيرة، 2010-2011، أصبحت تعمل بكامل طاقتها. ووثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين الأخيرة تتطلب من الويبو، من خلال هذا البرنامج، أن تباشر ما لا يقل عن ثلاث مهام رئيسية وهي مدرجة هناك. أولاً، التعاون النشط لتكون بمثابة محفز للشراكات والتعاون من أجل الانتفاع بالملكية الفكرية بوصفها أداة في السياسة العامة لتشجيع الابتكار ونقل التقنيات الرئيسية. في معالجة التحديات العالمية. والمهمة الرئيسية الثانية هي المساهمة في الحوار الدولي بشأن السياسة العامة حول التداخل بين الملكية الفكرية والقضايا العالمية للسياسة العامة. وبما أن الويبو هي الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة التي لها ولاية في مجال الملكية الفكرية، فنحن ملزمون بالمساهمة بتجربتنا المتميزة وخبرتنا في هذه المناقشات. وثالثاً، لكي نعطي واضعي السياسات والدول الأعضاء معلومات محايدة تستند إلى حقائق من أجل سد فجوة المعلومات. وتحدّد وثيقة البرنامج والميزانية أيضاً المجالات الثلاثة التي ينبغي لنا أن نركز عملنا فيها، وهي الصحة العامة، وتغير المناخ، والأمن الغذائي. والوثيقة التي أمامكم، WO/PBC/19/2، تقدم لكم التفاصيل الكاملة لنتائج العمل في العامين 2010 و2011. وسوف أسلط الضوء فقط على عدد قليل من مجالات العمل الذي نُقدِّم في فترة السنتين الماضية، وسوف أطلعكم بإيجاز على آخر المستجدات بشأن ما حدث بعد ذلك حتى الآن. إذن بالنظر أولاً في مجال الصحة العامة. أريد أن أركز بشكل خاص على أحد المشاريع، ألا وهو مشروع الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re:search) الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2011 بعد عمل تحضيري لا بأس به. والهدف من هذا البرنامج هو تسهيل تبادل المعلومات في مجال مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة، والسل، والملاريا. وكما تعلمون، هذه الأمراض تصيب في الغالب أكثر الناس فقراً بأعداد كبيرة. وتقدر دائرة الكونغرس للأبحاث عدد الأشخاص

المعرّضين لخطر الإصابة بالأمراض المدارية المهملة بمليار شخص في جميع أنحاء العالم، وتقدر عدد المصابين بمرض أو أكثر من هذه الأمراض بأكثر من مليار شخص. ووفقا للتقديرات يُعتَقَد أن أكثر من نصف مليون شخص يموتون بسبب أمراض المناطق المدارية المهملة كل عام. ويوجد عدد قليل جدا من الأبحاث، والأدوية، ووسائل التشخيص، واللقاحات غير موجودة أو منتهية الصلاحية. وهذا مثال، من جهة ما، على فشل السوق. ولم تضع السوق الحوافز المناسبة لإنتاج هذا النوع من الابتكار والبحث والتطوير. لذلك نحن هنا نقوم بدور المحفز للتعاون والشراكات في مجال البحث والتطوير لتطوير أدوية ولقاحات ووسائل تشخيص من أجل مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة والملاريا والسل. ونأمل أن نتكّن من إقامة جسور بين الموردين والمنتفعين في جميع أنحاء العالم من خلال مشروع الويبو المتعلق بالبحث. وسيكون الموردون هم أولئك الذين يرغبون في تشارك الملكية الفكرية القيمة بمعناها الأوسع، بما في ذلك المعرفة الفنية، وعمليات التصنيع، والبيانات التنظيمية، والمركبات الكيميائية، ومكتبات المركبات، وما إلى ذلك، أي شيء يمكن أن يستفيد الآخرون من اكتسابه واستخدامه من أجل تطوير لقاحات أو أدوية أو وسائل تشخيص. للقيام بذلك، ولجعل هذه المواد متاحة مجانا بغرض البحث والتطوير. ويشمل المنتفعون القطاع الأكاديمي ومراكز البحوث الطبية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وخاصة كل من يستطيع استخدام هذه المواد لتطوير أدوية وما شابه ذلك. ويضم الاتحاد مؤسسات من جميع القطاعات المعنية من جميع أنحاء العالم بما في ذلك القطاع الخاص وشركات الأدوية الكبرى. وتخرم الشريحة التالية أين تقف الآن. وتوجد بعض التطورات السارة في هذا المجال. ولكن أولاً أردت أيضاً أن ألقى الضوء سريعاً على جانب مهم آخر من العمل وهو يتعلق بالاتحاد الثلاثي بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية في مجال الصحة العامة. أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه توجد مسائل مشتركة بين الملكية الفكرية والصحة والتجارة فيما يتعلق بالصحة العامة، وهي مهمة وخاصة بالسياسات ولا بد من إدارتها. ومن أجل ضمان اتساق السياسات وتناسقها بين هذه الجوانب المختلفة، بدأت منظمة الصحة العالمية، والويبو، ومنظمة التجارة العالمية تتعاون تعاوناً وثيقاً على نحو متزايد. ومن أمثلة هذا التعاون الندوات التقنية التي ننظمها سويًا بشأن إمكانية الحصول على الأدوية. وقد نظمنا ندوتين في فترة السنتين الأخيرة، إحداهما تناولت ممارسات تحديد الأسعار والشراء، والأخرى عن المعلومات المتعلقة بالبراءات وحرية العمل. وكانت ردود الفعل والتعقيبات التي تلقيناها بشأن هاتين الندوتين إيجابية إلى حد كبير. وتوجد تطورات إيجابية فيما يخص مشروع الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re:search). فمُنذ إطلاقه في شهر أكتوبر الماضي حتى الآن، أي منذ عام تقريباً، ازداد عدد الأعضاء من 30 إلى 50 عضواً، من جميع القارات الخمس. ومن خلال مشروع الويبو المتعلق بالبحث، أبرمت اتفاقات مهمة لنقل التكنولوجيا مما سوف يُسهّل القيام بأبحاث في طرق العلاج الجديدة لداء شاعاس، ومرض النوم، وداء البلهارسيا، والسل. ونخطط لعقد الاجتماع الأول للشركاء في أواخر شهر أكتوبر. العمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية مستمر. والتعاون الثلاثي مستمر. ونتعاون حالياً بشأن منشور عن الابتكار الطبي يدرس التداخل بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة. ونخطط لطرحه قبل نهاية هذا العام. والآن، ننتقل إلى تحدّي عالمي ثانٍ، هو تغير المناخ. طوال فترة السنتين الماضية مهّدنا الطريق لإعداد منصة للتكنولوجيا الخضراء والتي تهدف إلى تسهيل الابتكار ونقل التكنولوجيات الخضراء. والفكرة باختصار هي تعزيز شفافية الأسواق، بحيث يمكن لموردي التكنولوجيا أن يشارروا في قاعدة بيانات إلى حزم التكنولوجيات التي يرغبون في تشاركها. ليس فقط براءات الاختراع بل حزم كاملة من التكنولوجيات. ويشيرون إلى الشروط التي يرغبون بموجها القيام بذلك. وبعد ذلك يجري بشكل فردي التفاوض بشأن اتفاقات نقل التكنولوجيات. ومن ناحية أخرى، يمكن للمنتفعين المحتملين أن يشارروا أيضاً إلى احتياجاتهم التكنولوجية بحيث يمكن أن يتطور النظام ليصبح وسيطاً للتكنولوجيا الخضراء أو نظام مواءمة. وسوف تُسهّل أيضاً نقل الخبرات في الحدث المقبل الذي سوف تقدمه بالاشتراك مع الشركاء الآخرين من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وهذا سوف يتضمن المساعدة في صياغة العقود، وتقييم الاحتياجات، وتسوية المنازعات، وإمكانية الحصول على التمويل، جانب مهم جداً. والفكرة أساساً هي ربط ثلاثة عناصر معاً: التكنولوجيا والاحتياجات والتمويل، على أمل إنشاء أسواق وتفعيل نقل التكنولوجيا. ونظّمنا أيضاً مؤتمراً حول الابتكار وتغير المناخ في فترة السنتين الماضية وأعتقد أن بعضاً منكم قد حضره. وكان الهدف هو جمع أشخاص من الهيئات الحكومية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والصناعة لاستعراض الاستراتيجيات ومحاولة التعرف على الأدوات لتوفير نقل المعرفة في مجال تطوير التكنولوجيات الخضراء. وكان تمريناً مثيراً لشحن الأفكار. ونحيط المهتمين منكم بذلك علماً بأن جميع العروض التقديمية متوفرة على موقعنا على شبكة الإنترنت. وكان الجانب الثالث هو التعاون أو الانخراط في تغير المناخ

والذي تضمن العمل مع عدد متزايد من الشركاء المدرجين هنا أعلاه. وكان الأهم، وربما لا يزال، أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والأمانة التي تدير تغير المناخ، والويبو تشارك في الاجتماعات المختلفة التي تنظمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع بعض الوكالات بما في ذلك الاجتماعات الخاصة بنقل المعرفة التكنولوجية. وأريد أن أؤكد أن جميع مشاركتنا في هذه الأحداث وهذه المناقشات كانت بناء على دعوة من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولم نشارك في عملية التفاوض. فنحن نعي تماما أننا مورد ولسنا طرفا. ومن التطورات الأخيرة، تحديث موجز بشأن برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green) بعد فترة السنتين الماضية. وهكذا دخلت هذه المنصة المرحلة التجريبية. ولدينا قاعدة بيانات بها بعض الخصائص الأساسية. وقمنا بتعزيز وتوسيع تعاوننا مع شركاء من الصناعة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ولدينا بعض الحملات التقنية. ومؤشر للاحتياجات. وبدأنا في وضع إطار لشراكة ديناميكية ذات دعم للأظمة على أمل إيجاد بعض التفاعل في قاعدة البيانات الحاملة. والمجال الثالث الذي كنا فعالين فيه، وإن كان ذلك بدرجة أقل بكثير حتى الآن، هو الأمن الغذائي. بدأنا نستكشف كيف يمكن للويبو أن تسهم في البحث الجماعي عن سبل للتصدي للتحدي المتمثل في تأمين ما يكفي من الغذاء الجيد للجميع من خلال الابتكار المعزز بصفة خاصة لأن الابتكار هو ما يلزم لزيادة تعزيز الإنتاجية. وتوجد إحصاءات لمنظمة الأغذية والزراعة توضح أن الإنتاج الزراعي يحتاج إلى أن يزداد بنسبة 60 في المائة على مدى الأربعين سنة المقبلة من أجل تلبية الطلب. بينما تُقدَّر نسبة زيادة الأراضي الصالحة للزراعة بخمسة في المائة فقط. وسوف يلزم أن يتحقق هذا الإنتاج الإضافي من زيادة الإنتاجية. وهذا يعني أيضًا أن من المهم تعزيز نظم الابتكار الزراعي على جميع المستويات. نحن لا نستطيع أن نفعل كل ذلك. ولكن بدأنا في استكشاف ما يمكن للويبو أن تقوم به بالفعل في هذا المجال، وكيف يمكن أن نساهم في مواجهة هذا التحدي من منظور الملكية الفكرية. وفي فترة السنتين الماضية، نظمنا حلقة دراسية عن كيفية انتفاع القطاعين العام والخاص بالملكية الفكرية لزيادة الإنتاجية الزراعية. وجمعنا مراكز زراعية ومزارعين متعاونين من مختلف البلدان ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص، وكانوا جميعا يشاركون. والتقرير متوفر على الموقع الإلكتروني، وأصدرنا منشورا في شهر نوفمبر الماضي وهو متوفر أيضا على موقعنا الإلكتروني. وللراغبين في الحصول على نسخ مطبوعة، هي أيضا لا تزال متاحة. لمحة سريعة عن المستجدات. بناء على الحلقة الدراسية التي جرت العام الماضي، اعتبرنا حتى الآن شرق أفريقيا، وخاصة تنزانيا، منطقة يمكن فيها اختبار تكنولوجيا تحسين الإنتاجية الزراعية. وعقدنا أول جلسة غير رسمية لشهد الأفكار مع الشركاء المحتملين في مايو 2012. وناقشنا إمكانية إجراء دراسة حالة تكون شيئا فعالا وواقعا نأمل أن يحقق نتائج ملموسة من خلال المشاركة الفعالة لعدد من المجموعات المختلفة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال نهج تعاونية جديدة. لكن، للأسف، لا بد أن أقول إننا ما زلنا في مرحلة مبدئية وغير رسمية إلى حد ما. إننا متخلفون عن ركب تغير المناخ والصحة العامة. وبهذا تنتهي النظرة العامة التي أقدمها لكم. أردت أن أعطيكم فكرة عن كيفية وضعنا لبرنامج العمل. وفعلنا هذا بناء على الإرشاد الذي قدمتموه إلينا خاصة من خلال البرنامج والميزانية. ونحن ممتنون للدعم الذي قدمه لنا كثيرون منكم بشكل عام وفيما يتعلق بالمشاريع الفردية. ونحن نتطلع كثيرا إلى مواصلة هذا العمل وإلى التعاون معكم.

الرئيس: شكرا لك، وأعطى الكلمة لوفد فرنسا.

فرنسا: أشكر الأمانة على هذا العرض الذي اتسم بالوضوح الشديد. إن هذا البرنامج جديد؛ لذا من المفيد الحصول على تحديث من هذا النوع، ومن المثير للاهتمام كذلك أن نرى كيفية تطور البرنامج. ووددت فقط أن أذكركم بأهمية الرؤية النظامية وراء الأمر كله بحسب رأي وفد بلدي. إن الويبو أولا وقبل أي شيء وكالة ملتزمة بشراكة مع وكالات أخرى؛ لذا يتعين عليها أن تتحدد، بشكل نظامي، أفضل سبل التعاون بشأن الموضوعات التي تطوي على رؤية للملكية الفكرية. إن خطر الإضعاف هو ما نراه في أحيان كثيرة عندما نرغب في المشاركة في كل شيء ينطوي على بعد للملكية الفكرية. ربما لا تكون هذه الطريقة هي المثلى لتناول هذا الموضوع؛ لأن الملكية الفكرية تؤخذ اليوم في الحسبان، لحسن الحظ، من جانب جميع الوكالات المتخصصة وجميع الجهات المشاركة في مجال التنمية، بما في ذلك قطاع المساعدات الإنسانية. ونظرا لأن الملكية الفكرية موجودة في كل مجال؛ علينا أن نتساءل عن القطاع الذي تضيف إليه الويبو قيمة لذاتها بوصفها منظمة و للمنظومة بأكملها. إن ما يهنا في البداية هو قدرة منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية على منح القيمة الكاملة لبعدها الملكية الفكرية سواء أكان ذلك

مع وجود الويبو أم بدونها، فالمهم هو أن نحصل على أفضل بناء في النهاية، وهو أمر غاية في الأهمية. أما النقطة الثانية بشأن هذا البرنامج: تقديم الحساب والمساءلة فهي نقطة في غاية الحساسية؛ نظرا لارتباطك الأساسي مع شركات، ويمكننا الإشارة إلى الشراكة مع منظمة الصحة العالمية، فإننا نعلم أن الشركات الحكومية صعبة حقا، فعليك أن تظل حذرا؛ بغية تحقق الكفاءة التصوي لجميع هذه الشركات، فهناك خطر حدوث التكرار عند مستويات مختلفة. ثمة ميل لدى أية وكالة أو أي مجال معين أن يقول إنه أفضل مكان في وقت معين، ونحن لا نرغب في رؤية هذا الاندفاع التلقائي في المنظمات، فوجود علامة الملكية الفكرية لا يعني بالضرورة أن الويبو هي أفضل وكالة موجودة للعمل. من ناحية أخرى، عندما تكون الويبو هي أفضل مكان، فمن المفيد جدا لنا، نحن الدول الأعضاء، أن تتمكن الويبو من فرض قيادتها لكي تتمكن الشركة من تحديد الويبو بوصفها الوكالة الرائدة في هذا المشروع. وهو ما يطرح أيضا التساؤل بشأن متابعة تلك الشركات في ضوء القيود المتعلقة بالقوة العاملة، إذ يصعب علينا متابعة المبادرات المشتركة بين الوكالات إن كنا لا نفهم على نحو كامل توزيع الأدوار، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة سياسية حساسة حيث يختلف، إلى حد ما، موقف المحافل المتنوعة فيما يتعلق بالصحة والعقاقير والأدوية. إننا لا نتبنى المواقف نفسها في منظمة الصحة العالمية أو في الويبو أو في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا أو حتى في المحافل الأخرى. علينا أن نتوخى الحذر الشديد في هذا الأمر، وعلينا في الواقع أن نيسر المتابعة من جانب الدول الأعضاء.

الرئيس: شكرا لوفد فرنسا

مصر: يتحدث وفد بلادي باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. إننا نود أن نشكر الأمانة على البرنامج 18. إن المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية ترى أن لهذا البرنامج أهمية قصوى؛ نظرا لمسائل السياسات العامة الرئيسية البالغة الأهمية للبلدان النامية، وبخاصة الأمن الغذائي والصحة العامة وتغير المناخ. وبعد استعراض تقرير أداء البرنامج 18 للفترة 2010-2011، تود المجموعتان إبداء عدة ملاحظات: ورد في التقرير أن البرنامج استرشد في تصميمه للأنشطة وتخطيطها وتنفيذها بتوصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة. ورغم أن هذا البيان موضع ترحيب وتقدير، فإنه لا يوجد أي تفسير أو تفصيل واف بشأن التوصيات التي أثبتت على وجه التحديد، أو التوصيات التي استرشد بها البرنامج، أو كيفية ضمان العمل بهذه التوجيهات، وما هي النتائج أو الحصيلة المحددة التي حققتها البرنامج العام الماضي لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والصحة العامة وتغير المناخ في البلدان النامية استنادا إلى المنتديات والحلقات الدراسية والدراسات الفردية التي عُرضت. ثانيا: لاحظنا أن أحد مؤشرات الأداء قد تحقق بصورة جزئية، وهو المؤشر المتعلق بعدد ونطاق أدوات السياسة العامة الجديدة والدراسات وتحليل المعلومات المتعلقة بالبراءات وأدوات البيانات. ومع ذلك، فإن بيانات الأداء لا تبين على وجه التحديد ما الذي تعذر تحقيقه في هذا المؤشر، وما هي الأسباب؟ وكيف ستعالج الويبو هذا الأمر في المستقبل لكي تضمن تحقيق المؤشر بصورة كاملة. ثالثا: فيما يتعلق بالميزانية والنفقات الفعلية، لاحظنا أن النفقات المتعلقة بموارد شؤون الموظفين قد ازدادت زيادة ملحوظة تتجاوز الميزانية المعتمدة، فقد بلغت الميزانية المعتمدة للوظائف 3 464 ألف فرنك سويسري، بينما بلغت النفقات 5 860 ألف فرنك سويسري. وبلغت الميزانية المعتمدة للموظفين المؤقتين 411 ألف فرنك سويسري، في حين بلغت النفقات الفعلية 560 ألف فرنك سويسري. أما الميزانية المعتمدة للخبراء الاستشاريين فكانت 290 ألف فرنك سويسري، بينما بلغت الفعلية 1 528 ألف فرنك سويسري. ورغم عدم تخصيص أي ميزانية لفئة المتدربين فإن النفقات الفعلية بلغت 62 ألف فرنك سويسري. وتلتمس مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية مزيدا من التوضيح بشأن هذه المسألة؛ لأن التفسير المقدم غير كاف. وجاء في التقرير أن هذه الزيادة ناجمة عن إعادة توزيع الموظفين من أجل تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا والأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية والتحديات العالمية. وهناك سؤال آخر يتعلق بمدى تعيين خبراء من بلدان نامية في وظائف إضافية ووظائف مؤقتة وخبراء استشاريين ومتدربين. وأخيرا وليس آخرا، ومع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها وفد فرنسا بشأن المسؤولية والمساءلة وأهمية الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج، فإن ثمة حاجة إلى وضع منهاج مناسب لتقديم التقارير. ونظرا لأن لجنة البرنامج والميزانية تستعرض تقرير أداء البرنامج مرة كل سنة، ونظرا للأنشطة المهمة التي يضطلع بها هذا البرنامج؛ فإن المجموعتين تطلبان زيادة معدل الإبلاغ من جانب مدير البرنامج إلى اللجنة المناسبة في الويبو. ونود أن نقترح، في هذا السياق، أنه نظرا لأن البرنامج كان يعمل في تنفيذ أربعة

مشاريع لجدول التنمية، فإنه من الملائم أن يتم الإبلاغ الإضافي المطلوب بشأن البرنامج 18 إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية، كما أنه يبدو من الملائم أيضا أن يُقدم هذا الإبلاغ الإضافي إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات؛ نظرا للعلاقة الموضوعية التكاملية بين أنشطة البرنامج ونظام البراءات الدولي. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة للخبراء والمسؤولين الوطنيين المعنيين بقضايا البراءات للحضور والاستفادة بالأنشطة التي ينفذها البرنامج.

الرئيس: أشكر وفد مصر نيابة عن المجموعة الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية و أعطى الكلمة لوفد جمهورية كوريا، تفضل.

جمهورية كوريا: يتقدم وفد بلدي بالتهنئة إلى الأمانة على إنجازها الأخير من خلال مشروع WIPO Re:search. وقد لاحظنا أيضا بعض التقدم المحرز بشأن إنشاء منبر إلكتروني لمطابقة التكنولوجيات الكورية. وبصفة عامة، وجدنا هذا الأمر رائعا. ومع ذلك، يتبين من العرض الذي قدمتموه أنكم حاولتم الدعاية لهذا المنبر من خلال مؤتمر عام. وأود، في هذه الصدد، أن أطلب مزيدا من المعلومات عن التدابير المحددة الفعلية التي عرضتموها لجذب جانبي الطلب والعرض بما يضمن استخدام المنبر؟

الرئيس: شكرا لوفد جمهورية كوريا. وأعطى الكلمة لوفد جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: أود أيضا أن أشكر مدير البرنامج لعرضه التطورات المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج الخاص. يقدر وفد بلدي العرض ويرغب في التأكيد مجددا على أنه من المهم جدا لنا أن نظل على علم بهذا البرنامج. يتناول البرنامج ثلاث مسائل رئيسية، أحدها على وجه التحديد تتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. وكما أوضحتم، شهدت المحافل الأخرى تطورات في مجال التكنولوجيا الخضراء. وقد استضاف وفد بلدي المؤتمر العام الماضي كما أبلغتم؛ لذا من المهم أن تجري إحاطتنا علما. وإضافة إلى التقرير الشفهي، فإننا نلتبس تقريرا مكتوبا بخلاف تقرير أداء البرنامج، على أن يكون التقرير مفصلا ومبينا للتحديات التي تواجهونها، والعمل الذي تقومون به. ولدي سؤال واحد لم يتسن لنا مناقشته في الويبو، ونعتقد أنه يمكن طرحه إما في لجنة التنمية والملكية الفكرية أو في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، السؤال هو كيف نعرف التكنولوجيا الخضراء وكيف نيسر نقل المعرفة. ثمه جدل دائر هناك حول معنى التكنولوجيا الزراعية. فهل لدينا قائمة إرشادية توضح ما نغنيه عندما نتحدث عن التكنولوجيا الخضراء، وكيف نيسر نقل المعرفة؟ ويشجع وفد بلدي أيضا إيسراع وتيرة العمل في مجال الأمن الغذائي، فهو أمر بالغ الأهمية للتنمية. وهناك مسائل متداخلة يمكننا تناولها، ونحن نشجع مزيدا من العمل في هذا الصدد، وحبذا لو استطاعت الأمانة أن تحيط الدول الأعضاء علما من خلال التقارير سواء أكانت ربع سنوية أم سنوية.

الرئيس: شكرا لوفد جنوب أفريقيا. وأعطى الكلمة لوفد باكستان، تفضل.

باكستان: نود أن نشكر الأمانة ونطلب نسخة من العرض. ونحن نؤيد أيضا وجهة نظر وفد جنوب أفريقيا أنه من الأفضل أن نحصل على المعلومات مكتوبة. ويتفق وفد بلدي تماما مع وفد فرنسا في أن الويبو يتحمل مسؤولية خاصة نظرا لحساسية هذه المسائل. لكننا نرى أن الأمانة كانت حكيمة بما يكفي فيما يتعلق بكيفية مشاركتها في المحافل الدولية المعنية بهذه المسائل الحساسة. وقد أشار تقرير أداء البرنامج في صفحة 89 إلى برنامج التكنولوجيا الخضراء وبرنامج الصحة. ويفضل وفد بلدي الحصول على معلومات أكثر دقة بشأن هاتين المسألتين؛ لأننا نرغب في نكون على بينة أكثر من كيفية سير العمل فيهما، وكيف يؤثر ذلك على عملنا في المنظمة. وأخيرا، فيما يتعلق بالأمن الغذائي، رأينا أنه لم تُعقد سوى حلقة دراسية واحدة، لكن من المؤكد أنه سيكون هناك مزيد من الأنشطة. ويمكن للويبو إقامة أنشطة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وثمة مجالان واسعان لذلك: تطوير قاعدة بيانات الأصناف النباتية التي أسهمت في زيادة الإنتاجية والمتاحة في الملك العام، والثاني هو جمع أصحاب المصالح المعنيين بأصناف النباتات جنبا إلى جنب مع القطاعين الخاص والعام. ويمكن بحث هذين المجالين بدرجة أكبر لمعرفة كيف يمكن أن يساعد هذا في فهم هذه المسألة الحساسة.

الرئيس: شكرا لوفد باكستان، وأعطي الكلمة لوفد البرازيل.

البرازيل: إنني أتكلم بصفتي ممثلا لبلدي. أولا أود أن أشكر الأمانة على العرض الذي قدمته. يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على المسائل التي يُصطَلح بها في إطار هذا البرنامج، ونعتقد أيضا أن تنظيم هذه الجلسة الإعلامية للدول الأعضاء يعد ممارسة جيدة بخصوص المساءلة. ونذكر أنه تقرر في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية الإبلاغ عن هذه الأنشطة إلى الدول الأعضاء أثناء دورات اللجنة. وكما اقترحت بالفعل وفود أخرى سيكون من المفيد أيضا الحصول على العرض مكتوبا جنبا إلى جنب مع الوثائق الأخرى للجنة بحيث يتسنى للدول الأعضاء قراءة هذه الوثائق والإلمام بها قبل الدورات.

الرئيس: شكرا لوفد البرازيل، وأعطي الكلمة لوفد الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية: لدي سؤال لوفد مصر. إنني أشكك في القيمة الإضافية لتقديم مزيد من التقارير إلى كل من لجنة التنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن البرنامج 18. وأعتقد أنه سيكون من المفيد الحصول على مزيد من التوضيح بشأن هذه النقطة.

الرئيس: شكرا لوفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأعطي الكلمة لوفد استراليا.

أستراليا: تدعم استراليا أيضا هذا البرنامج بقوة. ونعتقد أنه برنامج مهم للغاية، ونرحب بالمشاركة الفعالة للويو في هذه المسائل. وإسهاما منا في هذا الدعم أود إبلاغ الدول الأعضاء أن استراليا قد أنشأت مؤخرا صندوقا اثمانيا، وسنقدم بعض الدعم المالي لبرنامج WIPO Re:search. وبصورة أكثر تحديدا، سيعمل الصندوق على تيسير استضافة أقل البلدان نموا أو تطوير البحوث القطرية في المختبرات للمساعدة مع ذلك البرنامج.

الرئيس: شكرا لوفد أستراليا، وأعطي الكلمة لوفد سويسرا.

سويسرا: يود وفد بلدي أن يشكر الأمانة على المعلومات التي قدمتها بشأن البرنامج 18 وأيضا بشأن البرامج الأخرى التي حصلنا على معلومات بشأنها هذا الصباح. ويدعم وفد بلدي الأنشطة التي تجري في إطار هذا البرنامج دعما تاما. وكما اتفقنا في العام الماضي حصلنا على المعلومات المتعلقة بهذا البرنامج والبرامج الأخرى، ولذلك لا نعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من التقارير إضافة إلى جاء في تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. والواقع أن القصد من هذا التقرير هو تقديم التفاصيل اللازمة، ولأننا حصلنا على تلك التفاصيل الضرورية؛ فليس ثمة سبب للذهاب أبعد من ذلك. وهذا، إلى حد كبير، هو جوهر الاتفاق الذي توصلنا إليه في العام الماضي. وفيما يتعلق بفكرة تناول هذه المسألة في لجان أخرى، فقد تمت مناقشة هذه المسألة أيضا في العام الماضي، وقد أثنى على أن لجنة البرنامج والميزانية هي المنبر المناسب لمناقشة هذا البرنامج والأنشطة التي ستنفذ بوصفها جزءا من الميزانية العادية وعملية الإبلاغ.

الرئيس: شكرا لوفد سويسرا. وأعطي الكلمة لوفد ألمانيا.

ألمانيا: يود وفد بلدي أن يواصل الخبراء ممارسة الأنشطة في إطار هذا البرنامج. وفيما يتعلق بالميزانية: بلغت الميزانية المعتمدة للفترة 2010-2012 5,3 مليون فرنك سويسري، وأضافت التحويلات 10 مليون فرنك سويسري، ولم نخصص لفترة السنتين القادمتين سوى 6 مليون فرنك سويسري، أي أقل بنحو 4 مليون فرنك سويسري. كيف يمكننا التوسع في الأنشطة بموارد أقل؟

الرئيس: شكرا لوفد ألمانيا، وأعطي الكلمة لوفد مصر.

مصر: فيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره وفد الولايات المتحدة الأمريكية، نحن نرحب بالطبع بهذا العرض وبالإبلاغ إلى لجنة البرنامج والميزانية. ومع ذلك، فنحن نرى إلى جانب هذا الإبلاغ، قيمة الإبلاغ الإضافي وأساسه المنطقي، ليس فقط مرة

واحدة كل سنة كما هو الحال حاليا عند مناقشة تقرير أداء البرنامج. وقد اقترحتنا لجنة التنمية والملكية الفكرية؛ لأن هناك بيانا صريحا في صفحة 87 أن البرنامج 18 يعمل في تنفيذ وإعداد عدد من مشاريع جدول التنمية، وأعتقد أنه يوجد أربعة مشاريع. ولا شك أن لجنة التنمية والملكية الفكرية هي المنبر لمناقشة مشاريع جدول التنمية. ومن ثم، من المنطقي تماما أن تقوم المنظمة، بوصفها جزءا من هذا البرنامج، بالإبلاغ إلى لجنة التنمية. وأيضا اقترحتنا اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات؛ لأن العديد من المسائل التي تجري مناقشتها في نظام الملكية الفكرية، مثل: الأمن الغذائي وتغير المناخ وأيضا الصحة العامة ترتبط بنظام البراءات، وتجري مناقشة هذه المسائل في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ولا يوجد في لجنة البرنامج والميزانية خبراء في مجال تغير المناخ أو الصحة العامة أو الأمن الغذائي؛ لذا من المنطقي أن يأتي هؤلاء الخبراء لمخاطبة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وسيفقد هؤلاء الخبراء ميزة الاستفادة من المعلومات المقدمة إليهم إذا ما تم قصر المناقشات المتعلقة بهذا البرنامج على لجنة البرنامج والميزانية.

الرئيس: أعطي الكلمة لوفد جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا: إننا نؤيد تماما الرد المقدم من الزميل من المجموعة الأفريقية على طلب الإبلاغ الإضافي بشأن هذه المسائل. إننا نقدر كثيرا المعلومات المقدمة إلينا، لكن إذا فكرنا في الأمر نجد أن هذه المسائل لم تناقش باستفاضة، لذلك طلب بعضنا إيضاحات بشأن بعض المسائل وبعض المصطلحات وما تعنيه للويبو وكيف تتواصل الويبو بشأنها. وهذا في الأساس ما شرحته مصر بوصفه الأساس المنطقي لدعمنا هذا المطلب. وفيما يتعلق بمقترحنا حول الإبلاغ الإضافي، ذكر وفد سويسرا أننا اتفقنا في العام الماضي على ألا يكون هناك إبلاغ إضافي، وهذا غير دقيق، فنحن لم نتفق على تلك النقطة. لقد أردت فقط أن أوضح ذلك، لقد اتفقنا بالفعل، على أنه يمكن للبرنامج أن يبلغ هنا في لجنة البرنامج والميزانية وهذا يمثل حلا وسطا. أما فيما يتعلق بالعرض، فإننا نقدر المعلومات التي وردت فيه ونطلب معلومات أكثر تفصيلا على أساس منتظم؛ كي نتأكد من فهم ما يقوم به البرنامج وما هي التطورات التي تتم؛ لذا لا أعتقد أنه من المستحسن أن نعتمد فقط على تقرير أداء البرنامج والتقارير الشفهي المقدم لنا. لا شك أن المعلومات المقدمة في غاية الأهمية وتتمنى أن يكون لها تأثير على عمل البرنامج. وقد قدم وفد باكستان، على سبيل المثال، أفكارا مفيدة عن العلاقة بين البرنامج والفاو والأوبو. تلك هي بعض الإسهامات التي يمكننا تقديمها لزيادة القيمة الإضافية للبرنامج. وهذا هو الأساس المنطقي لطلب تقارير يمكن أن ترسل أيضا إلى عواصمنا.

الرئيس: اسمحوا لي أن أغلق باب المناقشة حول هذه المسألة. فلا تزال الصين على قائمتي، وقبل أن أعطي الكلمة لوفد الصين، تم إبلاغي بأن جميع الوثائق متاحة باللغة الصينية. ليتفضل ممثل الصين.

الصين: عندما حصلت على الوثائق بالأمس، كانت بعض الوثائق غير متاحة في الواقع باللغة الصينية، لكن الآن وقد حصلنا على جميع الوثائق باللغة الصينية، أتقدم بالشكر للأمانة على الجهد الذي بذلته. وفيما يتعلق بالبرنامج 18، نحن نقدر كثيرا الجهود التي بذلتها الويبو بشأن برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية. ومع ذلك، وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، نعتقد أن مناقشته داخل لجنة البرنامج والميزانية فقط لن يتيح لجميع الدول الأعضاء المشاركة بصورة كاملة في البرنامج؛ لذلك نعتقد أنه من الضروري مناقشة هذه المسألة في لجان أخرى للويبو، بما فيها لجنة التنمية والملكية الفكرية.

الرئيس: ليتفضل السيد/ ويتشارد.

الأمانة العامة: أود أن أشكر جميع الوفود على مداخلاتهم. شكرا لكم. وشكر خاص لبعض الوفود، مثل فرنسا التي بينت حساسية المجال الذي نعمل فيه بنشاط عندما نتحدث عن التفاعل بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية. إننا على دراية تامة بجميع هذه المخاطر، وبخطر الإضعاف وخطر عدم تماسك السياسات وخطر عدم اتساق النهج وخطأ حدوث التكرار. ونريد أن نؤكد للدول الأعضاء أننا لسنا على دراية بتلك المخاطر فحسب، لكننا نعمل بنشاط لتفاديها. نحن نعمل في البرنامج 18، وكذلك البرنامج 20 المسؤول عن العلاقات الخارجية لضمان هذا النوع من الاتساق وتفاذي الازدواجية. كما أننا نتجنب الأنشطة المدرة في مجالات مجردة أن جهات أخرى تقوم بها أيضا، كما أننا ننسق مع وكالات أخرى لتحديد أفضل المجالات للمضي فيه قداما. أما فيما يتعلق بالبرامج WIPO Green وWIPO Re:search، فنحن نشعر بأننا الجهة التي

يمكنها المضي فيها قدما على النحو الأفضل. وهكذا تبوأنا الصدارة في تلك المجالات. أما في مجالات أخرى فإننا نسهم فقط في أنشطة تجري داخل منظمة الصحة العالمية يتم الإبلاغ عن معظمها أيضا في تقرير أداء البرنامج وفي منظمة التجارة الدولية وغيرها من المحافل. كما أخذنا في عين الاعتبار النقطة المتعلقة بالشركات وتوخي الحيطة. ويعد الإسهام مع مختلف الشركاء، في الواقع، أحد المشاريع في مجال البرنامج 20، وهو يُعنى بوضع المبادئ التوجيهية بشأن الشراكة مع القطاع الخاص، وتجري حاليا مناقشة هذا الأمر في الويبو. وفيما يتعلق بمسألة الإبلاغ، فإننا بالطبع على أتم استعداد للإبلاغ أينما ومتى تتطلب منا الدول الأعضاء ذلك. وإذا كانت الدول الأعضاء تشعر أنه يمكننا الإسهام في المناقشات في لجنة التنمية والملكية الفكرية أو في اللجنة المعنية بقانون البراءات فسيسعدنا القيام بذلك. لقد بدأنا في تنظيم جلسات إعلامية على هامش هذه الأنواع من الاجتماعات. كما عقدنا، على ما نعتقد، جلسات إعلامية بشأن أنشطة برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية سواء أكان ذلك في لجنة التنمية والملكية الفكرية أم في اللجنة المعنية بقانون البراءات. ونخطط حاليا لمواصلة تقديم هذه الجلسات وإتاحة آخر المستجدات بصورة منتظمة إلى جميع الدول الأعضاء المهمة بذلك. كما بدأنا أيضا في تنظيم وإتاحة محافل جديدة غير رسمية للمناقشة. وقد نظمنا محفلين بالفعل ونخطط لآخر ربما في نهاية هذا العام. ويمكن أيضا مناقشة المسائل الفردية المتعلقة بالتفاعل بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية في تلك المحافل، وإذا لزم الأمر، يمكن أيضا بحث أنشطة البرنامج. ومن دواعي سرورنا دائما الرد على أي سؤال لدى الدول الأعضاء بصورة فردية. أما فيما يتعلق بالتقارير المكتوبة، فسيعدنا القيام بذلك. ويرجع السبب في عدم قيامنا بتقديم التقارير كتابة هذه المرة إلى شعورنا بأننا نقوم بالفعل بالإبلاغ بصورة نظامية تماما في تقرير أداء البرنامج، وتقديم تفسيرات وفقا للنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء. ومن المأمول أن يسלט هذا الضوء على أنشطتنا بصورة يسهل استيعابها. وأود الإشارة إلى أن الأمر يتعلق أيضا بالموارد سواء أكان ذلك من جانبنا أم من جانبكم؛ لأنه سيتعين عليكم قراءة تلك الوثائق ويتعين علينا ترجمتها، وإذا رغبت الدول الأعضاء، سيكون من دواعي سرورنا أن نقدم التقرير كتابة في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالسؤال عن سبب إنحياز مؤشر واحد فقط بصورة جزئية، فإن ذلك يرجع، إذا لم تخني الذاكرة، إلى عدم إجراء أربع دراسات خارجية للسياسة العامة. لقد ركزنا كل طاقاتنا على تطوير البرنامجين: WIPO Re:search و WIPO GREEN. وقد شعرنا بأن هذا هو المجال الذي يمكننا أن نحقق فيه نتائج ملموسة، وليس مجرد وضع سياسة عامة وإعداد مواد إعلامية إضافية. وهكذا ركزنا في البداية على هذين البرنامجين العمليين بدلا من إجراء هذه الدراسات الخارجية. وفيما يتعلق بالنقطة، هناك ثلاث شعب نشطة في هذا البرنامج، أولا شعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية التي تؤدي العمل الذي أبلغتكم عنه. ثانيا: لدينا البرنامج الفرعي 2.18 المعني بالابتكار ونقل المعارف التكنولوجية وهو تابع لقطاع الابتكار والتكنولوجيا. أما البرنامج الفرعي 3.18 فيبحث العلاقة بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وقد أصبح هذا الهيكل نافذا منذ عام 2010، وهذا هو السبب على الأرجح في أن مخصصات الميزانية الأصلية لم تعكس ما كان ضروريا في الواقع من أجل تنفيذ جميع الأعمال وإحراز النتائج المتوقعة. وسيكون من دواعي سروري أن أقدم لكم قائمة بالتحويلات، لكن السبب الحقيقي هو أن البرنامج لم يزود في الواقع بجميع الموارد إلا في عام 2010. وبالنسبة لسؤال جمهورية كوريا بشأن كيفية تشجيع المشاركة في برنامج WIPO GREEN. حسنا، في الحقيقة هذا سؤال مهم. ويسرنا المشاركة في بعض النقاش بشأنه إذا كان لديكم مزيد من الأفكار، فقد عملنا إلى الآن من خلال كل من الجمعيات الصناعية وشركاء المنظمات الحكومية الدولية والبرامج في منظومة الأمم المتحدة أيضا، بما فيها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يعد بمثابة قناة إلى القطاع الخاص؛ من أجل جذب الاهتمام إلى البرنامج. لقد شاركنا أيضا في عدد من الاجتماعات، خاصة تلك التي يشارك فيها الشركاء الصناعيون المحتملون؛ من أجل تشجيع البرنامج. وسنكون سعداء للمشاركة في أي منتديات مماثلة تشعر فيها أنك مهتم بالحصول على معلومات تتعلق ببرنامج WIPO GREEN وربما يتم ذلك أيضا بهدف تعزيز المشاركة فيه. وأشكر وفد باكستان على اقتراحه في مجال الأمن الغذائي ويسعدنا الأخذ به. أما التعاون بين القطاعين العام والخاص فهو أمر ننظر فيه بالفعل، حتى وإن كان في مرحلة مبكرة بالنسبة للنشاط الذي أشرت إليه بإيجاز، وهو النشاط في تزانبا. وقد ينطوي ذلك على مشاركة فاعلين مختلفين من القطاعين العام والخاص؛ بغية التركيز على مشكلة واحدة محددة في بلد واحد. أيضا تعد قاعدة البيانات بشأن الأصناف النباتية في الملك العام قاعدة جيدة. وسنكون بالتأكد سعداء لمناقشة هذا الأمر باستفاضة مع الأوبو. وأشكر أيضا وفد أستراليا وحكومة أستراليا على إسهامها السخي في الصناديق الائتمانية، ويعد هذا مؤشرا إيجابيا للغاية بالنسبة للدعم، إذ تشارك الحكومة الأسترالية من خلال هذا

الصندوق في مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة، مثل الملاريا والسل من خلال تمويل البحوث في مختبرات شركات الأدوية وغيرها من المؤسسات البحثية. شكرا لك على ذلك.

الرئيس: شكرا لك، أعطي الكلمة لوفد باكستان.

باكستان: أشكر الأمانة على جميع الردود. لقد طلبت أيضا مزيدا من التفاصيل فيما يتعلق بقاعدة التكنولوجيا الخضراء وقاعدة الصحة. ولسنا في حاجة إلى هذه المعلومات على الفور، لكن ربما يمكن تقديمها كتابة إلى الدول الأعضاء، بحيث يتسنى لها فهم الوضع على نحو أفضل.

الأمانة العامة: تلك البرامج التي أشير إليها في النص هي في الواقع برنامجا WIPO GREEN و WIPO Re:search. وسأكون سعيدا بتقديم المزيد من المعلومات بصورة ثنائية. علما بأن كل هذه المعلومات متاحة أيضا على موقعنا الإلكتروني.

الرئيس: شكرا لك. حان وقت العمل في الوثيقة الأولى WO/PBC/19/2. واللجنة مدعوة إلى تقديم توصية إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على الوثيقة بعد إجراء التعديلات التقنية/التنقيحات.

مصر: أشارت المجموعة الأفريقية إلى تفضيلها الإحاطة علما بالتقرير. وأسئال ما إذا كنا نستطيع أن نمضي لتلبية هذا الطلب.

البرازيل: لقد تقدمت مجموعة جدول أعمال التنمية بنفس الطلب.

الرئيس: أبلغت الأمانة اللجنة أنه تمت الموافقة على تقرير أداء البرنامج في الماضي. ومن ناحية أخرى، لا يوجد شرط قانوني للموافقة، ومن ثم، يمكننا الموافقة أو الرفض. لقد فضلت الأمانة الموافقة. ونحن على استعداد للمضي مع الأعضاء ذوي المطالب.

الأمانة العامة: أعربت الدول الأعضاء خلال اليومين الماضيين عن رغبتها في تقوية الإدارة الداخلية والمساءلة والرقابة الداخلية. وتعد الموافقة على مثل هذا التقرير مثالا للإدارة الداخلية الرشيدة؛ فمن شأن ذلك إتاحة قدر أكبر من المساءلة داخل المنظمة. يدفعنا لذلك، إلى حد كبير، دعم الإدارة المرتكزة على النتائج. وأعتقد أن الإحاطة علما بالتقرير ستضعف حقا ذلك المنظور، ومع ذلك، نحن رهن إشارتكم.

فرنسا: يود وفد بلدي أن يقدم وجهة نظر شديدة الوضوح بشأن هذا الموضوع. وفيما يخص فرنسا، فقد سمعنا رد الأمانة وهو يتماشى تماما مع فلسفة لجنة البرنامج والميزانية. ولدينا انطباع بأننا تناولنا التقرير، واتضحت الأمور، وقدمنا قدرا معينا من التعليقات، ونحن الآن في وضع يتيح لنا التحقق من صحته. ونظرا لأننا في لجنة البرنامج والميزانية؛ فإن مجرد الإحاطة به، قد ينزع المصداقية عن كل سلسلة النتائج التي نحاول ترسيخها. وعلينا الاستفادة من وجودنا هنا في لجنة البرنامج والميزانية. وكما سمعنا هناك من يفضل الإحاطة علما بالتقرير. لكنني لست واثقا من أن ذلك سيحدث اختلافا كبيرا. فمن ناحية لدينا إضعاف مباشر لمصداقية الأمانة واللجنة؛ لأن هذا تقرير يتعلق بالأداء، وهو أحد التقارير الرئيسية للجنة، ولدينا من ناحية أخرى، أعضاء يفضلون الإحاطة علما، وهذا الأمر يشعرني بعدم ارتياح إلى حد ما.

الرئيس: شكرا لوفد فرنسا، وأعطي الكلمة لوفد البرازيل.

البرازيل: أقدم بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية بعض الملاحظات بخصوص مداخلة الأمانة. نشكر الأمانة على التفسير الذي قدمته ونرحب بالمعلومات الواردة في تقرير أداء البرنامج. إننا لا نرفض المعلومات الواردة في التقرير، بل نرحب بها، وقد شاركنا في الدورة كلها اليوم لإبداء وجهة نظرنا. هناك نقاط حددها بعض أعضاء مجموعة جدول أعمال التنمية وبعض الأسئلة وبعض المسائل، ونحن نشارك بنشاط في محاولة للفهم ومحاولة اقتراح تحسينات أو تغييرات لغرض الدورة القادمة للجنة البرنامج والموازنة. ومن ثم، نحن لا نرى هذه المعلومات أو هذا التقرير غير ضروري أو أداة بسيطة للمساءلة. لقد

أوضح وفد بلدي هذا الصباح أن هذا التقرير أداة للمساءلة للدول الأعضاء. هكذا نرى أهمية هذا التقرير. أنا لا أعرف على وجه التحديد ما هي الممارسة المتبعة في المنظمات الأخرى، لكننا نعتقد أيضا أن قيام شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بفحص الوثائق موضع ترحيب كبير، وقد قامت الشعبة بشرح المنهجية المتبعة، وهي منهجية بسيطة وقد تم فحص 10 بالمائة من المؤشرات. لقد وجدنا الملاحظات والتعليقات التي أبدتها الشعبة مفيدة جدا بالنسبة لنا. ونحن على علم بوجود إجراء بعض التحسينات، كما أخذنا في الاعتبار بعض الملاحظات التي أبدتها المراجع. وهكذا لا يجب القول إننا نعتقد أن التقرير شيء غير مهم أو ليس من الضروري الحصول عليه. وفيما يتعلق بمسألة الموافقة على التقرير، فقد أوضحنا وجهة نظرنا في مداخلات سابقة. فالموافقة على هذه الوثيقة تعني الموافقة على كل ما جاء فيها. ومن شأن الموافقة على الوثيقة أن تضعنا في موقف نوافق فيه على بعض المعلومات التي سبق وأوضحنا عدم ارتياحنا لها. هذه هي وجهة نظرنا الرئيسية. إننا نرحب بالمعلومات. وأعتقد أنه من الضروري تحسينها. وقد قدمنا العديد من المداخلات تتعلق بكيفية تحسين الوثيقة، لكننا لسنا في موقف يمكننا من الموافقة على الوثيقة الضخمة جدا. وثمة نقطة أخرى، تستند المعلومات الواردة في التقرير على التقييم الذاتي للأمانة، وللسنا ضد ذلك، بل هو شيء مهم، فنحن نرحب بالمعلومات والكلمات التي ساقتها الأمانة، لكننا لا نشعر أنه من الضروري الموافقة على المعلومات التي قدمتها الأمانة؛ لأنه لم يتم التفاوض بشأنها مع الدول الأعضاء. ويختلف الأمر مثلا مع وثيقة البرنامج والميزانية التي هي نفسها وثيقة ضخمة. ففي تلك الحالة تكون لدينا بعض المعلومات أولا ثم نتفاعل بشأنها أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية. لقد كانت أول مشاركة لي في اجتماعات الويبو في العام الماضي أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية. وقد أتيحت لي الفرصة وكان لي شرف مناقشة جميع البرامج المقدمة. وقد تطلب ذلك اهتماما كبيرا من الدول الأعضاء، والمزيد من المداخلات، والمزيد من العمل؛ لذا نحن لا نعتقد بأن علينا أن نغير أو نتفاوض بشأن كل جملة أو معلومة وردت في هذا التقرير. وهكذا نقول إننا نرحب بالتقرير، ونحيط به علما. لكن هذا موقف يختلف عن الموافقة عليه. أرجو أن يوضح هذا جزءا يسيرا من موقفنا.

الرئيس: شكرا لوفد البرازيل، وأعطي الكلمة لوفد سويسرا.

سويسرا: يود وفد بلدي أن يؤيد ما قاله وفد فرنسا. إننا نعتقد أيضا أن منطوق هذه الممارسة كلها التي شاركنا فيها يسير نحو الموافقة على التقرير. هذه الوثيقة موجودة لدى اللجنة ومن الطبيعي أن تجري لها الأمانة هذه التقييمات التي ثبتت صحتها. وقد أجرينا اليوم محادثات مفصلة، وطُرحَت أسئلة، وأُخذت ملاحظات في عين الاعتبار. إننا نتفهم أن هناك نقاطا معينة بحاجة إلى تعديل بعد هذه الملاحظات. وقد استجابت الأمانة لما قالته الوفود.

في هذه المرحلة هذه الوثيقة معدة لنا لاعتمادها، إن عمل لجنتنا هو أن نعتمد هذه الأنواع من التقارير تماما كما نعتمد تقارير الحسابات. لذلك فإننا لا نرى حقيقة مفهوم التفاوض بشأن كل سطر وكل نقطة في هذا التقرير. إننا ندرك صحة هذه المعلومات مع التعديلات التي طُلبت. بالنسبة لنا هذه الوثيقة جاهزة للاعتماد.

الرئيس: شكرا لوفد سويسرا، وأعطي الكلمة لوفد الجزائر.

الجزائر: يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأود أن أوضح الأمور توضيحا تاما. إنني لا أتفق تماما مع التفسير الذي قدمته وفود معينة بشأن الصلة بين الإحاطة علما بهذا التقرير والإدارة الداخلية في الويبو. إنني أعتقد أن كلا المسألتين مختلفتان تماما. ويفضل الإحاطة علما بهذه الوثيقة؛ لأنه تم تسليط الضوء عدة مرات على أن التقرير أعد استنادا إلى التقييم الذاتي للأمانة. إن الإحاطة علما بهذا التقرير لا تعني عدم الثقة في الأمانة أو أننا لا نقدر المعلومات الواردة في التقرير، ليس الأمر كذلك على الإطلاق. إننا ملتزمون بتعزيز وإتقان هذه الوثيقة، لكننا نعتقد أنه من المفيد الإحاطة بها. لأنها أعدت دون مشاركة أي من الدول الأعضاء. ولم يكن أماننا سوى يوم واحد لمناقشتها. ولا يزال القلق يساور وفد بلدي بشأن فقرات معينة في التقرير؛ لذا فإن اعتماد التقرير، من منظور وفد بلدي، سيكون أكثر صعوبة من الإحاطة به. وبالنسبة لنا، اعتماد التقرير يعني ضمنا عملية تفاوض؛ لذا يفضل وفد بلدي الإحاطة بالتقرير.

الرئيس: شكرا لوفد الجزائر. وأعطي الكلمة لوفد روسيا، ليتفضل.

روسيا: يود وفد بلدي أن يشير إلى أن التقرير قد أعدته الأمانة حقا، لكنه استند إلى البرنامج والميزانية. وقد اعتمدنا في لجنة البرنامج والميزانية الأهداف الاستراتيجية وحددنا مختلف النتائج ومؤشرات الأداء وغيرها. وقدم لنا تقرير أداء البرنامج الذي تضمن تقرير الأمانة عن أداء البرنامج والميزانية الذي اعتمدها في عام 2009. وأثناء مناقشة هذا التقرير، توافرت المعلومات، وقدمت إيضاحات بشأن مختلف الأنشطة؛ لذلك نعتقد أنه ينبغي الموافقة على هذه الوثيقة.

الرئيس: أشكر وفد روسيا الاتحادية، وأعطي الكلمة لوفد ألمانيا.

ألمانيا: يؤيد وفد بلدي الملاحظات التي أبدتها روسيا وسويسرا. ويرى أن تقرير أداء البرنامج وتقرير الحسابات متلازمان، ووجهان لعملة واحدة. ومن شأن الإحاطة به أن ترسل إشارة داخل المنظمة أن هذه الوثيقة هي وثيقة من الدرجة الثانية. لا أحد، في المستقبل، سيبدل جهدا في وثيقة من الدرجة الثانية. هذا التقرير وثيقة من الطراز الأول وينبغي الموافقة عليه وربطه بالبيانات المالية على نحو وثيق.

الرئيس: شكرا لوفد ألمانيا، وأعطي الكلمة لوفد فرنسا.

فرنسا: أود فقط القول إن الوبو ستقف معزولة بين مثيلاتها من المنظمات. فهذه الوثيقة المعنية بالأداء تتناول الماضي، ورفض اعتمادها يعني، في جميع المحافل الأخرى، أننا لا نوافق عليها. إنني أفتهم خصوصيات الوبو، والتعليقات الإيجابية للغاية على التقرير، باستثناء الجزائر والبرازيل، تعني أن هناك تقديرا للعمل. لكننا ننظر تحديدا إلى ما يجري في الممارسة. إنها علامة قاطعة على أن هذه الوثيقة قد صُنفت، مع الأسف، على أنها وثيقة رديئة أو غير مقبولة. ثانيا: هذه الوثيقة يصاحبها تقرير تثبيت للمدقق الداخلي. وهو تقرير ذو جودة ملحوظة وأهمية بالغة، إذ إن كلا التقريرين متلازمان. الوبو هي الوكالة الوحيدة التي لديها هذا النوع من وثائق التثبيت، وهو ما يتوافق تماما مع ما نتوقه بوصفها عملية تحقق ومقابلة. لدينا طرف فاعل مستقل، وهو المدقق الداخلي، الذي أعرب عن وجهة نظر مستقلة بشأن التقرير.

الرئيس: شكرا لك، وأعطي الكلمة لوفد اليابان، تفضل.

اليابان: يود هذا الوفد أن يكرر المداخلات التي قدمتها وفود فرنسا وسويسرا وروسيا الاتحادية. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الدول الأعضاء هنا في لجنة البرنامج والميزانية قد أمضوا يوما كاملا في مناقشة التقرير الذي قدمته الأمانة بالتفصيل.

الرئيس: سأقدم لكم حلا وسطا؛ لأننا نستطيع أن نمضي هكذا إلى الأبد بين إصرار مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية على حل، وإصرار أعضاء آخرين على حل آخر. ما قمنا به اليوم، وقد تشاورت الأمانة في ذلك، هو أننا استعرضنا هذا التقرير. أما الإحاطة علما، كما ذكر بعض الأعضاء، فقد تكون - إلى حد ما، لا أريد أن أقول أي شيء سلبي، لكن "الإحاطة علما" قد لا تعكس ما قمنا به. يريد الأعضاء المزيد، لكنهم لا يريدون الذهاب إلى حد الموافقة لأن هذه ليست وثقتهم، ولم يتم التفاوض معهم بشأنها؛ لذا فإن أحد الحلول الممكنة قد يتمثل في "استعراض التقرير والإحاطة به علما". يشير الاستعراض إلى أن الأعضاء قد شاركوا بفعالية في مناقشة هذه الوثيقة، لكنهم لم "يحيطوا بها علما"، لا، لقد نظروا بالفعل في التقرير، وفي البرامج واحد تلو الآخر. وهكذا فإن الحل الوسط الممكن هو القول إن لجنة البرنامج والميزانية استعرضت محتويات الوثيقة وأوصت أن تحيط بها الجمعيات علما.

سويسرا: شكرا لك سيادة الرئيس على جهودك الرامية إلى إيجاد حل وسط، إننا بحاجة إلى اعتماد هذه الوثيقة. لقد استعرضنا الوثيقة، لا بأس، لكن القرار الأخير هو الإحاطة علما وهذا غير كاف بالنسبة لنا. فكما سبق وبيننا، اعتمدنا في منظمات أخرى هذه الأنواع من الوثائق. إن هذا الاقتراح ليس كافيا بالنسبة لنا.

الرئيس: شكرا لك، وأعطي الكلمة لوفد مصر

مصر: نرحب بالحل الوسط. واقترح التأكيد على أن كلمة "استعراض" تعبر عن جميع الملاحظات التي أُبدت والمدخلات والإيضاحات المطلوبة والطلبات التي قُدمت أثناء هذه المناقشة. إن فهمنا هو أن كل ذلك ينبغي أن يُفهم من مصطلح "استعراض" لأننا سنضع أيضا هذه المدخلات والبيانات بوصفها جزءا من سجل هذه الوثيقة. وهكذا يمكننا المضي مع هذا الاقتراح.

الرئيس: شكرا لوفد مصر، وأعطي الكلمة لوفد ألمانيا.

ألمانيا: أظن أن كلمة "استعراض" أفضل من كلمة "أحاط علما"، لكن "الإحاطة علما" ستكون قائمة، شكرا لك، فما تقترحه ليس سوى الإحاطة علما. ينطوي مصطلح الاستعراض على المزيد من النشاط، ولا يمكننا وضع تعريف داخلي. هذه الوثيقة كتبها أطراف ثالثة وقرأتها أطراف ثالثة ليس لديها علم بالتعريف الخاص بنا: هل هو أيضا استعراض أم إحاطة علما؟ إن وفد بلدي لا يوافق على الإحاطة علما. لقد وافقنا على الأرقام المالية، لا على كيفية وضعها، وهذا يُعد تناقضا؛ لأنه يعني أننا لا نستطيع أيضا الموافقة على البيانات المالية بل نخطط بها علما.

الرئيس: شكرا لوفد ألمانيا، وأعطي الكلمة لوفد الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية: أعود فقط إلى أحد التعليقات التي أبداها وفدا الجزائر ومصر ومفاده أنه لم نتح لنا الفرصة للتفاوض بشأن تقرير أداء البرنامج. إن ذلك ليس دورنا. إن دورنا يتمثل في الموافقة على تقرير أداء البرنامج بوصفه تقييما ذاتيا من جانب الأمانة للعمل الذي تضطلع به المنظمة. ولن نقبل الاستعراض في صورة إحاطة أو الإحاطة بمفردها. إننا هنا للموافقة على الوثيقة وهذا ما نحن مستعدون للقيام به.

الرئيس: شكرا لوفد الولايات المتحدة، وأعطي الكلمة لوفد إيطاليا.

إيطاليا: إننا نشاطر وفود ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة فيما قالته.

الرئيس: شكرا لوفد إيطاليا، وأعطي الكلمة لوفد زمبابوي.

زمبابوي: يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للعرض الثاني. سيادة الرئيس، إننا بصدد الموافقة على الوثيقة. لقد تعلمنا درسا قاسيا عندما قلنا موافقين، فقد أصبحت الوثيقة مرجعية، وفي كل مرة نحاول فيها الاعتراض على أشياء معينة، يُقال لنا إن الدول الأعضاء قد وافقت على هذه الأشياء في الوثيقة. وهكذا كما ذكرت المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، إلى أن نتفاوض، سنواجه صعوبة في فهم ما وافقنا عليه وما لم نوافق عليه في أية وثيقة ما دامت هذه الممارسة قائمة. ولدينا بالفعل شهادة مدققي الحسابات الذين أثاروا عددا من المسائل التي أثارناها أيضا. وإلى أن نصل إلى درجة الوضوح، فإننا نود أن نخطط علما بمنطق التقرير، ونخطط علما بالآتي: كيف لنا أن نعلم أن الأمانة ترغب في معالجة التصويبات؟ إن تفسيرنا لهذه الوثيقة تم بعد مناقشة، وعندما نتأكد أو نضمن أن كل مدخلاتنا قد أُدرجت في الوثيقة، فرما ننظر عندئذ في الموافقة على الوثيقة. حتى الآن، وبناء على التعليقات العامة، يُطلب منا أن نوافق على الوثيقة. كيف لنا أن نعلم ما إذا كانت تعليقاتنا واقتراحاتنا ستُدرج في الوثيقة؟ وكيف لنا أن نعلم أن الوثيقة التي نوافق عليها تعكس بالفعل ما كنا نناقشه طوال اليوم؟

الرئيس: أتمنى بوصفكم منسقين أن تقوموا بمناقشة هذه المسألة. وفيما يتعلق بتقرير شعبة التدقيق الداخلي والإدارة الداخلية لتثبيت تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011، فإن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة للإحاطة علما بمحتويات هذه الوثيقة. متفق عليه. أما الإجراء الثالث فهو التقرير بشأن البرنامج 18، فإن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة للإحاطة به علما. شكرا لكم. وأعطي الكلمة لوفد ألمانيا، ليتفضل.

ألمانيا: لنتناول الموضوع من وجهة نظر مختلفة. فإن تقرير أداء البرنامج ليس سوى تاريخ ذاتي التقييم من جانب الموظفين. يمكننا أن نطرح أسئلة ونطلب مزيدا من الإيضاحات. لكن لا يمكننا تغيير الماضي. الماضي هو الماضي، ولي وانتهى. لا يوجد

في تقرير أداء البرنامج ما يتعلق بكيفية تنفيذ البرنامج في المستقبل، فهذه المعلومات موجودة في البرنامج والميزانية التي نتفق عليها. ومن ثمّ، فلا معنى من تعليق القرار حتى الآن. هذا التقرير تاريخ وافقنا عليه، ونحن بصدد الموافقة على ما كنا نعمل؛ لذلك لا يوجد مبرر لعدم تمكننا من الموافقة عليه.

الرئيس: شكرا لوفد ألمانيا. وكما ذكرت، أرجو أن تتمكن مجموعة المنسقين من معالجة هذه المسألة. وأعطي الكلمة الآن لوفد البرازيل.

البرازيل: مجرد التفكير فيما ذكره وفد ألمانيا. بالطبع التقرير يجلل ما حدث في الماضي، لكنه تحليل إداري مع بعض التحليل النوعي الذي يحدد "ما أنجز" و"ما لم يُنجز". وهو نوع من التحليل الذاتي، ومن ثمّ، فهو يختلف في طبيعته عن البيانات المالية؛ لأن وجود الأرقام يحول دون وجود هذا النوع من التقييم الذاتي. وبعد التقييم الذاتي الذي قامت به الأمانة تفسيرا لما حدث من وجهة نظر إدارية. لذا ثمة ما يدعو الناس إلى عدم الرضا إزاء كل ما قيل. تلك محاولة لتوضيح مداخلتي السابقة بعض الشيء.

الرئيس: وكما ذكرت، سأترك الأمر للمنسقين. وإذا أمكنكم التفكير في صيغة أخرى بخلاف تلك التي عرضتها عليكم للتو. يمكنكم القول إنكم استعرضتم الوثيقة على نحو إيجابي، أو استعرضتم الوثيقة على نحو إيجابي وأحطتم بها علما، أو استعرضتم مع التقدير، أو أحطتم بها علما. أعتقد بأنني سأترك الأمر لكم.

[نهاية الوثيقة]